

1

الكراس الأول ... حاشية ... اللقاني على ... شرح تصريف
الكراس الثاني شرح تصريف الزنجاني للعلامة التفتازاني

هذه حاشية خاتمة المحققين وعلامة
المدققين الشيخ ناصر الدين بن حسن
اللقاني على شرح تصريف العزي
للعلامة الملا سعد الدين
التفتازاني
رحمهم الله جميعا وأعاد
علينا من بركاتهم
وبركة علومهم
آمين

انتقل إلى رحمة الله تعالى العلامة الشيخ ناصر الدين
اللقاني في ذي الحجة الحرام سنة ٩٥٨

من نعم الله على عبده الحقير
... محمد أسعد
عفي عنهما

1482

١٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وهو حسبي وكفى

اما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله فهذه حواشي كتبتها على مواضع من شرح تصريف العزي للعلامة التفتازاني قدس الله سره الاجلال نعم نفعها ويعظم وقعها انه هو المأمول وبحقق كل مسئول ان اروى زهر المراد منه تشبيه الكلام بمكان ذي رياض مختلفة الانواع تشبيها مضمرا في النفس فهو استعارة بالكناية واثبات الرياض المشبهة استعارة تخييلية وذكر الزهر في الزهر والاكمام ترشيح ويمكن انه اراد بازهر وبالاكمام انضر وبالزهر الالفاظ المستحسنة ورياض مقامات الكلام واحواله المقتضية لايراده على وجه مخصوص وبالاكمام الافواه فتكون هذه الالفاظ استعارة تحقيقية ولا بيان فيها ذكر الكلام اذ هو خارج عن المشبهات وابهى حبر يجرى فيه التقريران المذكوران فيما قبله فالاول ان يكون شبه البيان بالبا الموحدة ثم المثناة التحتية باستان عامل ذي اغصان واثبات البنان وهي اطراف الانامل تخييلية وما عداها ترشيح والثاني بان يكون المراد بالحبر السطور وبالحكاية الكتابة وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبنان حقيقتها واضافتها الى البيان لحصوله بها وعلى التقديرين فالاخبار عن ابهى حبر بحمد الله مشكل اذ شرط صحة الحمل صدق الخبر على المبتدا وابهى حبر لا يصدق عليه حمد الله سبحانه كما لا يخفى الا ان يقال يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال ان قلت قصد من قوله ان اروى الى اخره بداية هذا الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن ان يكون حمدا مبتدأ بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمده ثناء عليه فهو حمد له والتواتر التتابع مع تراخ احداث الوتر كذا قالوا والنعماء بالمد الانعام واضافته تفيد العموم فلذا صح اضافة التواتر اليه ويجوز

كونه اسم

الاكمام

حمد الله

كونه اسم جمع للنعمة او للانعام كالطرفا والوافرة الكاملة والظاهرة البينة الواضحة لكل احد لشاجها في العظم والكمال والبين كونها نعمة لعدم وجوبها عليه تعالى اخذا من وفر اللازم اي كمل اذ من وفر اي الكلمة اي كما في خذ موفورا والترادف التعاقب والالاء النعم بمعنى الانعامات جمع الى بالفتح وقد تكسر والمتوافرة التي سبها معالسه في الوفر اي الكثرة في العدد والمتظاهرة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا اي نصر او من ظهر اذا غلب ووصف النعم الظاهرة الوافرة في ذواتها بالتواتر دون التعاقب الذي وصف به مطلق الالاء التي لا يخلو عنها الانسان وقتا لانها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعدادها متظاهرة فيه انتظم على نبيه يجوز ان يكون صلة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف افراد مشاركا له في الاخبار به عن ان اروى وان يكون خبرا عن الصلاة فالجملة منهما معطوفة على جملة ان اروى عطف الجمل وفي هذا الثاني عطف الانشا على الخبر وفيه خلاف وجرائم جمع جرثوم وهو الاصل والانام الخلق وقيل الجن والانس والاعلام جمع علم وهو الجبل فهو تشبيه بحذف الاداة والازمة جمع زمام وهو عنان الدابة ووجه الشبه ان التمسك بهم يبلغ المتمسك المقاصد الاسلامية كما يبلغ راكب الدابة مقاصده بامساك عنانها وبعد ظرف بني على الضم لافتقاره الى لفظ المضاف اليه لنسبه معناه دونه كما قال الرضي والعامل فيه اما المقدر بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذ الاصل مهما يكن من شي بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهما مبتدا والاسمية لازمة له ويكون شرطا والفا لازمة له غالبا ونابت عنهما اما لزمها لصوق الاسم والفا اقامة لملازم مقام الملزوم وانما لا ارى في الجملة قاله الشارح في المختصر والمطول فيقول الفقير الى الله الغني مسعود ابن عمر فيه ابهام وهو جمع

بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة الغني نعت عمر التفتازاني
نعت لاحد المتضايفين بيض الله غرة احواله جمع حال وهي هيئة
في النفس غير راسخة وان رسخت فملكة والغرة لغة بياض في
جبهة الفرس فوق الدرهم واول كل شي فخياره وكانه اراد بها
هنا اي لون في جبهة الفرس ففيه استعارة بالكناية وهو تشبيه
الحال بالفرس تشبيها مضمرا في النفس على راي واستعارة تخييلية وهو
اثبات الغرة للمشبه وذكر البياض ترشيح واراد بها اول احواله
فبيض استعارة تحقيقية اي بهج واورق اغصان اماله استعارة
بالكناية اي تشبيه الامال جمع امل وهو الرجا بالاشجار واستعارة
تخييلية وهو اثبات الاغصان جمع غصن وهو ما تشعب من الشجرة
للمشبه واثبات الورق ترشيح لما رايت اي علمت مختصر التصريف
اي القواعد التي ذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص او في
الظرفية المجازية الذي صنفه جعله اصنافا جمع صنف وهو المقول
على كثيرين متفقين بالحقيقة وبعض الاعراض الامام وهو من امه
اي صار امامه اي قدامه الفاضل من فضله كنصره اي غلبه في
الفضل او من فضل كدخل اي صارت له فضيلة وهي المزية لا من
حيث يتنادى منها اثر الى الغير بخلاف الفاضلة فانها المزية
من حيث يتنادى منها ماذكر العالم الكامل وما بعد الامام نعت
له وكذا قدوة بالضم وقد تكسر وهي في الاصل اسم مصدر
بمعنى الاقتدا اي الاتباع وصف الامام مبالغة اي مقتدى المحققين
جمع محقق من التحقيق وهو اثبات الشي بدليله عز الملة والدين
هما واحد بالذات وهو وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم
المحمود الى ما هو خير لهم بالذات وهي باعتبار انه طريق مسلوك
مجمع عليها ملة وهي لغة الطريق المسلوك وباعتبار انه يطاع
دين وهو لغة الطاعة والعز لغة الغلبة فهو مصدر وصف

به الامام

به الامام مبالغة اي معزها او سمي به ومما اتصف هو اليه الامام فهو
مبدل منه على هذا الزنجاني رحمه الله جملة خبرية اللفظ انشائية
المعنى اذ المراد بها الدعا له بالرحمة من الله اي ايضا البر اليه مختصرا
مفعول ثان لرايت وهو في الاصل خبر للمبتدي الذي هو مفعول اول
صح الاخبار به وصفه بقوله ينطوي من الطي وهو عطف بعض الشي
على بعض فهو استعارة تخييلية بمعنى يشتمل على مباحث جمع مبحث
وهو لغة مكان البحث واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث اي ينفر عنه
اما من حيث انه يطلب بالدليل فمطلب ومن حيث انه يسئل عنه فمسئلة
فاختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات شريفة من شرف اذا
ارتفع والمراد ارتفاع رتبتها لفرط الاحتياج اليها فهو مجاز مرسل
وتحتوي على قواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية يعرف بها احكام جزئيات
موضوعها لطيفة من اللطافة وهي في الاصطلاح رقة القوام
او كونه شفافا اي لا يحجب البصر عن ادراك ما وراه والمراد دقيقة
لا يهتدي اليها الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل والافراد والتانيث في
كل من شريفة ولطيفة مع كونه وصفا لجمع سائغ في جمع ما لا يعقل
سنح لي ان اشرحه فاعل سنح لتاويله بشرحه على حذف مضاف اي
ظهر لي عزم ان اشرحه اذ الفعل الموجود كالسنوح اي الظهور يستحيل
وجوده من فاعل معدوم وقت وجود الفعل كالشرح وقد صرحوا
بنظيره في قوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به وعندي ان هذا التقدير
غير ضروري لان الشي له وجود في الذهن كما له وجود في العين والفعل
المسند هنا وفي الاية يصح اسناده الى الذهني كالعيني فتامل شرحا
يذلل من الذل بالكسر وهو السهولة والانقياد من اللفظ اي
من جنس لفظ المختصر كان عوض عن الضمير المضاف اليه او الضمير
مقدر اي اللفظ الكائن فيه صعابه جمع صعب وهو الابي عن الانقياد
وفيه استعارة بالكناية وهو تشبيه اللفظ بالابل مثلا تشبيها

مضمرا في النفس واستعارة تخييلية وهو اثبات الصعاب له ويتعلق
كلا من قوله من اللفظ وصعابه بيبذل للزيادة في الربط كما نصوا
عليه في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم ويكشف اي الشرح عن
وجه المعاني نقابه وهو ما تستر به المراة وجهها وفيه استعارة
بالكناية وهو تشبيه وجه المعاني بالشيء المخفي تحت النقاب
واستعارة تخييلية وهو اثبات النقاب للوجه وذكر الوجه ايهام اي
تورية او تشبيه المعاني بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات
الوجه استعارة تخييلية وذكر النقاب ترشيح قال الشارح نحوهما
في قول التلخيص ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران استارها
والربط هنا كالربط فيما قبله في المبالغة والضمير في صعابه للفظ
وفي نقابه للوجه ويستكشف اي يطلب ان يكشف او يبالغ في كشفه
مكنون من كنه ستره سترا معنويا اما من الستر الحسي فاكنه كما في
تكن صدورهم غوامضه جمع غامض من غمض اذا اخفي وانطبق فمراده
يطلب ان تنجلي مشكلاته خفياته وتنجلي معاني الفاظه التي هي
لكونها قوالبها كالمنطبقة عليها ويستخرج اي يطلب خروج او يخرج
سر هو في الاصل ضد الجهر فالمراد به الحكمة التي لا يهتدى اليها الا بامعان
التامل كالسر الذي لا يهتدى اليه الا بمزيد الاصغا فهو استعارة تحقيقية
حلوه اي سهله الذي هو لميل الطبع اليه كالحلو وحامضه اي صعبه
الذي هو لنفرة الطبع عنه كالحامض فكل منهما استعارة تحقيقية وعبر
في المكنون الذي هو المستور بيستكشف وفي السر الذي هو داخل في المتكلم
بيستخرج طلبا للمناسبة في كل منهما مضيفا حال من فاعل شرحه او من
فاعل يذلل اليه اي الى التذييل وما بعده فوايد جمع فايدة وهو ما
استفيد من كلام القوم شريفة وزوايد جمع زايدة اي معنى زايد
وهو ما استنبط من نظره لا من كلام غيره اخذا من قول صاحب التلخيص
واضفت الى ذلك فوايد عثرت عليها في بعض كتب القوم عليها وزوايد

لم الظفر

لم الظفر في كلام احد بالتصريح بها ولا بالاشارة اليها ووصف الفوايد
بالشريفة لرفعة رتبتها باستنادها لكلام القوم والزوايد باللطيفة
لدقتها واحتياجها الى تدقيق النظر وبين الفوايد والزوايد بقوله
مما عثر عليه فكري اي حركة النفس في المعقولات اما في المحسوسات
فتخيل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية يلزمها الحرارة وصفه
بقوله الفاتر اي الضعيف الحرارة اي القليل النفوذ فهو مجاز مرسل
ونظري والنظر الفكر المؤدي الى علم او ظن ولما كان النظر انما يكون لتحصيل
المطالب وصفه بقوله القاصر عن بلوغ المطالب ويتعلق بقوله عثر
قوله بعون هو اسم مصدر بمعنى اعانة الله اي اقداره ولمناسبته
وصفه بقوله القادر على كل ممكن والمرجو من الرجا وهو اعتقاد
حصول الخير وتفسيره بطلب المحبوب تسامح ممن حال من الضمير
في المرجو ولا يصح كون من فيه لابتدا الغاية متعلقة بالوصف لان
مبدا الرجا هو الشارح لا من اطلع فيه على عثرة اي خطا بتشبيه
العثرة وهي الزلة في الوقوع من مكروه لا قصدا فهو استعارة تحقيقية
وهي من اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول ان يدرا اي يدفع بالحسنة
السيئة اي بالفعلة الحسنة وهي ما اشير اليه من قوله يذلل الى قوله
ويستخرج اللوم على الفعلة السيئة وهي الخطا المشار اليه بقوله عثرة
او المراد تقابل بالحسنة اي بسط العذر السيئة اي الخطا الواقع فيه
فانه اي الشرح والفا وضعت موضع لام التعليل اذ الفا العاطفة
السببية داخلة على المسبب اشعارا بسببية ما قبلها اول ما اي
شيء افرغته اي صببته من فرغ اذا انصب لا من فرغ اذا اخلى كفرغ الزاد
وتشبيه الشرح بالشيء المايع استعارة بالكناية واثبات الافراغ له تخييلية
على راي السكاكي وعلى راي غيره شبه تنقيحه وتهذيبه في النفس بالافراغ
فاستعار له اسمه فهو استعارة تحقيقية تبعية في قالب بفتح اللام
وهو ما يقلب به الشيء من صفة الى اخرى كالطابع لما يطبع به الترتيب

وهو في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي اصطلاحهم جعل الاشياء
المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد **والترصيف** من رصف بالتضعيف
والمحفوظ فيه رصف كضرب رصفا وهو ضم بعض الحجارة الى بعض
شبه به ضم بعض الكلام الى بعض فهو استعارة تحقيقية وتشبيه
كل من الترتيب والترصيف بالشيء الذاب استعارة بالكناية واثبات
القالب استعارة تخييلية **مختصرا** بكسر الصاد حال من الضمير في
اولهما منه عليها في محل قوله **في هذا المختصر** بفتح الصاد المشار
به الى الشرح القائم مقام ضميره والاصل مختصرا فيه وانما وضع الظاهر
موضع المضمر لافادة ان الشرح في نفسه مختصر ايضا ولا يصح كونه
حالا من انا في افرغته لوقوع الفعل على الهاء العائدة على ما الواقعة
على محله مصنفاته المقتضي حينئذ لكون افراغ المصنفات في حالة
اختصار ما قرأه من التصريف في هذا المختصر ولا يخفى فساده **ما قرأته**
قراءة تفهم وتحقيق **في علم التصريف** وسيأتي حده وانه هو والتصريف
قد يكونان مترادفين **ومن الله** قدم لافادة الاختصاص اي لا نقتصر
عليه **الاستعانة** اي الاعانة المطلوبة ولا يصح تفسيرها بطلب الاعانة
كما هو مقتضى مطاوعة اذ يصير تقديره طلب الاعانة كائن من الله وهو
فاسد اذ الطلب من العبد فليتامل **واليه الزلفى** اي القرب مني
اي تقربي اليه لا الى غيره **وهو حسبي** اي كافي **من توكل عليه**
وكفى بالله حسيبا اي كافيا فالجملة الاولى لافادة انه كاف للمتوكل
عليه والثانية لافادة انه كاف في تحصيل الكفاية لا يحتاج الى ظهير
فالثانية معطوفة على الاولى **فها انا اشرع** اي ابتدا والفا للتعقيب
في الذكر **في المقصود** بالذات من شرح ما تضمنه المختصر **بعون الملك**
بكسر اللام من الملك بضم الميم اي الاستيلاء العام على قطر او اقطار **المعبود**
بحق **فاقول** الفا للتعقيب مفصل على مجمل كتوضأ فغسل وجهه ويديه
لما كان مستمرا **من الواجب** في الشروع على بصيرة **على كل طالب**

لشيء من علم او غيره **ان يتصور ذلك الشيء** بحده او برسمه ليكون الطالب
على نفس بصيرة شديدة الابصار او على تبصر **في طلبه** لذلك الشيء
بالشروع فيه فالطلب السابق على التصور وهو توجه النفس نحو المطلوب
وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما والطلب المسبوق بالتصور
هو الشروع في المطلوب فلا منافاة **وان يتصور غايته** اي الغرض من ذلك
الشيء اي فائدته **لانه** ذكر الضمير اما باعتبار تاويل الغاية بالغرض
واما باعتبار عوده للتصور المستفاد من ان يتصور **هو السبب الحامل**
على الشروع في طلبه اي التلبس بذلك الشيء على بصيرة ولو قال على الشروع
فيه لكان اخصر واوضح والمفهوم من كلام القوم ان الشروع في العلم لا بد
فيه ان يعلم الطالب ان للفعل غاية والا كان الشروع عبثا ولا بد ان يكون
فائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة في تحصيل ذلك العلم والا لربما فتر جده
ولا بد ان تكون تلك الغاية هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم والا
لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا في نظره
فاذا علم ان له فائدة معتدا بها مترتبة عليه كملت رغبته في تحصيله وقوي
اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح عبر بالتصور المرادف
لمطلق العلم مرادا منه التصديق الذي هو احد قسميه وبالسبب الحامل
على الشروع اشارة الى ان الشروع يجب ان يكون لسبب حامل عليه
وذلك هو الغاية الموصوفة بما تقدم فتامل **بدا المصنف** بداءة عرفية
وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات او حقيقية بان جعل التعريف
اللغوي والاصطلاحي كالشيء الواحد المبدا به **بتعريف التصريف**
في الاصطلاح ليتصوره منه طالبه **على وجه** اي طريق يتوجه
اليها **يتضمن فائدته** اي ذكر فائدته وهو غايته ليتصورها اي يعلمها
طالبه فيقوى بذلك جده وعبر اولا بالغاية وثانيا بالفائدة اشارة
الى ترادفهما وترك الشارح التعرض لتصور الموضوع وان كان مما
يجب قبل الشروع كما اشار اليه اولا بمن التبعيضية في قوله لما كان من

الواجب تبعا للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف ان التعريف الذي ذكره
انما هو للتصريف الفعلي وهو ليس بعلم والموضوع انما هو للعلوم التي
هي قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وبما ذكرناه يبطل ما حاوله
الشارح في هذه اللمية من بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتتح
~~تصريفه~~ مختصره فتامله متعرضا لمعناه اللغوي اشعارا بالمناسبة
بين المعنيين فقال معطوف على بدا بالفا المفيدة للتعقيب الذكري كما مر
مخاطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير ويراد به كثيرا اللفظ المخاطب
به والمراد به هنا الاول بقرينة جعله مفعولا مطلقا فوصفه بقوله
العالم على مذهب من يرى ان العموم من عوارض المعاني كالالفاظ اعلم
من العلم الذي هو ادراك الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون الا
بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات والبسائط
اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والتـ
والتصديقات وبمعنى صفة تنجلي بها المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات
والتصديقات اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت
فخاص بالتصديق اليقيني ان التصريف اصله تصرف لوجوب اشتمال
المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الرا الثانية يا من جنس حركة
ما قبلها وزنه تفعيل بزيادة التا الفوقية واليا التحتية المبدلة
من العين الثانية مشتق من الصرف للمبالغة في وصف الماهية
بالكمال والتكثير في عدد المرات تقول صرفت الشيء اي غيرته
المناسب لقوله للمبالغة والتكثير ان يقال غيرته تغييرا عظيما او كثيرا
يعني ان للتصريف معنيين لا يعني المصنف ذلك بقوله في اللغة التغيير
فقط بل به وبقوله وفي الصناعة الى اخره بدليل قول الشارح
واليه اشار المصنف الخ وهو اي مفهوم معنى التصريف اللغوي من حيث
هو لا ذات المعنى اللغوي للتصريف اذ هو التغيير كما مر اي المعنى الذي
وضعه اي لفظ التصريف له اي لذلك المعنى واضع لغة العرب

وفيه خلاف

التفعيل للمبالغة
والتكثير ومشتق
المبالغة وتغير

وفيه خلاف الاصح منه انه الله تعالى ولم يبدلوا ما وضعه له العرب
الذي هو اخص مما ذكر ليجري على القولين في الواضع وللتصريح بالمنسوب
اليه في تعريف المنسوب واضافة اللغة الى العرب للاشعار بان المقصد
بيان مفهوم معنى التصريف المنسوب الى لغة العرب قال في قول اللم
اللغة للعهد الذهني ولو اريد بتفسير مفهوم المعنى اللغوي من حيث هو
سوا في لغة العرب وغيرها لكفى فيه ما وضعه واضع اللغة والعرب
خلاف العجم سوا سكنوا البوادي او القرى والاعراب سكان البوادي
تكلموا بالعربية او لا فبينهما عموم وخصوص من وجه فليس الثاني
جمعا للاول واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها الالفاظ
الموضوعة لو قال اللفظ الموضوع لكان اولى اذ مفهوم اللغة افرادي
بدليل قولهم قياسا مطردا الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا ونحوه
والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الاحاد التي كل منها ما صدق مفهومها
ويرد على الحد بعدم الجمع انه غير صادق بالمركبات اذ هي غير موضوعة
على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا وبعدم المنع انه صادق بالمنقولات
الشرعية والعرفية العامة والخاصة الا ان يقال انها باعتبار المعاني
المنقول اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بالنوع فهي مجازات اللغة
المستعملة عليها وعلى الحقائق قلنا ما له من لغي متعلق بماخوذ لا
بمشتق اذ المشتق هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسما الزمان والمكان والالة ودائرة الاخذ اوسع من
دائرة الاشتقاق واصلها لغي او لغو او للشك العارض من لغي
لجواز ان تكون ياؤه اصلية او منقلبة عن واو كرضي وجرد الاصل
من الها لقوله والتا عوض اذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقد يذكر
الاصل مقرونا بها وبتة العوضية تكون بعد الحذف وجمعها لغى انما
كان جمعا لا اسم جنس كتمر وتمرة لعدم صحة كونه مميزا لباب خمسة عشر
وعدم صحة تصغيره على لفظه بل على لفظ مفرده مثل برة هي حلقة

من نحاس تجعل في انف البعير واصلها بروة كثمرة غيرت الى فلة بضم
الفا وحذف اللام قوله **صناعتي** هو عند المنطقيه والحكما العلم
المقصود لعلم اخر والصناعة عند الحكما مجموع الشجاعة والعفة والعلم
اهل هذه الصنعة الاشارة الى العلم الذي منه هذا المختصر
والتعبير بالصنعة دون الصناعة كما في المتن اشارة الى ترادفهما
واليه اشار قدم المعمول لافادة اختصاصه عن اللغوي بالاشارة
وهي لغة الافهام باليد ونحوه وفي عرف البيانيين الكناية عن الشي
بوسايط قليلة عن حقيقة فقول الشارح اشار بمعنى قصد
استعارة **وهي العلم** يصح ان يكون بمعنى الادراك ففي الداخلة
على الصناعة في الحقيقة داخلة على محذوف تقديره عرف اهل
وان يكون بمعنى المدرك فلا حذف ورجحه الاشارة قبله بهذه الصنعة
فان المشار اليه بها هو القواعد فذا الادراك لعدم ذكره وحضوره
من التمرن اي التكرر والتردد **على العمل** اي تتبع الجزئيات واحدا
فواحدا والمراد ان الصناعة كالعلم الكلي او الكلي المعلوم علما حاصلا
من علم الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر يعلم علما جزئيا
ان طيا مثلا اصله طوي وان سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل له
من جميع ذلك علم كلي موجب قلب الواو يا عند اجتماعها مع اليا والسابق
منهما ساكن فالعلم المذكور او معلومه من ماصدقات مسمى الصناعة
والمراد بالصناعة **هاهنا** في كلام المص **صناعة التصريف** اي الصناعة
المسماة بالتصريف او الصناعة التي هي التصريف فالاضافة
من اضافة المسمى الى الاسم او الاعم الى الاخص فقوله العلم تفسير
مفهوم اللفظ وقوله المراد تفسير المراد منه وقوله **اي التصريف**
في الاصطلاح المقصود منه تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح
وحاصله الفرق بين الصناعة والاصطلاح بان الاول قد
يطلق ويراد به المعنى الاخص الاعم وقد يطلق ويراد به المعنى

الاخص

الاخص وهي الصناعة التي ذلك الكلام فيها والاصطلاح لا يراد
به الا معنا الاخص والاعم بينهم تفسير الصناعة الخاصة به
ولا يخفى ان هذا الحكم لا دليل عليه وهاهنا بحث وهو انه اذا تقرر
ان الاضافة في قوله صناعة التصريف من اضافة المسمى الى الاسم
او الاعم الى الاخص كان معناه التصريف تلك الصناعة الخاصة التي
هي علم حاصل من التمرن على العمل تعرف به احوال ابنية الكلم
التي ليست باعراب ولا بنا ولا شك انه خالف تفسيره بالتحويل المذكور
في المتن ويمكن الجواب عنه بان التصريف يطلق بازا العلم المذكور
تارة وبازا معلومه اخرى وبازا العمل اي التحويل تارة اخرى ولكل
معنى حد فلا مانع من اطلاقه في قوله صناعة التصريف بازا العلم
المذكور وحده باعتبار معنى اخر من المعنيين الباقيين ويسمى الاستخدام
المذكور في البديع فتامل **تحويل الاصل** من حول المتعدي اي نقله
فالاضافة من اضافة المصدر الى المفعول لا من حول القاصر اي انتقاله
لعدم صحة حمله على التصريف **الواحد** حشو مفسد لانه يخرج به
من الحد مجموع تحويلين لاصلين الى ما ذكر وان كلا منهما داخل فيه وتنكير
الاصل اولى من تعريفه المشعر بوحدته وكونه معروفا عند المخاطب
اي تعبيره فيه تفسير الاخص بالاعم كما سيصرح به وهو **المراد**
هاهنا المصدر مقتضى صنيعه ان الاصل في المتن مستعمل في معناه
اللغوي اي ما يبنى عليه الشي فان المراد به ماصدق معنى لذلك المعنى
ويرشد اليه عدم تقييد الاصل باللغة كما هو دابهم عند بيان المعنى
المختص باللغة وحرمه هنا بان المراد المصدر مع قوله فيما ياتي الاولى
كون المراد ما هو اعم منه ومن الاسم المراد ما لا يبقى **الى امثلة** جمع
قلة لمثال ولما كان المثال غالبا يفسر بالجزئي الذي يذكر ايضاحا
للقاعدة ويقابل بالشاهد المفسر بالجزئي الذي يذكر حجة للقاعدة
كما ذكره الشارح في شرح التلخيص فسر الامثلة هنا بما يدفع ان

يتوهم كون المراد به هنا ذلك فقال اي ابنيه جمع بنا بمعنى مبنى
وصيغ جمع صيغة بمعنى مصوغ وهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
لان الكلمة المتفرعة عن اصل باعتبار كون حروف الاصل اساسا لها
تتحد من حروف وحركات بنا وباعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة
لها صيغة ويرد على قوله الى امثلة ان التحويل علة في تحقق الامثلة
فلا يصح جعلها غاية له لاستلزامه تحققها قبله ويجاب بمنع الاستلزام
لجواز تقارن الغاية والمغيا كالعلة والمعلول وذكر الجمع لبيبه غير
جامع لخروج التحويل الى مثال او مثالين منه مع صدق التصريف عليه
ويجاب بان اسم الجمع قد يراد به معنيان احدهما الجنسية والاخر
العدد فقد يقصد به الاشارة الى الاول فقط كما هنا وقد يقصد به
الثاني فقط كما في قوله تعالى لا تتخذوا الهين ولذا اتبع بقوله اثنين
تنبيها على هذا القصد كما اشار اليه في الكشاف ونقله الشارح
عنه في شرحيه فتامل وهي الكلم التي هي الاصل مجردا عن هيئته با
عتبار هيئات تعرض خرج بهذا القيد اي العروض الاصل نفسه
من المصدر والاسم المفرد لاصالة هيئته فهو صواب لكن يخرج به ابنية
نحو فلك وحيث مبنى ومجموعا وهما مثالان قطعا وقد يجاب بان الضم
فيما هي هاتين الحالتين غيرها في حالة الافراد كما اجابوا عن خروجهما عن
حد التكسير بما تغير فيه بنا المفرد من الحركات حسا او نوعا نحو
ضرب وفرح من امثلة خرج وتقديم بعض الحروف على بعض عده من
انواع الهيئة العارضة للامثلة التصريفية بنا على ان المراد بالتصريف
الاشتقاق الكبير المشترط فيه الموافقة في الاصول والمعنى فقط ليندرج
فيه جبذ من الجذب مثلا لا ما يخص الصغير المشترط فيه الموافقة
فيما ذكر وفي الترتيب ايضا والصواب رعاية الهيئة العارضة
للفظ التغير بالتقدم والتاخر دون التقدم والتاخر المشار اليه
بقوله وتاخير اي تاخير بعض الحروف لا باعتبار وصف التقدم

وتقسيم الهيئة الى ما ذكر غير حاصر لانواعها لخروج الزيادة
العارضة فقط كهذان من امثلة هذا والنقص العارض فقط
كدحرج من امثلة الدحرجة مختلفة باختلاف الهيئات اي حصول
الاختلاف للامثلة بسبب حصول الهيئات التي هي جزء مدلول الامثلة
اذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة والله اعلم مصدر ميمي هو
المصدر المبدو بميم زائدة لغير المفاعلة فخرج بالزائدة نحو المبر
وبغير المفاعلة نحو المقاتلة من العناية بنا على ما سياتي من ان المصدر
فيه مشتق من المجرد نقل الى معنى المفعول يصح في الاضافة ان تكون
بيانية اي المعنى الذي هو المفعول اي الذي وقعت عليه العناية
وان تكون حقيقية باضمار اسم مضافا الى المفعول مرادا به لفظه
اي الى معنى لفظ اسم المفعول وهو لفظ مبني وهو اي معنى المفعول
ما يراد من اللفظ اي ما يريده الواضع لا المتكلم لانه قد يريد باللفظ
غير ما وضع هو له بقرينة ولا يسمى ذلك معناه اذ المراد بالمعنى عند
الاطلاق ما وضع اللفظ بازائه فان قلت ما الداعي الى دعوى
نقل المعنى الى المراد باللفظ فلم لم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق المصدر
الى المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر للذهن عند الاطلاق
وهو علامة الحقيقة وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرفه
به المنطقيون من انه الصورة الذهنية التي وضع اللفظ بازائها
اي من حيث ان المتكلم عناها به اما من حيث ان السامع فهمها منه
فيسمى مفهوما وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ موضوع
للمعنى الخارجي لا الحاصل في الذهن لاجل حصول معان اشار
الى ان اللام للتعليل وان العلة في كلام المصنف مضمر مدخول له
للام وهي حصول المعاني اي في ذهن السامع اما حصولها في الخارج
او في ذهن المتكلم فغير متوقف على الامثلة مقصودة تاكيد لما
علم من معان اذ المعنى كما مر ما يراد من اللفظ اي يقصد به او المراد

بها من شانها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها وبهذا يتضح ما سياتي
من ان في الكلام تنبيها على الاحتياج الى هذا العلم **لا تحصل الا بها**
يرد عليه ان الضاربية المفادة بضارب مثلا تحصل بغيره كزيد
يصدر منه ضرب وكذا كل مثال تحصل به معنى يمكن ان تحصل معناه
بمثال اخر مع ان تحويل اصل الى مثال لحصول معنى يصدق عليه انه
تصريف فلو حذف اداة الحصر لكان صوابا **تنبيه على ان هذا**
العلم الاشارة بهذا العلم الى القواعد المدونة في هذا الكتاب
وغيره ويرد عليه ان الذي نبه عليه تعريف المصنف الاحتياج الى
التصريف المعروف بما ذكره من تحويل الاصل الخ وهو غير هذا
العلم ووجه التنبيه على الاحتياج الى التصريف المذكور ان مقصوده
بمعنى من شانها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها كما مر فالمعاني المقصودة
متوقفة على الامثلة الموقوفة على التصريف والاحتياج الى المتوقف
يلزم منه الاحتياج الى المتوقف عليه ودلالة التنبيه على الاحتياج ليس
دلالة اللفظ على ما يلزم من معناه الوضعي مما قصده ولم يتوقف
عليه اي على اضماره صدق الكلام ولا صحته اما انه توقف وقصد
به دلالة اقتضا وان لم يقصد فدلالة اشارة **مثل** بمعنى المثال
اذ المثال والمثل والمثل والمثال بمعنى الشبيه وهو كل جزئي
يذكر لايضاح القاعدة اما المثل الذي هو كلام شبه مضربه بمورده
فغير مراد هنا ونصبه اما على انه مفعول به بفعل محذوف اي
اذكر مثالا واما حال مقدمة من الضرب وفيه مع كونه اظهر في المعنى
ضعفان مجيء الحال من المبتدا وتقدمها عليه **هو الاصل الواحد**
الضمير اما للفصل واما مبتدا وكل منهما مقتض لقصر المسند على المسند
اليه وهو فاسد الا ان يكون اللام فيه للواحد باعتبار عهد بينه
في الذهن كقولك ادخل السوق والداعي الى ارتكاب هذه العبارة محاكاة
المتن ولو حذف الضمير ونكر الاصل وصفته بل حذفها كان صوابا

من الضرب

9

من الضرب الحاصل في الزمان الماضي او الحال او غيرهما فيه ترتيب
ولو عطف الاخيرين منها بالواو كان للف نظرا الى مطابقته المتن في قوله
امثلة لمعان كان صوابا **هو التصريف** القول فيه كالقول في هو الاصل
اعتراضا وجوابا **والمناسبة بينهما** اي بين التصريف والتحويل **ظاهرة**
فان التحويل لكونه اخص من التصريف كما سياتي يصدق عليه انه
تصريف ولا مناسبة اشد من المناسبة المصححة بصدق احد المتنا سبين
على الاخر **والمراد** اي مراد المصنف **بالتصريف** في المذكور بعينه
وفيه من التقييد بالظرف انه في غير هذا الموضع قد يراد به معرفة
احوال الابنية الكلية اي العلم بالقواعد التي يعرف بها احوال
ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا بنا كما مشى عليه ابن الحاجب
في الشافية واما هنا فان تفسيره بالتحويل قرينة على ان المراد به
غير علم التصريف ولما كان التصريف يختلف معناه باختلاف
الارادة عبر فيه بالمراد وكان علم التصريف حقيقة متحدة لا تختلف
غالبا لم يعبر فيه بالمراد بل وصفه بما هو حقيقته غالبا بقوله
الذي هو اي علم التصريف **معرفة احوال الابنية** قال الجاربردي
المحقق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم الالفاظ باعتبار
حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار ركونها مادة
للكلمة [illegible] وباحوال الابنية هي العوارض التي تلحقها بحسب
كل عرض فالمراد بالاحوال الاصول الكلية وبالمعرفة المضافة
اليها اما العلم مجازا ان خص بالجزئيات والعلم بالكليات كما
هو الاصطلاح لبعضهم واما حقيقتها ان كانت مرادفة له كما
هو مذهب بعضهم وعلى كل فالتعريف منقوض بعلم النحو فانه علم
باصول تفيد معرفة الاعراب والبنا وهما من احوال الابنية وما
اقتضاه صنيعه من ان التصريف قد يعرف بما عرف به علم التصريف
من العلم بالاحوال المذكورة هو قول المحققين رادين على بعض الفضلا

ما زعمه من تقدير علم قبل التصريف في قول ابن الحاجب التصريف
علم باصول زعما منه ان التصريف مخصوص بالفعل وعلم التصريف
بالادراك فما زعمه بعض الفضلاء هنا من ان كلام الشارح جار
على هذا المذهب غير مستقيم وما اقتضاه بعد ما الغالب فيما
سبق من ان علم التصريف قد يطلق على غير المذكور صحيح لانه قد يطلق
كغيره من اسما العلوم على المسايل المدونة في الكتب كالفقه والنحو وغيرهما
واختار التحويل على التغيير عداه بعلى لتضمين اختار معنى رجح او اثر
لما في التحويل اي لما في لفظ التحويل بنا على ان الالفاظ كالظروف
للمعاني او لما في المعنى الموضوع له التحويل لكون النقل جزا منه بنا على
ان الكل كالظرف للجزء **من معنى النقل** الاضافة اما بيانية واما
حقيقية بنا على ان المراد بالنقل معناه او لفظه ولما كان قوله لما في
التحويل من معنى النقل دعوى تحتاج الى بيان صرح به في قوله
قال في المغرب الى اخره **والاسم** اي اسم المصدر **منه** اي من حول
المتعدي والقاصر **الحول** بمعنى التحويل او التحول **فهو** اي فنسب
كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير ثبت ان التحويل **اخص من**
التغيير والتغيير اعم منه فان قلت افعل التفضيل يقتضي اشتراكهما
في كل من وصفي الخصوص والعموم وهو ينافي المقصود من اتصاف
التحويل بالخصوص فقط والتغيير بالعموم فقط قلت بل المراد
وصف الاول بالاخصية والثاني بالاعمية فاشتراكهما في اصل
كل من الوصفين صحيح الى ما فوقهما وتحتهما من المفاهيم فلا منافاة
ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب مثلا **الى ضرب ويضرب وغيرهما**
هذا هو الشق الثاني من شقي علة اختيار التحويل معتبرا بدليله من
العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل الى الامثلة مما لا يخفى
ممنوع بل المقطوع به عدم النقل اذ الحروف كيفيات تعرض للصوت
ووجود كل منها مشروط بعدم البا في نقلها الى محل اخر المستلزم لبقائها

مستحيل

مستحيل قطعا بل السمع اذا تعلق بالاصل ثم بما منه مثلا حصل
في الخيال صورتان تتحدان مادة وتختلفان هيئة فللوهم حينئذ
حكمان احدهما ان الصورة المادية انتقلت من الاول الى الثاني وهو
الذي اشار اليه الشارح بقوله لا يخفى انك تنقل الجواهر والاخر
ان الصورة المادية باقية لاتحادها والهيئات متعاقبة عليها
وهذا يشير اليه قول الشارح فيما مر وهي الكلمات باعتبار
هيئات تعرض وهذا الحكم اقرب من الاول بتنزيل الحروف منزلة
المادة الحقيقية **فيكون اولى من التغيير** اي بالفا اشارة الى ان
مدخولها نتيجة قياس مركب من مقدمتين محذوفتين استغنى عنهما
تقديره التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل مطابق له فيه فهو
اولى ودليل المقدمة الاولى ما صرح به في قوله قال في
المغرب وقوله ولا يخفى فان قلت قد تقرر ان التحويل مساو للتصريف
في معنى النقل والتغيير اعم منه مقتضاه ان التغيير بالتحويل واجب
لا اولى كما قال لان التعريف بالاعم والاخص ممنوع قلت الممنوع
التعريف بالاعم لا بما فيه الاعم اذا قيد بما يصيره مساويا كما هنا
فاما التعريف بما فيه اخص فلا يجوز لاستحالة تعميم الخاص كما اشار
اليه بقوله **ولا يجوز ان يفسر** اي يعرف والتفسير في عرفهم عما
خاص بالتبيين باي او ان **التصريف لغة بالتحويل لانه** اي التحويل
اخص من التصريف لغة والاخص لا يجوز التعريف به لانه غير جامع
ثم التعريف يشتمل بدلالة الوضع وغيره **على العلل الاربع**
الثابتة للامثلة التي هي من جملة المركبات الاعتبارية الثابت
لكل منها ذلك وهي العلة المادية وهي ما معه ذلك المركب بالقوة
والعلة الصورية وهي ما معه ذلك بالفعل والعلة الفاعلية وهي
المؤثر في ذلك حقيقة او عادة والعلة الغائية وهي الباعث
على ايجاد ذلك وهذه الاجزاء علة له ذهنا معلومة له خارجا

كالخشب وكالصورة الحاصلة بعد تركب الاجزا وكالنجار وكالجلوس بالنسبة للسرير وهي في الامثلة المذكورة حروف الاصل والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من اجتماعهما والواضع مثلا وحـ وحصول المعاني المقصوده واشتمال التعريف على علل متعلق المعرف كما هنا قليل والغالب اشتماله على علل المعرف والمعرف هنا الذي هو التصريف حقيقته الخارجية بسيطه والعقلية مركب عقلي فاجزاؤه المادية اجزا التعريف المذكورة من التحويل والاصل والامثلة و المعاني وصورته الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المتصور وغايته تمييز تلك الماهية عن غيرها عنده واشتمال التعريف على العلل او شي منها اما بان تقع هي او شي منها متعلق الاجزا المحمولة على المعرف كما هنا واما بان ينتزع منها اجزا تحمل عليه كان يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا الثاني هو التعريف بالعلل فاستعمال التعريف على العلل اعم من التعريف بها وبما قررناه في تفسير العلة الصورية للمثال عرف وجه التضعيف الذي اشار الشارح اليه بقوله في تفسيرها **قيل التحويل هو الصورة** اذ التحويل حقيقة التصريف ولبعضهم في توجيه التضعيف المشار اليه يتعلق بقوله التحويل هو الصورة فقط **والاصل الواحد هي المادة** اقتصارا في بيان المادة التي هي حروف الاصل والهيئة العارضة لها بعد التحويل على الاولى لانها اظهر الجزئين لكن القصر المفاد بضمير الفصل مشكل **المحول هو الواضع** همزة الاستفهام محذوفة قبل هو بدليل ام المعادلة في قوله **ام غيره** والصواب ام هو غيره او ما هو اعم منه ومن غيره لاقتضاء عبارته السؤال في الحق اثبات عن ان المحول غيره وذلك مما لا يتوهمه احد فيسال عنه فتامل **لما يقال في العرف صرفت الكلمة** اي بقول كل احد من التصريفيين في عرفهم صرفت الكلمة باسناد التصريف الى ضمير فهو اسناد

حقيقي

11

حقيقي اذ هو اسناد الفعل او معناه الى من هو له عند المتكلم في الظاهر واذا كان التعريف اعم من تصريف الواضع او غيره فالتحويل الواقع في تعريفه كذلك **لكن في التحقيق** اي في اثبات الشي بدليل في الخارج **هو الواضع** للغة وقد اختلف فيه على اقوال اصحها انه الله تعالى **لانه الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة** هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد والدليل الصحيح قوله تعالى وعلم ادم الاسما كلها اي الكلمات كلها اذ كل منها اسم لغة وتخصيص الاسم ببعضها عرف طارئ تاويله وتاويله بالهامه وضعها او علمه ما سبق وضعه خلاف الظاهر **ولم تجعل** يصح بالنون عطفا على قلنا وبالياء عطفا على حول **موضوعة براسها** لما كانت الراس في كل شي اصله الذي يبنى عليه سائر عبر بها هنا عنه والباء الداخلة عليه للملابسة في محل نصب على الحال من الضمير في موضوعه اي موضوعه هي في حالة كونها ملتبسة باصلها ولا يتحقق ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محولة عن اصل اذ المحول عنه ملتبس بحروف الاصل لا به ويجوز ان تكون الباء للسببية والراس بمعنى النفس من التعبير بالبعض عن الكل مجازا اي موضوعة بالنظر الى نفسها لا الى شي اخر **لان هذا ادخل في المناسبة** اذ المناسبة الحاصلة بين اللفظين مثلا المعنى والحروف والمعنى تتاكد بكون احدهما عن الاخر **واقرب الى الضبط** لان تعلق حكم باصل وما اشتق منه اوعب من تعلقه بالفاظ عديدة بالتعداد لجواز الغفلة في الثاني عن بعضها **ليصح على المذهبين** في صحته على المذهب الكوفي بحث اذ الفعل الذي هو الاصل عندهم دال على الحدث والزمان فتحويله الى المصدر مثلا تصريف ولا يصدق عليه انه تحويل الاصل الى امثلة لمعنى لا يحصل الا به لان معنى المصدر هو الحدث وحده لا يحصل به لانا نقول قيد الوحدة غير مذكور في التعريف ولفظ التعريف اذ لم يرد فيه لم ينفع **يجعلون** اي يعتقدون

من الفعل ظاهر الدلالة المنقول عنهم ان المراد بالفعل هو الماضي
فالاصل الواحد عندهم الفعل اذ يلزم من اشتقاق المصدر عندهم من الفعل
اشتقاق ما عدا المصدر منه بطريق الاولى والعمدة هي الشي المعتمد فلو
قال من ادلتهم بدل قوله في استدلالهم كان اظهر اذ الاستدلال طلب
الدليل او اقامته وكلاهما لا يكون طرفا للعمدة بهذا المعنى الا بتكلف او العمدة
الاعتماد فالجار وهو على متعلق بمحذوف من قوله ان المصدر يعل كاعلال
الفعل كاعلال قيام بقلب العين الواو ياء بسبب اعلال قام بقلبها
فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او يصح بتصحيحه كتصحيح العين في لواذ اتصحيحها
في لاوذ وكل شي يعل باعلال الفعل ويصح بتصحيحه فهو فرعه وهذا
قياس ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به ونتيجته قوله
فهو اي المصدر فرع الفعل واجيب بانه اي بان الشان او بان
المصدر قد لزم من القياس المذكور فرعيته للفعل في الاعلال والتصحيح
لا فرعيته في الاشتقاق التي هي مدعاكم فلا يصح اثباته به اذ ليست
بلازمة له وهو ظاهر ولا لنتيجته اذ لا يلزم من فرعيته في الاعلال
والتصحيح فرعيته في الاشتقاق اذ الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة
فيه على وجود صفة في الفعل والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده
على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم شي على اخر وتاخر
وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك الاخر كما ما يجيء من الجار
وهو كاف التشبيه ومجروره وهو ان نحو اعد ونعد بنون المتكلم
وتعد بتاء الخطاب فرع يعد بالياء المثناة من تحت والاعلال
حذف الواو التي هي فاء الكلمة لوجب في الاخير وهو ثقلها ووقوعها
بين كسرة وياء تنزل منزلة كسرتين وحمل الباقي عليه مع انه اي نحو
اعد ليس بمشتق منه اي من يعد بالياء التحتية اتفاقا وان في الموضعين
ومعمولها مأوّلة بمصدرين هما في الحقيقة مدخول الكاف المقصود
بها ان يشبه بها مصدر ان محذوفان قبلها للعلم بهما من قوله ولو

الازم

يلزم الى اخره والتقدير فالمصدر فرع من الفعل في الاعلال
وليس بمشتق منه ففرعيته وانتفا اشتقاقه كفرعية نحو اعد
ومعطوفيه عن يعد في الاعلال وانتفا اشتقاقه منه فان
قلت نحو اعد ومعطوفيه فرع نحو يعد لا فرع يعد فرع يعد
مواعد ومعطوفا لا نحو ذلك فكيف صح من الشارح الحكم بفرعيه
يعد على نحو اعد ومعطوفيه قلت لعل الشارح بنى ذلك على
ان المعنى الاضافة في نحو اعد بيانية اي النحو الذي هو اعد وما
عطف عليه او على ان المعنى ان اعد ونحوه فرع يعد ونحوه وصدق
من كل طرف جزا ونحاكس المحذوف فيكون الباقي دليله عليه ولو
قال فرع نحو يعد لسلم من التكلف كون اعلال المصدر متاخرا
عن اعلال الفعل دفع لتوهم ان تاخر اعلال المصدر عن اعلال
الفعل الذي هو متفق عليه يستلزم تاخر المصدر في وجوده
عن الفعل فدعوى تقدمه منافية له ووجه دفعه انه يمكن
وجود شي في ذاته وتاخر وجود صفة فيه عن وجود محل
اخر ووجود تلك الصفة في ذلك المحل الاخر كما مر وهو المراد بالتامل
ثم الاعلال تغيير حروف العلة للتخفيف ويجمعه القلب كما في قال والحكم
بانه في احدهما على التعيين متاخر عنه في الاخر تحكم بحث اذ
ليس باولى من العكس ولا من الحكم بانه اصل فيهما قلت مرجحنا
كان لسبب موجب كتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما في قام
وكالثقل بسبب ما مر في يعد فهو اصل وحيثما كان لغيره فهو
فرع فالحكم باصالته في الفعل وفي يعد دون غيرهما مما مر
لمرجح فتامل هو المصدر المجرد يمكن ان يراد مصدر الفعل المجرد
سواء كان المصدر ايضا مجردا كالضرب او مزيدا فيه كالقيام والقعود
وان يراد به المصدر الذي خرج من الزوائد فالقيام والقعود
مشتقان من القوم والقعد وان لم ينطق بهما لان المزيد فيه

الضمير عائد اما على ال في المزيد واما على المصدر المقدر الموصوف
بالمزيد **مشتق منه** اي من المجرد وبهذا علم ان التعبير بالاصل
الواحد اولى منه بالمصدر وان كان المراد منه المجرد لان المراد لا
يدفع الايراد وان كان المزيد مشتقا من المجرد **لموافقته** اي مماثلة المزيد
فيه **اياه** اي المجرد **بحروفه ومعناه** الاظهر ان الضمير فيهما عائد على
المجرد فلا حاجة بنا على ان المراد بالمجرد معناه الثاني الى تقييد الحروف
الاصول كما فعل غيره وموافقته له فيهما باشتماله عليهما وان كان مع
زيادة فيهما كما في استعطاف من العطف ويحتمل ان الضمير عائد على المزيد
فيه كما هو ظاهر صنيع غيره فلا بد من التقييد بالاصول ويشكل
بما في معناه زيادة على معنى المجرد كالاستعطاف من العطف فان معنى
الاول طلب العطف والثاني العطف فقط فالمشتق لم يوافق بمعناه
بل بعضه فتامل والباء في بحروفه للظرفية وقوله لموافقته مقصوده
به بيان تعريف الاشتقاق المراد بالتعريف هنا بما ذكره المصنف اخذا
من تعريف التصريف لابن الحاجب في المختصر المشتق بما وافق اصله بحروفه
الاصول ومعناه فما ذكره المصنف من تعريف التصريف وذكره الشارح
وابن الحاجب من تعريفي الاشتقاق والمشتق يحتاج الى التقييد
بتفارق الحروف ليخرج من التعريف المذكور للاشتقاق الا صغر
الاشتقاق الصغير المعتبر فيه عدم الترتيب كالجبذ والجذب
ايا الاكبر فالمعتبر فيه الموافقة في اكثر الحروف والمناسبة في باقيها
في النوع والمخرج كالثلم والثلب فان قلت صدر السؤال بالفاء
السببية اشعار بتسببه عما تقدم من ان الاصل الواحد على
مذهب البصريين هو المصدر **كالامر** مذهب البصريين انه مشتق
من المصدر ابتداء كالماضي فادراجه في السؤال سهو **واسم**
الفاعل والمفعول انما يحسن العطف على المضاف اليه اذا كان
التركيب الاضافي باقيا على معناه الاضافي كغلام زيد وعمرو

التعاريف

واما اذا خرج

13

واما اذا خرج الى معنى التسمية الجنسية كما هنا او العلمية الشخصية
كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا يحسن بل لا يجوز لان المضاف
اليه جزء الاسم والعطف على الجزء ممتنع **ونحوها** مستغنى عنه بالكاف
الداخلة على الامر **قلت مرجع** بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع
والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا
كاعجبني مضربك زيدا قال في الصحاح والرجعى الرجوع وكذا المرجع
ومنه الى ربكم مرجعكم وهو شاذ لان المصادر من فعل يفعل
انما تكون بالفتح انتهى والمراد هنا الخارج عن القياس وان كان فصيحا
في الاستعمال **والكل** في الصحاح وكل وبعض معرفتان ولم يجئ عن العرب
بالالف واللام وهو جائز لان فيهما معنى الاضافة اضيفت او لم تضف
انتهى وفي قوله معرفتان نظر لان معنى الاضافة الثابت فيهما قد
يفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان نكرة
مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة او للتنويع لا للشك ان
قلت لم يستغن بقوله مرجع الجميع الى المصدر عن قوله بعده والكل
مشتق منه بالوجه الاعم المذكور والاعم لا اشعار له بالاخص ورد
على ما صرح به اولا وشمله عموم قوله ثانيا الكل مشتق منه من ان
المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد ان التعريف المذكور لا يصدق فحينئذ
على تحويل المصدر المجرد الى المزيد فيه اذ الحدث حاصل بهما واجيب
بان المعنى في المزيد فيه هو كون الفعل كالخروج في استخرج مطلوبا منه
وذلك لا يحصل الا بالتحويل للمثال المذكور **ليكون اعم من المصدر**
وغيره فيفسر الاصل بالموضوع وضعا اوليا ليتناول الكلمات الاصلية
باعتبار معناها كالمصدر المجرد والاسم المفرد المكبر المذكر وباعتبار
صيغتها الاصلية كقول وبيع بالواو والياء **فيشمل** يجوز في لامه
الرفع على الاستئناف والنصب على العطف على يكون وفاعله ضمير
التعريف المتقدم **ونحو ذلك** يجوز في نحو الجر عطفا على المبني فذكر

اشارة اليه والى ما بعده ونحوها على هذا الا فعال والاوصاف
او على الاسم فذلك اشارة اليه وحده فنحوه على هذا الكلمات
باعتبار هيئاتها الاصلية فتحويلها الى الكلمات باعتبار هيئات اخرى
عارضة لها لا سباب تصريفية لمعان لفظية كالتخفيف مثل تصريف
والنصب عطفا على تحويل فذلك اشارة اليه ومعناه كمعنى الجر بالوجه
الثاني وعلى هذا فالتعريف كما ذكره المصنف مساو لتعريف ابن مالك
في شرح كافيته بقوله تحويل كلمة من بنيتها الى غيرها لغرض لفظي او معنوي
فان قلت فيما تقدم من قوله وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير
اشارة الى هذا السؤال وجوابه فلا معنى لذكرها هنا مع
انه معناه اى مع ان التصريف معنى الصرف فاختيار الاول
ترجيح بلا مرجح او ترجيح للمرجوح اذ الصرف اخصر وكونه بمعناه
مع ما سبق ذكره من ان التصريف معناه المبالغة والتكثير في الصرف
غير ملتئم الا ان يراد به تشاركهما في اصل المعنى لان في هذا
العلم المبالغة التي يدل عليها لفظ التصريف في كلام المصنف
انما هي في معناه عنده وهو التحويل المذكور لا في الاحكام المذكورة
في هذا العلم المدون كما تقدمت الاشارة اليه تصرفات هي
مطاوع تصريفات بمعنى التصرفات الناشئة البليغة الكثيرة فالتصريح
في وصفها بقوله كثيرة تاكيد وافادة لها الكثرة مع انها جمع سالم
وهي للقلة لان مفردها يدل على الكثرة فكيف جمعه وكون المذكور
في هذا العلم تصرفات لا تصريفات فيه مناقشة يدل
بزيادة حروفه على المبالغة في الفعل بالوصول الى منتهاه والتكثير
في عدد مراته بايجاد اشياء كثيرة منه والمطابق للتسمية حينئذ
ان يكون في العلم صروف بليغة كثيرة لا تصرفات ولا تصريفات لان
المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف دالا على المبالغة والتكثير
مناف لما قدمه وقد دل عليه تعريف ابن مالك في شرح كافيته

مضافه

14

من صدقه على تحويل الاصل الى مثال واحد وهذا اوان ان نرجع
الى المقصود اى المقصود بالذات فالمراد بالرجوع التوجه لا حقيقته
التي هي العود اذ التعريف وشرحه من المقصود لا لذاته ان الكلمات
ثلاث اسم وفعل وحرف هو من تقسيم الكل الى اجزائه بخلاف تقسيم
الكلمة الى معانيها فانه من تقسيم الكلي الى جزئياته نحته عن
الفعل كانه اراد به الماضي لتصريحه في اول فصل امثلة تصريف
الافعال بان المضارع مشتق من الماضي وما يشتق منه اى وعن
الاشيا التي تشتق من الفعل كالامر واسم الفاعل واسم المفعول
ونحوها على ما قدمه في قوله فان قلت الخ ففي يشتق ضمير مرفوع به
عايد على ما وضمير منه عايد على الفعل ويحتمل حينئذ عن احوال
المصدر في اخر المتن استطرادا وجعل الضمير المرفوع بيشتق عائدا على
الفعل وضمير منه لما المراد به حينئذ المصدر محافظة على جعل
الاشتقاق حقيقيا فيه بعد شرع في بيان تقسيمه لو حذف
البيان لكان اخصر واظهر فان قلت فما وجه اتيانها قلت وجهه
ان التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وغيره حصولا مستقرا
في النفس بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ وبيانا اما
مصدر من بان اى ظهر فاضافته للتقسيم اضافة الى الفاعل واما اسم
مصدر من بين اى اظهر فاضافته له اضافة الى المفعول ثم الفعل
المراد من ثم الترتيب الذكرى لا الزماني بقيد المهلة ولا بدونه والمراد
بالفعل الماضي فقط لان الجر دلا يمكن في المضارع ولقول المص فيما
سياتي واما الرباعي فهو فعلل لكلمة مخصوصة اى دالة بجوهرها على
حدث وبهيئتها على زمن معين وضعا وكون المكسور الفا اسما
لما ذكر والمفتوح الفا مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة
فهما مصدران لفعل يفعل اما ثلاثي واما رباعي منسوبان الى ثلاثة
واربعة على غير قياس قاله الجاربردي لانه لا يخلو اى لان ما صدقه

الكلام

لا يخلو بحسب الاستقراء لما وجد في الخارج من ذلك ثلاثية او رباعية
اعلم ان واحدا واحد المنكر او المضاف للضمير الواقعين في سياق النفي
للعموم اذا احد المضاف في تاويل احد المنكر كقولك القوم ما جاني
واحد منهم او احد منهم او احدهم اي احد منهم الا ان واحدا واحدا قد
يراد بهما المنفرد عن غيره لقرينة تشتمل عليهما المقام كقولك ما جاني
واحد بل اثنان ولا تعط الدينار لاحد الزيدين بل لهما معا وكذلك في
الوجهين معا احدهما او احدهم المفهومان من التعاطف باو في سياق
النفي كقولك لا تشتم زيدا او عمرا او بكرا اي احدهم زيد واحد منهم
قال تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وكقولك لا تعط هذا الدينار
زيدا او عمرا بل اياهما معا ولا تعط احدهما منفردا واما التعاطف بالواو
في سياق النفي فان تكرر حرف النفي كان المعنى على الاستغراق في
الوجدان مجتمعين ومنفردين كقولك لا تشتم زيدا ولا عمرا ولا
بكرا اي واحد منهم على اي حال كان وان لم يتكرر كقولك ما جاني
زيد وعمرو وبكر احتمل معناه ذلك اي ما جاني واحد منهم واحتمل
ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر والنفي صادق بالثبوت للبعض
اذا تقرر هذا فاعلم ان العطف في ثلاثية ورباعية وكما صنع الشارح
اولى منه بالواو اذ الخلو بمعنى الانتفاء فلو تسلط على الثلاثية والرباعية
معطوفة بالواو كان المعنى الظاهر الخلو من اجتماعهما وهو صادق
فسلبه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى الظاهر الخلو من احدهما
اي واحد منهما اي ليس فيه واحد منهما وهو كاذب فالصادق
سلبه ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلو بمعنى لابد فهو في معنى الاثبات
والله تعالى اعلم اذ لم يبن تعليل لقوله لا يخلو الى قوله او رباعية لا
لقوله فالاولى الثلاثي والثاني الرباعي لفساد المعنى والاستقراء
تقديمه على التنبيه ليقع تفسيرا له لكونه اوضح اولى على الاعتدال
بين القلة المؤدية للضعف والكثرة المؤدية للثقل عن قبول ما

بتطرق

15

بتطرق اليه من التغيرات ان قلت اصلح وق عي وفي قد خلهما التغير
بحذف الاخر للبناء وهما على حرفين قلت سهل ذلك ان وضعهما على ثلاثة
احرف خطا مفعول من اجله والعامل فيه عند بعضهم يردوا المفهوم
من لم ولكونه معطوف على خطا لانه في تاويل للخط لكن كون الفعل
اثقل من الاسم في التحقيق انما هو علة لمنع الخماسي من الفعل لا لتركه المنع
الفاعل من الاسم ولكونه كون الفاعل مدلولا للفعل الاصطلاحي فيه
مناقشة لمخالفته ما صرحوا به من ان المصدر ما سوى الزمان من
مدلولي الفعل اللذين هما الحدث والزمان وظاهر ما صرح به الشارح
في حاشية المقصد في بحث المجاز من ان علماء البيان اتفقوا على ان
الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير دلالة بحسب الوضع
على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي ويمكن ان يقال الفعل دال بهيئته
المخصوصة الموضوع هو عليها على ان له فاعلا او نائبا عنه وان لم
يدل بها على خصوصه وفي كلام اهل البيان في بحث الاسناد ما يدل له
والله تعالى اعلم لا يقال هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم الفعل
الى ثلاثي ورباعي تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اي من ماصدقات
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان كونه من ذلك يتوقف على
ثبوت شيئين احدهما ان المقسم اما ثلاثي او رباعي والثاني ان يكون
التقسيم اليهما اما الثاني فغني عن البيان واما الاول فلا شك انه
جعل المقسم فعلا فيوخذ منه مقدمة صغرى هي ان مورد
القسمة اي الشيء الذي ورد عليه التقسيم فعل ولا شك انه حصر
اقسام الفعل في الثلاثي والرباعي فيوخذ منه مقدمة كبرى
هي ان كل فعل فهو اما ثلاثي واما رباعي على سبيل منع الخلو
والجمع وهذا قياس من الشكل الاول ينتج قوله فمورد القسمة ايضا احدهما
اي احد الامرين اللذين هما الثلاثي والرباعي وهو المطلوب وقوله
ايضا اشارة الى ان مورد القسمة ثبت له احدهما كما ثبت اولا انه

فعلى وإذا ثبت أن المقسم أحدهما وأن تقسيمه إليهما فإن كان المقسم في نفس الأمر هو الثلاثي كان تقسيمه إليهما تقسيما للثلاثي إلى الثلاثي والرباعي وإن كان في نفس الأمر الرباعي كان تقسيمه إليهما تقسيما للرباعي إلى الرباعي والثلاثي وكلاهما تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره كما أشار إليه بقوله **وأيا ما** هي أي الشرطية مؤكدة بما المزيدة منصوبة خبرا مقدما لقوله **كان** واسمها ضمير مستتر عائد على مورد القسمة وقوله **يكون** مرفوع إما على أنه جواب الشرط الماضي كقوله • وإن أتاه خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم • وإما على أنه معطوف بالواو المقدرة على جملة مورد القسمة أيضا أحدهما وهو دليل جواب الشرط المحذوف **الفعل الذي هو مورد القسمة** وهو المحمول في المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو محمول لكل في المقدمة الكبرى فإن المراد به ما صدق فإن هذا الفعل الذي هو مورد القسمة فالمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الإنتاج اتحاد الوسط فإن قلت هذا الجواب يقتضي بلزوم المحذوف المذكور بعينه في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى قطعا قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقي وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل واحد من أفراد موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بأن الماهية منقسمة إلى أفرادها أي صادقة على كل منها وصادقيتها على أفرادها غير متنافية بل مجتمعة عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالواو أجود منه بأو والفرق بين الانفصال والتقسيم غير هين **فإن المراد به مطلق الفعل** اعلم أن الماهية تعتبر تارة بشرط شيء وتارة لا بشرط شيء والأولى مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة أيضا كتسمية المقيد بالمطلق لما المقيد بعدم التغير ولما كان المراد بمطلق الفعل هنا ماهية الفعل باعتبار الثاني أردفه بما يعين المراد وهو قوله **من غير نظر إلى كونه على ثلاثة**

احرف

أحرف أو أربعة ولو أراد المعنى الأول لقال مع النظر إلى عدم كونه لا أخر ولما كان المقسم به صادقا على شيء من القسمين **وهكذا جميع التقسيمات** لو قال سائر أي باقي بدل جميع لكان أصوب لأن هذا التقسيم المذكور في المتن من جميع التقسيمات الواقعة مشبهة فيلزم تشبيه الشيء بنفسه إلا أن يقال هذه الكلية منقوضة بتقسيم الكل إلى أجزائه فإن مورد القسمة فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها كقولنا كل سرير ينقسم إلى خشب ومسمار لأنا نقول الظاهر أن التقسيم حقيقة في تقسيم الكلي دون الكل لقول السيد في حاشية القطب قسم الشيء ما كان مندرجا تحته وأخص منه **أو مزيد فيه** بني من زاد الواضع في الشيء أي أوقع الزيادة فيه فنزل منزلة القاصر إذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها وهو حاصل بإثبات الزيادة المطلقة دون بيان كمية المزيد ولو بني من زاد الباقية على أصلها من التعدية بنفسها لاستثنى كقوله تعالى هم وزادهم إيمانا لقال أو مزيد حرفا أو أكثر مثله **لأنه إما أن يكون أي** أما ذو أن يكون أو لا ن حال كل واحد منهما والداعي إلى تقدير أحد الشيئين المذكورين أن خبر أن هو عين اسمها فلا بد أن يكون صادقا عليه **باقيا على حروفه الأصلية أو لا** انتقض التعريف بما طردا وعكسا كقل وبع ونحوهما مما حذف منه بعض أصوله دون زيادة ولا داخله على كون معطوف بني على يكون المتقدمة **فصارت الأقسام ثمانية** حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي والرباعي في أربعة هي المجرد والمزيد فيه السالم وغيره وترتيبها أن القسم الأول مؤلف من الأوصاف الأولية في التقسيمات الثلاثة مبتدأ من التقسيم الأول فهو الثلاثي المجرد السالم كنصر ثم تغير كل وصف بقسيمه مبتدأ من الآخر مراعيا ترتيب التقسيمات فالثاني الثلاثي المجرد غير السالم كوعد والثالث الثلاثي المزيد فيه السالم كأكرم والرابع الثلاثي المزيد فيه غير السالم

كاوعد والخامس المجرد السالم كدحرج والسادس الرباعي المجرد غير السالم
كزلزل والسابع الرباعي المزيد فيه السالم كتدحرج والثامن الرباعي المزيد
فيه غير السالم كتزلزل **من حروف العلة** لو قال الاحرف التي هي جمع
قلة كان اولى **ومن التضعيف** هو في اصول الثلاثي كون عينه ولامه من
جنس واحد وفي اصول الرباعي كون فائه ولامه الاولى وعينه ولامه
الثانية من جنس واحد وكثير من مع التضعيف دون الهمزة لانها
من جنس الحروف دونه **وقيد الحروف بالاصلية** تسميه ذكر النعت
العام بالتقييد موافق اللغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه
يسمى عندهم بالتخصيص والتقييد للمطلق **ليخرج عنه نحو مست
وظلت** في كون ذلك محرجا بالقيد المذكور بحث لان حروفه جمع قلة
لانه مضاف فيعم الملفوظة والمقدرة اصلية او زائدة والموجود
في نحو مست بعد الحذف لا يصدق عليه حروف اصلا ولو صدقت
عليه لم يخرج عنه بالاصلية اذ المراد بالاصلية ضد الزائدة وهذه
كذلك لا المقدر وجودها في الاصل وان اعتبر الموجود فيه قبل
الحذف في مسمى الحروف كان ذلك كافيا في اخراجه **وليدخل
نحو اكرم** يعني ان قوله حروف جمع مضاف للضمير فيعم الحروف الاصلية
والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم ما سلم كل حرف من حروفه مما
ذكر فيخرج منه نحو اكرم فلما خص الحروف بالاصلية اقتضى ان المعتبر
سلامة الاصلية دون الزائدة وصدق حينئذ التعريف على نحو اكرم
وانت تعلم ان القيود شانها الاخراج لا الادخال الا اذا كان بينها وبين
المقيد بها عموم وخصوص من وجه فالصواب ان حروفه لا يعتبر
من حيث العموم بل من حيث الجمع مطلقا الصادق بالاصلية وبالزائدة
فهو مطلق فلما قيد بالاصلية لاخراج ما سلمت حروفه الزائدة فقط
كتستقيم ونظيره ما صرحوا به في تعريف المشتق بما وافق اصلا
بحروفه الاصول ومعناه من ان الاصول لاخراج ما وافق اصله بحروفه

الزائدة

الزائدة كالاستباق والاستنباق فتامل **لخلو اصولها عما ذكرنا**
اما خلو اصول اعشوشب واحمار من حروف العلة فظاهر واما من
التضعيف ففيه مناقشة لان التضعيف ان اريد به المضاعفة
الاصلية المتقدم تعريفها فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد بالا صلية
بالنسبة اليه حينئذ اذ لا يكون الا فيها وان اريد به تكرير الحرف مطلقا
كما يشهد به قوله اننا نستثني الزائد للتضعيف فالخلو منه ممنوع
اذ عين اعشوشب ولام احمار ضعفت اي كررت ويمكن ان يجاب
باختيار الشق الثاني ومعنى سلامة الاصول من التضعيف ان
لا يكون شيء منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى ان اعشوشب واحمار
سالم بهذا المعنى فتامل **وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف
علة** كقولك سدت اي سدستهم اي جعلتهم ستة احد من السادي
في السادس فما واقعة على الفعل لان كلام المص انما هو فيه والتمثيل
له بقولهم الثالي في الثالث والضفادي في الضفادع ونحوهما مبني
على ان السالم في قوله ونعني بالسالم مراد به ما هو اعم من الفعل والاسم
ليبان منه عن التغير لو علل بالسلامة مما ذكره في التعريف كان اجرى
على قاعدتهم في التعريف من تضمنه وجه المناسبة في التسمية
الى تفسير الحروف الاصول هذا هو النعت الذي يقصد به الكشف
عن معنى المنعوت كما ذكره اهل المعاني ومثلوه بقوله الالمعي الذي
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا ومنه قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للمتعلمين لا للمعلمين اي المقابلين
اذ هي متوقفة على العلم بالاصول فلو توقف علمها لزم الدور
وهو محال قاله معناه الجاربردي ويمكن ان يقال انه تعريف
لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكره ويجهل معنى الاصول **لكن**
هو استدراك على ما فهم من قوله تفسيرا من انه صحيح **ينبغي ان**

يسمى الزائد اى من قوله التى تقابل بهذا فان الزائد
المذكور من الحروف المقابلة بما ذكر وليس من الاصول فتصير
التعريف هكذا التى تقابل بالفا والعين واللام وليست بزائده
للتضعيف ولا للالحاق فيرد عليه ان الزائد فى التعريف مساوله فى
فى الخفا والوضوح فاخذه جزءا من الحد يصير تعريفا للشى بما يساويه
فيما ذكر وهو ممنوع وان لم يذكر الزائد بان قيل وليست لتضعيف
للتضعيف ولا للالحاق كان غير منعكس لخروج نحو شذ ودلزل
للتضعيف هو التكرير لحرف اصلى قبله سوا كان فتكرار المكرر وهو
الباقى من حروف الزيادة المجموعة فى سالتمونيها وفى يااوس هل
نمت وفى اليوم تنساه كعنزام من غيرها كسلم **او للالحاق** هو جعل
كلمة من باب موزون تلك الكلمة اصل فى ذلك الباب سوا كان
ذلك الزائد الملحق مكررا كجلبب ام لا كجورب ولدخول هذا القسم
فى الاستثنا زاد الشارح الالحاق المدخل له على المكرر الذى اقتصر
عليه ابن الحاجب وغيره وهو الصواب وفى قوله للتضعيف او للالحاق
دون المضعف والملحق اشارة الى الاستغنا عن زيادة ابن الحاجب
بعد استثنا المكرر الاست اى دليل دال على عدم قصد التكرار
كعدم فعلال فانه دليل على ان بطنا نا فعلن اذ التعليل المستفاد
باللام مستلزم للقصد وان كان بين العبارتين فرق من جهة ان
الاصل فى التكرار قصده عند ابن الحاجب وعدم قصده عند الشارح
ولو عطف الالحاق بالواو كان اولى منه باو وان اقتضت عموم استثناهما
ايضا نظرا الى اداة العموم فى الزائد **هو الفاء والعين واللام**
ذكر الضمير لان المراد هو اللفظ المركب من مسميات هذه الاسما
وهذا اللفظ المراد لشموله الثلاثى والرباعى والخماسى مما تكرر
احد اصوله وغيره احسن من قولهم فعل لخصوصه بالفعل الثلاثى
المجرد لكن فى كلام الشارح نظر من وجهين احدهما ان المشار اليه

في المتن

18

فى المتن انه اللفظ المذكور مقابل به اى ميزانه لانه هو الميزان بصيغة
الحصر كما قاله وثانيهما انه على اللفظ المذكور مع عمومه بامر خاص
بالفعل الثلاثى المجرد بقوله **لانه اعم الافعال معنى** منصوب
على التمييز عن النسبة اى لان معناه اعم معانى الافعال اى من معانى
الافعال التى هى سواه اى كلما صدق معنى من معانى الافعال المذكورة
صدق معنى فعل من غير عكس **لان الكل** اى كل فعل والمراد
معنى كل فعل **فيه معنى** لفظ **الفعل** اذ معنى لفظ الفعل وهو
احد مدلولى فعل مطلق الايجاد وكل من الافعال الخاصة كضرب
من معناه الايجاد الخاص لمتعلقه والمعنى الاول داخل فى هذا البعض
من المعنى الثانى وهو دخول المطلق فى مقيده والمعنى الثانى موجود
فى لفظه الموضوع له وكل ما صدق فعل من الافعال الخاصة على شى
صدق عليه معنى فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم من معنى
كل فعل خاص لا يقال تبطل دعوى اعميته بعدم صدقه على الاعتقادات
الصادق عليها علم وفهم ونحوهما لانها انفعالات لا افعال كما حقق
فى موضعه لانا نقول علما هذا الفن ونحوه لا يابون عن جعلها افعاله
للنفس فاليكن فعل كل شى بحسبه وبعضهم توهم ان المراد بمعنى الفعل
الايجاد فمعنى فعل اوجد وبمعنى الافعال الخاصة الاثار الحاصلة
بالايجاد فمعنى ضرب الاثر الخاص المعبر عنه بالضرب وباعمية المعنى
الاول تعلقه بجميع المعانى الثانية اذ يصح فى ضرب فعل الضرب وقتل
فعل القتل وهكذا وهو مع كونه تحكما صرفا ومخالفا لاصطلاحهم
فى الاعمية من انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
مخالف للمنقول عن اهل العربية من ان المعانى المصدرية عندهم هى
الايجادات لا الاثار التى هى عند المتكلمين **وهو اليق** اى انسب
بالميزان الكثير الدوران على الالسنة **من جعل** التى للشروع
فى الفعل وان شاركه فى اصل مطلق الفعل كما يدل عليه قوله ايضا

ولجى جعل بمعنى اخر **لخفته** بكون فايه حرفا شفويا وثقل جعل
بكون فايه حرفا مخرجه وسط اللسان والخفة مناسبة لكثرة الدوران
لمعنى اخر هو افعل تفضيل من اخر اى تاخر فمعناه اشد تاخرا ثم صار
مرادا به المغاير **مثل خلق** اى مثل المعنى المعبر عنه بخلق وهو اوجد
فتعدى الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وما مشى عليه الشارح
من ان جعل يرد بمعنى خلق كلام ظاهرى والتحقيق كما فى الكشاف
ان جعل فيه بالتقدير وجعل لايجاد شىء من شى اخر هو اصله
كايجاد الظلمة من الاجرام الكثيفة والنور من الاجرام الشفافة
المضيئة **وصير** وهو تحول من حال الى حال فيتعدى الى اثنين
نحو فجعلهم جذاذا **من حروف الشفة** راجع للفا **والوسط** بفتح السين
وسكونها والمراد به اللسان لانه بين الشفة والحلق وفيه مخرج
اللام لان ابتدا مخرجها كما قال الجاربردى ما دون طرفى احد حافتى
اللسان ممتدا الى طرفه وما يلى ذلك من الحنك الاعلى فوق الثنايا
والرباعيات والانياب **والحلق** وفى وسطه مخرج العين وراعى الشارح
الترتيب فى المخارج مبتدا من الاعلى ولو راعى الترتيب فى الحروف لقدم
الحلق على الوسط **هو الاصل** اى الذى يبنى عليه فى المخارج عليه غيره
من المزيد والرباعى وقوله **لتجرده وكونه** نشر للف فى قوله الثانى
المجرد غير مرتب **وفى بعض النسخ السالم** اى بعد المجرد **وينافيه
التمثيل بالسال** قد يقال لا ينافيه لان قوله وهى اى مضارع
فعل مفتوح العين يريد به ما هو اعم من السالم وغيره **من ان
يكون ماضيه** الاضافة فيه من اضافة الاعم الى الاخص او
او الموصوف الى صفته اى الماضى الذى هو الثلاثى المجرد او من
الاضافة الحقيقية بناء على ان ماهية الثلاثى المجرد الذهنية اعم
من الماضى وان كانت بحسب الخارج منحصرة فيه **على وزن فعل**
يحتمل ان يريد بوزن ظاهر من المماثلة فهو مصدر مضاف

لمفعوله

لمفعوله او المفعول اى شكل موزون بفعل **لان الفا لا يكون الا
مفتوحا فيه** دليل ان فعل المبنى للمفعول متفرع من الاصل
الذى كلا منه فيه والمراد بكون الحرف مفتوحا فتح الفم عند النطق
به وعلى هذا القياس فى المضموم والمكسور والمطبق والمستعلى
فاسناد المشتق فيها الى ضمير الحرف اسناد مجازى من اسناد معنى
الفعل الى ظرفه المجازى لملابسته اياه **لرفضهم** اى تركهم **الابتدا
بالساكن** اى ابتدا الكلمة بالحرف الساكن اى جعل الساكن بدايتها
والابتداء بهذا المعنى ممكن باتفاق وان رفض ولامكانه عبر
بالرفض وهو الترك الذى يشترط فيه كما قال السيد فى شرح المواقف
امكان الضدين فان استحال احدهما فلا يسمى عدم الفعل بالترك
وبعضهم توهم ان المراد بالابتدا بالساكن ابتدا التلفظ والخلاف
فى استحالته وامكانه شهير فى علم الحكمة وغيرها وان التعبير بالرفض
اشارة الى اختيار امكانه وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم
عدمه بالمعنى الاول لامكان بدء الكلمة بساكن ويبتدا التلفظ بما قبله
موصولا به فتامله منصفا **وكون الفتحة اخف** اى من الضمة والكسرة
لان فى الضمة اعمال عضلتى الفم وفى الكسرة اعمال السفلى ولا اعمال
لشى منهما فى الفتحة **كاللام** يصح فيها النصب عطفا على الفا والرفع
على الاستئناف **مفتوحة** فتحة بنا الا فيما يستثنى **لما سنذكر
بحث** فى فصل امثلة تصريف هذه الافعال من قولنا على الفتح الخ
ما جاء هو اشارة الى سوال وارد على قوله والعين لا يكون
الا متحركة فلذلك خصصه بقوله **بفتح الفا وكسرها مع
سكون العين** ولو قصد ايراده على قوله ولا يخلو الخ لزاد على
قوله ما سبق وكسرها **فزال** اى يخرج **عن الاصل** اى الهيئة
المذكورة **لضرب** اى نوع **من الخفة** اى التخفيف للعين بتسكينها
اما بحذف حركتها فقط واما بنقلها الى الفا بعد حذف حركتها

الاصلية الى الهيئة

وفيه اي في نعم وشهد كسر الفا مع سكون العين لنقل كسرة العين
الى الفا وكسرها لكون حرف الحلق قويا يستتبع ما قبله وفتح الفا
مع سكون العين للخفة وهذه اي اللغات الاربع او فعل
هو رباعي بيان والا فقد علم ذلك من قوله وفيه اربع لغات
ولو عطفه بالواو كان اوضح على فعل بفتح الفا واما اللام فلك
فتحها تعليلا للفعل وجرها تعليلا للاسم واحترز به عن مضموم
الفا ومكسورها فان عينه ان سكنت فاه كعنق وابل في الاسما
وبلز اي ضخم في الصفات قال ابن الحاجب والثالث لها جاز اسكانها
والاصل فقط والاول يجوز غير الاصل كصرد وعنب مكسور العين
يجوز في مكسور الحرف الواحد من اسم او فعل او الفعل بنا على
اضافته معنوية اذا المقصود به الاستمرار المفيد للثبوت والنصب
حالا من فعل واحترز به عن مضمومها لقصد فلا يجوز فيه مع الاصل
الا اسكانها وعن مفتوحها كبطل وساكنها كصعب فلا يجوز فيهما
الا الاصل وعينه من اقامة الظاهر مقام الضمير حرف حلق
واحترز به عن نحو كتف فلا يجوز كسرهما وتسمية الوجوه الاربعة
لغات فيها مناقشة اذ اللغة ما وضع على هيئة مخصوصة
فهي صادقة على الاصل منها فقط وغيره وجوه جائزة متفرعة
عنها كما يشير اليه قولهم يجوز رد بعض هذه الاوزان الى بعض
فان كان ماضيه في اضافته الى ضمير الثلاثي المجرد الوجوه
السابقة على وزن فعل قدر الشارح وزنه لان الماضي
لم يشتمل على فعل بل على موافقته فمضارعه عود الضمير على ماضيه
هو الظاهر بل واجب عند من يوجب اشتمال جملة الجزا على رابط لها
تلك بالشرط ويحتمل عوده على الثلاثي المجرد الذي عاد عليه ضمير
ماضيه يفعل ترك الشارح هنا تقدير وزنه لترك المصنف
ما يوجبه وهو على فالمراد بيفعل موازنه او يفعل والتقسيم

المقتضي

المقتضي ان افراد المقسم وهو مضارع فعل منحصر في هذين
القسمين لا يخرج عنهما الى ثالث الصادق بجواز الضم والكسر على
البدل في ذات مضارع مخصوص ووجوب احدهما في ذات
واخر في اخرى المعلوم بفضل ذلك من المطولات لا للتخيير بنا على
ان قوله فمضارعه في فعل فتحي مضارعه المقتضي لجواز الوجهين على
البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تقييده بقوله
هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين او اللام ويائي احدهما
وواوي الفا والمضاعف على ان في قوله التنويع نظرا اذ التنويع
جعل الشي انواعا وهو اصل في مطلق المضارع لا في المقيد بغير الاربعة
المذكورة بضم العين او كسرها اما بدل من يفعل او يفعل بدل
كل او بعض من كل فاو فيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل او يفعل
فاو ليست للتقسيم ولا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة على النشر بعد
اللف عدل عنها اليها او لمشاكلة العطف قبله نحو نصر ينصر
هو من سرد الالفاظ الغير المركبة كقولك واحد اثنان ثلثة او الفعل
الثاني معطوف حذف حرف العطف ووجد فيه في الاختيار شي
مثال لضم العين مثال خبر لمبتدا محذوف فهو ضمير عائد على
ينصر فقط ولو قال مثال للماضي المفتوح العين او مضارعه
المضموم ما يكون المبتدا عائدا على نصر ينصر لكان اولى ونصر الغيث
الارض اي اعانها هو تكرار لا فائدة فيه والاسناد فيه الى الغيث
مجازي اي لن يرزقه الله هذا التفسير مبني على ان الها في لن ينصره
عائد على تا من ولو عادت الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان المراد
بالنصر الاعانة المعهودة وفي الاسناد لا له بهذا التفسير على
كون معنى النصر الاعانة نظرا لان كون الرزق بفتح الرا نصرا
بنا على انه اعانة جزئية استعمل فيها الكلي موقوف على ان مفهوم
النصر مطلق الاعانة فلو اثبت هذا الموقوف بذلك الموقوف لزم

لزم الدور ولو عطف قال ابو عبيده بالواو على ما قبله كما في بعض
النسخ لسلم من هذا مثلا كذا فمثلا مفعول به وكذا عطف
بيان او بدل او مثلا حال وكذا مفعول به فان قلت المثل
كلام شبه مضربه بمورده وكذا كناية عن مركب تام كما في
وضرب لنا مثلا وعن مفرد اخرى كما في ضرب الله مثلا قرية وفي
هذا القسم لا يصح جعل كذا بيانا ولا بدلا ولا جعل مثلا حالا
قلت يطلق المثل تارة على ما ذكرت واخرى على الشيء المشبه به
وهو المراد به في نحو هذا التركيب اذا كان عين فعله
وهو الماضي ولو اسقط فعل من البين كان اظهر لتقاوم حرف
الحلق الاظهر فتحه على المفعول به فالفاعل فتحه اذ المراد به انه
الثقل الناشي من حروف الحلق يعادله فتح العين كما هو المودي
بهذا الاعراب وليس المراد ان خفة الفتحة يعادلها ثقل حرف الحلق
كما هو مودي عكسه بشهادة الذوق السليم وما اشبه ذلك
مستغنى عنه بقوله بمثل انه يجي على يفعل اذا وجد هذا
الشرط يعني وهذا المقول قضية مشروطة غير مقيدة بضرورة
ولا دوام فمقتضى انها مشروطة انتفاء الفتح عند انتفاء الشرط
لان تاثيره في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله فمتى انتفى
الشرط لا يكون على يفعل بالفتح ومقتضى انها غير مقيدة بما ذكر
ان الفتح عند وجود شرطه جائز لا واجب كما اشار اليه بقوله
لانه يجي بكسر العين عطفا على انه اذ لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحياة للعلم واما
عادي كنصب السلم لصعود السطح واما شرعي كالطهارة لصحة
الصلاة وكل منها ينطبق عليه حد الشرط المذكور واما الشرط

مطلب بيان معاني الشرط والسبب واقسامهما

اللغوي

اللغوي وهو مدخول اذا واخواته فالمحققون على انه ملزوم
والجزاء لازم او سبب والجزاء مسبب فوجوده مستلزم لوجوده
استلزاما لذاته لاقتضائه اياه اقتضاء ذاتيا وجعليا وتخلفه عنه
انما هو لانتفاء شرط او وجود مانع اذا تقرر هذا فقول الشارح
اذ لا يلزم مبني على انخراطه في سلك الشروط وفيه ما فيه وقوله
يجي الذي هو في معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لازمة
في الوجود للشرط المذكور وان تخلف المجي فان قلت لا داعي الى تاويل
يجي بيصح كما قلت اذا ابقيناه على ظاهره من لزوم مجيئه مفتوحا
عند وجود شرط لا ينافي مجي فرد من المضارع المذكور على غير الفتح
لان المحكوم عليه في القضية المذكورة هو ما يصدق عليه مضارع
فعل من غير بيان كمية افراده فهي مهملة وهي قوة الجزئية الموجبة
التي حكم فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع فالسالبة
الجزئية لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه فيها كل فرد من افراد
موضوعها اذ موضوعها اسم جنس مضاف فيعم الصالح له فقد
بين فيها كمية الافراد فهي كلية موجبة فالسالبة الجزئية تناقضها فتامل
وهي اي حروف الحلق اللام للعهد الذكري اذ المركب الاضافي
اذا كرر وقصد الاشارة الى الثاني هو الاول جي باللام في المضاف
اليه كقولك عندي ثلاثة اثواب فبعت ثلاثة الاثواب اي الحروف
المتقدم ذكرها التي يفتح العين لوقوع احدها عينا او لاما ستة
باسقاط الالف اذ هي لا تكون الا منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح
لاجلها كما سننبه عليه فليس الحصر في الستة اختيار المذهب
الخليل من ان حروف الحلق مطلقا ستة كما توهم نحو سال يسال
وقرا يقرا وشهر يشهر ونكه ينكه ونعت ينعت ومنع يمنع
وجحد يجحد وجرح يجرح ونحس ينحس وفسح يفسح ونعت ينعت و
مضع يمضع لان مخرجها هو مصدر ميمي اي خروجها من اقصى

مطلب

الحلق ويجوز كونه اسم مكان الخروج ومن التي بعده للتبعيض
ثم الها اما معطوف على الهمزة فتقدمه حقيقي في المعطوف عليه
اضافي في المعطوف واما معمول لذكر محذوفا والبواقي على هذا
الترتيب والاولى على هذا الترتيب الذي هو وصف الحروف لا الترتيب
الذي هو وصف الذاكر وهو كون مخرج التالي اعلى من مخرج المتلو
وهذا المذكور لا يفيد في اي محل من الحلق يكون مخرج كل منها والمذكور
في كتبهم ان الاولين من اقصى والاوسطين من الوسط والا
والاخيرين من الا خر ثم استشعر اعتراضا من الشعور اي الادراك
فاستفعل اما للطلب كانه طلب من نفسه ان تشعر باعتراض و
اما بمعنى فعل وهو شعر وان كان شعر انما يتعدى بالبا للقياس
هو عند المناطقة قول مولف من قضايا متى سلمت لزم عنها
لذاتها قول اخر وعند الفقها الحاق مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة
حكمه وعند اهل العربية القاعدة وهو هنا قولهم كل مضارع
فعل الخ فان قلت شذوذه اي مخالفته فرع عن وجود قياس
صحيح اي قاعدة تخالفه ووجود القياس فرع عن اندراج جميع
افراد موضوعه تحت حكمه وهو منتف اذ باتي من افراده
مخالف له في حكمه فلا قياس صحيح قلت بل وجود القياس
الصحيح متوقف على اندراج غالب الافراد لا جميعها فالقياس
صحيح فلا يعتد به من الاعتداد افتعال من العد ضمن معنى المبالاة
فعدى بالبا فلا يرد نقضا هو ابدا صورة وجد فيها الحكم
بدون علته التي زعمها المستدل وقدم ان الشرط اللغوي علة
لجزائه وهو الصحيح ولا يخفى ان هذا عكس ما عرف به اهل الاصول
والجدليين اذ ثبوت الوصف المدعى عليه في صورة بدون
الحكم وعطف كلا من لا يعتد به ولا يرد بالفا للترتيب على ما
قبله لا ينافي وقوعه في كلام فصيح لا لما سبق الى بعض الاوهام

كما قال

22

كما قال في المطول من انه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن كونه عربيا وابداه بعضهم بان انتفا وصف الجزء كفصاحة
الكلمة مثلا لا يوجب انتفا وصف الكل لانه كما قال في المطول
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف
فصاحة الكلام حيث قالوا فصاحة الكلام خلوصه من ضعف
التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة الكلمات فهي خلوص
كل منها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فكيف
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة و
فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف
لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد
لوجوه منها انه لم يشترط في الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة
بل انما اشار اليه بقوله فانتصر قالوا الشاذ على ثلاثة
اقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كالقود والصيد واستحوذ
وقسم مخالف للاستعمال دون القياس نحو ماض اودع لكنها اوقرنا والاستعمال
اضافة مثل الى الضمير وكلاهما مقبول لا اعتراض بنسبته على
قائله وقسم مخالف للقياس والاستعمال معا نحو الاجلل بفك الادغام
وهو مردود على قائله فالمقبول فصيح يصح ان يقع في الكلام
الفصيح والمردود غير فصيح ينافي وقوعه في الكلام الفصيح
فان قلت قد سبق ان فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام وان خلوص الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها
وقضية ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فينافي وقوعه في
الكلام الفصيح قلت قال في المطول مخالفة القياس ان تكون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات
الفاظهم الموضوعة وهو ما في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام
والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف

واما نحو اي باى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماو وما
اشبه ذلك من الشواذ الثابته في اللغة فليست من المخالفة في
شيء لانها كذلك ثبت عن الواضع فهي كالمستثناه فكانه قال القياس
كذا الا في هذه الصور بل المخالفه ما لا يكون على وفق ما ثبت عن
الواضع نحو الاجلل بفك الادغام انتهى وقضيته ان ما وافق الاستعمال
لا مخالفه فيه للقياس وما خالف الاستعمال كباى بالكسر غير فصيح
وهو خلاف ما هنا فتامله الى باى لامه او زد الضمير
اما لانه عايد على باى فقط واما التصاما ويل المذكور حرف
حلق هذه القضيه صغرى قياس حذف كبراه منتج لنفي الشذوذ
والتقدير ابى باى ذو لام هي حرف حلق وكل ما هو كذلك فهو
جائز الفتح فابى باى جائزه ولما كانت الصغرى محتاجه الى بيان
نبه على قياس ايضا حذف صغراه والتقدير اذ اللام الف والالف
من حروف الحلق فاللام من حروف الحلق وهو معنى قولنا ابى باى
ذو لام هي حرف حلق وعلى هذا القياس منعان احدهما على صغراه
وهو انا لا نسلم ان اللام الف بل هي ابا المنقلب عنها الالف
اذ المقابل بحروف الميزان هي الحروف الاصليه الوجود بدليل انك
تقول ابى فعل بفتح اللام وبهذا المنع سوجه الاعتراض والجواب
المذكوران في المتن ولو ثبت ان الالف من حروف الحلق و
على كبراه وهو المشار اليه بقوله لانا نقول الخ فلذا الفا للعطف
لا للسببيه ايضا واللام للتعليل بقديما للتاسيس على التاكيد
ولين اللام للابتدا لا للموطئه لعدم ما يجابه القسم لكن
استدراك على ما قد يتوهم من جواب الشرط المحذوف وهو اللام
للزوم الدور وهو توقف الشي على ما يتوقف عليه علة لكون الفتح
لا لاجلها بدليل قوله انها فلو كان الفتح لاجلها لا للجواز اذ اللازم له
جواز الدور لا حصوله وذلك لان وجود الالف في باى

في حكم

ليس باصلي

23

ليس باصلي بل عارض موقوف على الفتح في العين لانه اي بابى
واذا تقرر ان وجود الالف موقوف على الفتح فلو كان الفتح
بسببها وموقوفا عليها للزم الدور الصريح وهو الدور بمرتبه
لتوقف الفتح عليها كما فرض وتوقفها عليه كما حقق انفا لكن اللازم
وهو الدور محال اذ المتوقف عليه متقدم على المتوقف فيودي
الى تقدم الشي على نفسه فالملزوم وهو كون الفتح لاجلها كذلك
وقد يجاب بانه دور معي لا توقف وجود كل منهما انما هو على وجود
الاخر معه لا قبله وهو جائز لانه لا يؤدي الى ما ذكر وقد اوما
الحاكم يردي الى هذا الجواب بقوله كانهم لما علموا ان الياء تنقلب الفا
على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون حينئذ مع حرف الحلق
وربما اجيب ايضا بان الشرط وجود حرف الحلق في الماضي وهو
غير متوقف على الفتح في المضارع وفي كون الالف المنقلبه عينا اولاما
كما نظر لا يخفى فهو مفتوح العين في الاصل جمله معطوفه على النتيجه
المحذوفه هي والمقدمة الاستثنائيه والتقدير لكن الدور محال فيكون
الفتح بسببها ويكون فتح العين لاجله ان قلت هذه العبارة تقتضي
ان حرف الحلق علة للفتح وقوله فيما مر اذ لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط يقتضي انه شرط قلت قد سبقت الاشارة الى ما في عبارته
السابقه من المواخذه فهذه الجاريه على الصواب والفصيح الكسر
اي اللفظ المكسور العين اذ الفصاحة وصف للمفرد او الكلام او المتكلم
والاصل كسر العين ان قلت لم قال الاصل ولم يقل الفصيح كما في الذي
قبله قلت لان الفتح في ىعلى فتح في مضارع فعل مفتوح العين اصاله
واستعمالا لا بد ون شرطه الشايع فالكسر فيه هو الفصيح الموافق
للقياس والاستعمال الشايع والفتح في نحو فتح في مضارع فعل مكسور
العين في الاصل فله شذود في المضارع وهو ظاهر ولا في الماضي
لا بحسب الاصل وهو ظاهر ولا بحسب التحويل لانه تحويل عن الاصل

عندهم لعلة هي التخفيف فقلبوه اي كسر العين وهذا اي قلب كسر
العين فتحة واللام الفا فقياس يصح ان يكون بمعنى قياسي اي
وهذا ثابت فيما لم يسمع فيه بالقياس الى ما سمع فيه وان يكون
بمعنى القاعدة وسميت قياسا لانها تجري القياس المؤلف من مقدمتين
فهي اعظم جزئيه من تسمية الجزء الاعظم باسم الكل كما يقال مثلا
بقي عينه مكسورة ولامه ياء وكل فعل عينه مكسورة ولامه ياء يبدل كسرة
فتحة واللام الفا فبقي يبدل كسرة عينه فتحة ولامه الفا واما
ركن يركن اي واما فتحهما اذ تداخل اللغتين لا تصدق الا على فتحهما
لا على احدهما فمن تداخل اللغتين على الاخرى بدخول ماضي احدهما
على مضارع الاخرى والعكس فاشتركا في الدخول فصح التعبير بالتداخل
اعني انه اي المذكور الذي هو ركن يركن لا يعد الفتح فيهما اوبه
وقوله جا يعني ايضا من الاول اي من الجائي الاول فانها جاءت
بكسر العين فيهما وجوبا في البعض وهو ثمانية ومق ووثق
ووفق وولي وورث وورم وورع ووري المخ اكثر من السمن
وجوازا في البعض وهو تسعة حسب ونعم وبئس من البؤس ويئس
من الياس ووغر وحر بالمهملة اذا التهب غيظا ووله ووهل الشديد
فزعه فيجوز في مضارعها كسر عينه وفتحها وزيد ويزع بالشي
اولع به ووعم الذي منه عم صباحا ومت بكسر الميم منقولا
اليها من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وانما مثل بالمسند الى التا
للمشهور الكسر فيه دون غيره لان هذا الباب وهو فعل يفعل
بضم العين موضوع للصفات جمع الصفة اي المعنى القائم بالذات
اللازمة للذات الموصوفة الدائمة القائم بها لعلاقة تقتضيها
فاختير الماضي والمضارع لذلك كون الصفة لازمة ينافيه
الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه اي حصوله شيئا فشيئا
وحدوثه اي وجوده بعد العدم ومن ثم قيل الجملة الاسمية

داله

داله على الدوام المقابل للحدوث والثبات المقابل للتجدد قلت
اما التجدد فلانه في اللزوم اي الدوام اذ الدوام صادق بتعاقب
الامثال واما الحدوث اي حدوث اللازم للملزوم فانما ينافي
اللزوم المطلق اي وجود اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم
لا مطلق اللزوم الصادق باللزوم بعد الوجود وهو المراد هنا
ويلزم الوجود وهو الاول الا بانضمام الشفتين وفي انضمامهما
بلازمها حال النطق وبه صح اتصاف العين بالضم وبه حصلت
المناسبة بين الالفاظ ومعانيها ونحو اي وزن فعل الافعال
جمع فعل بالمعنى النحوي اي الافعال الدالة على الطبائع جمع طبيعة
قال الشارح في المطول في الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو
ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة
والشجاعة ومقابلاتها انتهى وقد فسرت الملكة ايضا بانها
الصفة الراسخة في النفس فقوله هنا كالحسن تمثيل للطبائع لا الافعال
والمراد به الحسن النفسي الصادر عنه الحسن الصوري الذي هو
الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وقوله ونحوها الضمير للطبائع
لادخال الملكات الخلقية المذكورة كفقه وما جرى مجراها وما ذكر
هنا هو قول المرادي فلا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم
به نحو كرم ولؤم او مطبوع كفقه وخطب او شبهه باحدهما
جنب شبه بنجس واما الرباعي شذ قولهم هذا يخالف قول
المرادي لا يتعدى الا سمعا نحو رحبتكم الدار وكقول علي ان
بشرا قد طلع اليمن اي وسعتكم وبلغ والا نحو لحو سدته والاصل
سودته بفتح العين حول الى فعل بضمها للاعلام بان العين واو
نقلت الضمة الى الفا عند حذف العين واما الرباعي المجرد هذا

رحبتك الدار

هو القسم الخامس والسادس من الاقسام الثمانية المتقدمة وقدمها
هنا على مزيد الثلاثي لتجردها **فهو فعلل** مقتضاه انحصار
الرباعي المجرد في فعلل ولا يصح لانه ينتقض بفعلل المبني للمفعول
وفعلل امرا كدحرج لان كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه حد المجرد
المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه والثاني اصل ايضا
بنفسه ماخوذ من المصدر كالماضي عند البصريين وقد يقال مراده
بالمجرد المنحصر هو الاصلي فقط والاول فرع عن المبني للفاعل عند اكثر
البصريين والثاني منقطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال اما
الرباعي المجرد فالموجود من ماضيه فعلل لكان احسن **كدحرج**
دخول الكاف سوغه اما ارادة اللفظ فهو اسم واما اقامة
القول مقام المقول المحذوف **دحرجة ودحرالا** ادخلهما في
المثال فذكرهما لافادة ان فعلل مصدره على فعللة وفعلال
والاول قياسي والثاني سماعي **فان الفعل الماضي** شروع في
الاستدلال على انحصار الرباعي المجرد في فعلل فهو استدلال عن تام
لما علمت ان الرباعي صادق على الامر والمبني للمفعول على المرجح ومراده
بالماضي المجرد فقط لا مطلقا والا انتقض بنحو انطلق **لا تكون
اوله واخره الا مفتوحين** واما نحو نعم وشهد فقد مر جوابه
ونحو ضربوا وضربت فسياتي استثناؤه **فلا يمكن سكون
اللام الاولى** في تفريعه بالفا على وجوب فتح الطرفين نظر اذ تفريعه
انما هو على وجوب سكون الاخر عند اتصال الضمير المتقدم ذكره
وتعبيره في سكون الاولى بعدم الامكان يقتضي عدم امكان
اللازم وهو التقا الساكنين وهو احد القولين فيه وثانيهما
امكانه لكنه مرفوض لثقله **فحركوها** اي للعلة المذكورة
وقوله **لخفتها** علة للفتح بخصوصه وتابعت الضمير تا ونا التبع
بالفتحة **لانه** الضمير للشان وتابيه ليكون ضمير القصة

اجرى

اجرى على القاعدة من ان الجملة بعده اذا اشتملت على مونث غير
فضلة فالمختار هو التانيث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
ليس في الكلام هذه العلة انما تحققت بعد سكون العين
اذ لو حركت لانتفت والمطلوب انما هو العلة الحاملة للواضع
على السكون الا ان يقال العلة عامة وهي معلومة خارجا
علة ذهنا كما مر **وملحقه** اي بالرباعي المجرد **نحو جورب** زيد عمروا
اي البسه الجورب وهو معرب فان قلت الالحاق فرع زيادة الواو
فيه والعلم بها فرع عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية قلت
لما استعملته العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر
ونحوهما مما ثبت فيه الواو فكانه من الجرب **وبيطر** من البطر
بالسكون وهو الشق قال في الصحاح وبطرت الشي ابطره بطرا
اذا شققته ومنه سمي البيطار انتهى **ورهوك** بالرا ثم الها واخره
كاف في الصحاح من الرجال رهوك كانه يموج في مشيته انتهى فرهوك
فرهوك متعد الى واحد وهرول في نسخ وهرول من الهرولة وما ادرى
ما وجه زيادة الواو فيه وان صرح بها بعضهم الا انه قبل
دال الاشتقاق في جهور ونحوه على زيادتها فيجعل ما لم يدل فيه
عليه فلذا قالوا اذا صاحب ثلثة اصول فصاعدا غير مصدر
كانت زايده **وشريف** زيد الزرع قطع شريانه وهو ورقه اذا
كثر وطال حتى يخاف فساده فهو من الشرف اي العلو فاليا
زايدة **ودليل الالحاق اتحاد المصدرين** ان قلت الالحاق هو جعل
المصدرين على زنة واحدة فكيف يكون اتحاد المصدرين دليل
الالحاق الذي هو عينه والدليل يغاير المدلول قلت الالحاق كما مر
جعل الكلمة من باب غير بابها الاصلي واتحاد المصدرين مغاير
له لازم واللازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم واعلم انه
لابد في صحة الاسناد الاتحاد الى المصدرين الذي شي من تقدير

محذوف هو مبتدا او مضاف وهو في الحقيقة موصوف لاتحاد
والاصل اتحاد المصدر بن زنة واتحاد زنة المصدرين فهو على
ثلاثة اقسام اى اسقط على المكان اخصر والحصر لان المزيد فيه
مشتق من زاد الله برهم لئلا تعليل المحذوف اى ولا يزاد اكثر لئلا
يلزم مزيته اى فضيلة والمراد بها هنا كثرة الفرع وهي الحروف
المزايد على الاصل وهي الحروف الاصلية الا من حروف سالتمونيها
الا في الالحاق والتضعيف اعلم ان اصل هذا التركيب
لا يكون في حالة من الاحوال من شيء من الحروف الا من حروف سالتمونيها
الا في الالحاق والتضعيف فالاستثنا الاول من الخبر المقدر وهو
من قوله من شيء ومجرورها والاستثنا بهذا الطريق مفيد لقصر الموصوف
على صفته الذي هو قريب فوق حكمين بالنسبة للحروف المزيدة احدهما ايجاب
وهو اثبات كونها من الحروف المذكورة والاخر سلب وهو نفي كونها
من غيرها فكانه قيل الحروف المزيده في كل حالة تكون من حروف
سالتمونيها ولا تكون في حالة من غيرها والاستثنا الثاني من في
ومجرورها باعتبار الحكم السلبي المتقدم فكانه قيل الحروف المزيده
لا تكون في حالة من الاحوال من غير حروف سالتمونيها الا في الالحاق
والتضعيف وقس على هذا النحو مثل قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب
الا بالتي هي احسن الا الذين ظلموا منهم فانه الضمير للشان
اى حرف موصول صلته كان التامه كقطع وجلب وترمرس
وصحح ما كان ماضيه كان رابطه للفصل بين المسلمين ولو حذف
ماضيه لكان اخصر واظهر على اربعة احرف فيه نظر اذ خرج منه
بعد امر الثلاثي المجرد كاقبل واضرب واذهب والمضارع منه كيقبل
ويضرب ويذهب مع انها من القسم الاول كقطعا ويدخل مضارع
فاعل كيقاتل لان ماضيه على اربعة وليس منه وهو ما كان الزايد
فيه الضمير عايد على ما كان وهذا التعريف اسد من الذي قبله
لتناوله ما تقدم انه خرج من الاول واخراجه ما تقدم انه يدخل

فيه وهو للتعديه هي ايصال معنى الفعل الى معموله لا يصل اليه
الفعل بدون الحرف المعدي كقولك اذهبت زيدا اى اوصلت الذهاب
الى هو معنى ذهب الى زيد اى فذهب غالبا منصوب اما
انه صفه لظرف الاستقرار في التعديه اى وهو كاين للتعديه
زمنا غالبا على سائر الازمنه او لمصدر الاستقرار اى كونا غالبا
واما على انه حال من التعديه بتاويل الايصال نحو اكرمته ان قلت
جعله مثالا للتعديه يقتضي ان المراد به صيرته كريما كامر والمراد
به انما هو اوصلت المعروف قلت لعل كرم المجرد يرد تارة بمعنى
الجود النفسي وتعديته صيرته كريما اى جوادا وتارة بمعنى تناول
المعروف وهذا لم يستعمل وتعديته بمعنى اوصلت المعروف اى صيرته
اخذا له وهذا هو الشايع في الاستعمال الا ما اشتق منه الفعل
ان قلت قد مر ان الذي يشتق منه الفعل هو المصدر واشتقاق
اغدو واصبح من الغدوة والصباح وليسا بمصدرين بل الاول
اسم دا معروف والثاني اسم وقت هو ابتدا النهار قلت لعل المراد
بالاشتقاق الاخذ وهو اوسع دايرة من الاشتقاق وحقيقة حرفونا
او رفق السحر او يقال ان الفعل مشتق مما ذكر بواسطة اشتقاق المصدر
الذي هو اصله منه اى اخذه منه وهو قريب من الاول ولوجود
الشي من اضافه المصدر للمفعول اذ المراد بالوجود العلم
على صفه في الخارج اى ولوجود الشي على صفة ومعناه ان
الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفه مشتقه من اصل ذلك الفعل
وتلك الصفه في معنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته
وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اى
وجدته محمودا ازلت عجمته اى لبسه ومنه حروف المعجم اى الخط
المزال عجمته بالنقط وللزيادة في المعنى المدلول عليه باصل الفعل
بنا على ان الزيادة في اللفظ تتبعها زيادة المعنى غالبا نحو

شغلته واشغلته فالامثلة المدلول عليه بشغل دون الامثلة المدلول عليه باشغل واعلم انما عبر بهذه الصيغة اشارة الى الاهتمام والتفات البال الى ما يرد بعدها لاحتياجه الى تنبه لغموضه ومخالفته للغالب على افعل من كونها للتعدية القاصر قد ينقل الشيء اى فعل المجرد فيصير اى افعل المنقول اليه فاكب اى فاسلقى على وجهه ومنه افمن يمشي مكبا على وجهه والتصريح بقوله بعده على وجهه زيادة توضيح واظهار لشناعة هذه الحالة وعرضه اى اظهر اختيارا من عرض العود على الاناء والسيف على الرمح اى وضعهما على العرض ولا ثالث لهما ان قلت انتفا غيرهما يقتضي ان يقول اولا وذلك هو اكب واعرض نحو اكب د اعرض قلت القضية المنبه لها معصوما كالى مقول على افراد هيئة منتشرة والتمثيل يصح بكل منها وان لم يوجد منها فى الخارج شى او وجد عدد محصور فيما سمع ان اراد الزوزنى فيما سمعته فنا ه للمعقول فلك اشكال عن اص وان اراد فيما سمعه الناس فالحصر ممنوع فقد قال الزمخشري بجعل اكب مطاوع كبه ويقال كببته فاكب من الغرايب والشواذ ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شيء من بنا افعل مطاوع ولا يتقن نحو هذا الا كتاب سيبويه وانما اكب من باب انقص والام ومعناه دخل فى الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل فى القشع وطاوع كب وقشع اكب وانقشع اسقى وبهذا ظهر انه فيما مشى عليه الشارح نظر لا يخفى نحو فرح فرحا اصله تفرحا لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله ثم ابدل الراء الثانية من جنس حركة ما قبلها هو الاولى على تقدير همزة الاستفهام او الثانية وناسبه غرام المعادلة والاصل اختلف فى الزائد المجاب به هذه الجملة الاستفهامية لان الحكم بزيادة الساكن

اولى

اولى من المتحرك لما فيه من تكثير الزائد بكونه حرفا وحركة فان قلت الفعل الاول يحتم الحكم بزيادة الساكن لا اولويته كما قال الشارح قلت اولويته لا اولية علته فضوارج من مقابلة والصيغة الى الارج متعين ولو حذف الحكم واكتفى بمقابله كان احصر واظهر والوجهان هما زيادة الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان اذ الحكم جزم بالزائد بعينه ولا معنى لكون الجزم جايزين عنده اذ المراد بقوله جايزان محتملان لتكافى الدليلين فان قلت قول سيبويه هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت لا لان قاعدتهم تضمين الجملة الاستفهامية الواقعة بعد اختلف الاقوال المشار اليها باختلف فلو قصد الاشارة اليه لقال هو الاولى او الثانية او هما جايزان وهو للتكثير فى الفعل هو افادة ان الفعل كثر فى نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته فيصح مع اتحاد الفاعل نحو جولت وطوفت او فى الفاعل هو افادة ان الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثر فى نفسه ويلزم كثرة الفعل المتعلق به نحو موتت الابل او فى المفعول هو افادة ان المفعول الذى وقع عليه الفعل كثر فى نفسه ويلزمه كثرة الفعل الواقع عليه لا كثرة الفاعل نحو غلقت الابواب ففى كثرة غلق الابواب الواحد وقطع الثوب الواحد يصح غلقت الباب وقطعت الثوب بالتشديد بالاعتبار الاول كما يدل ما فى شرح المفصل ولنسبة المفعول يمكن ان يقال فيشمله انه للتعدية اى نحو جعلته فاسقا والجعل اما بالقول والاعتقاد او الفعل ولغير ذلك كالصيرورة فى عرت المرأة وثيب والتوجه فى كوف الرجل وشرف وغرب ومن قال كذب كذابا اى ومن حافظ على بقاء حروف العلة على هيئاتها فى المصدر فقال كذابا مد والكاف متحركة ثم بدا الثانى مدغمة او لا بهما كما فى الامر فى الفعل لا تكذيبا قال فى مصدر قاتل قتالا لا يقلب

الالف يا ضرورة امتناع النطق بها بعد الكسر لا قتالا كما قال
الجاربردي وجا على فيعال قالوا قاتلته قيتالا ومن ثمه قالوا ان
قتالا فرع قيتالا من حيث كان جاريا على الفعل قلبت الالف
يا لانكسار ما قبلها انتهى فظاهر الشرح ان فعالا صيغة اصلية
ويروى ماريته مرآ وقاتلته قتالا يعنى بتشديد الرا والتا
المدغمان بدلا من اليا المنقلبة عن الف فاعل عكس دينار في
دنار وهو اي فاعل لنسبته اي وضعه على اساس على
ان يكون اي الحدث المدلول عليه بمجرده بصاحبه اي فيه ما فعل
الصاحب به اى الحدث الذي اوجده الصاحب فيه فالفعل
هو الايجاد والمفعول هو الاثر الذي هو الحركة والسكون فلا
يرد عليه الزام اتحاد الفعل والمفعول اى للتكثير لا يصح ان
يكون للتكثير بتفسير المعنى فعل لوجود اللام فيه ولا ان يكون
مع اي بدلا من معنى فعل لوجود اي المانعة من حلوله محل المبدل
منه فالوجه ان اي داخلة على يكون مقدرة وهي ومعمولاها
مفسرة ليكون الاولى ومعمولها او يكون للتكثير تفسير القوله
لمعنى فعل وفي صنيعه اشارة الى ان التكثير اصل معانى فعل
نحو ضاعفته وضعفته بمعنى كررت في ضعفه بفتح الضاد مصدرا
اى تكريره فهو للتكثير في الفعل وقضيته ان تكرير الشي مرة
واحدة لا يستعمل فيه ضعف مشددا بل اضعف مخففا او المضعف
والمراد بالتكثير هنا غير التكثير من الكثرة المقابلة للوحدة فان
الاول مستفاد من الهيئة والثاني من المادة نحو عافاك الله
واعفاك اعفاك للتعدية اي جعلك عافيا اي كثير القوة من عفا الشي
كثر ومنه حتى عفوا لا من عفى درس وسافر وسفر اي جرى
مسافرا وفي اثبات هذا المعنى لفاعل بالمثالين نظر اذ الدفع
في الاول من الله تعالى على يد بعض الناس وعادته جارية

بمقابلته

28

بمقابلته بدفع ايضا من المدفوع وان كان دون الدفع الاول
فلم يخرج عن معناه الاصلي وسفر في المثال الثاني يمكن ان يكون
من السفور بمعنى الظهور كما صرح به في الصحاح بان ذلك مصدره
ولا يبعد تصريحه بقوله اذا خرجت للسفر اذ يقال ذلك في الظهور
حيث كان ما كان ماضيه على خمسة احرف ينقسم نحو يتكسر
ويتباعد مع انه ليس من هذا القسم وهو نوعان نسبة نوع
وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة والمراد به هنا ما
اتفقت افراده في الحرف المزيد ثم ان اتفقت في الزايد الثاني
فهو باب واحد والا فبابان او ابواب ومن ثم كان في النوع الاول
وهو المزيد بالتا بابان تفعل بزيادة احد العينين وتفاعل بزيادة
الالف وفي النوع الثاني وهو المزيد بالهمزة ثلاثة ابواب
انفعل بزيادة النون وافتعل بزيادة التا وافعل بزيادة احد
اللامين وقد اشار الى ذلك كله بقوله والمجموع خمسة ابواب
فان قلت ادخال مثل على كل من الابواب الخمسة كقوله مثل انفعل
وتفاعل ومثل انفعل الخ يقتضي عدم الانحصار فيها
وهو مناف لقوله والمجموع خمسة ابواب قلت قد مر غير مرة ان
الافراد الذهنية لا تنحصر في الافراد الخارجية فالمثلية باعتبار
الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة وتكرير العين فلا
تكرار يكون صالحا للمذاهب الثلاثة المتقدمة في فعل على ان
الذوق السليم يدرك من تكرير العين ان الزايد هو الثانية وهو
لمطاوعة فعل بتشديد العين ومطاوعة مصدر مضاف للمفعول
والاصل لمطاوعة تفعل فعل وفيه تجوز اسناد المطاوعة لتفعل
وايقاعها على فعل وحقيقته لمطاوعة فاعل تفعل فاعل فعل
اذ المطاوعة قبول الاثر الناشي من تعلق فعل الفاعل بمفعوله
كقبول الانا للانكسار الناشي من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر

بذلك الا انا مثلا في قولك مثلا كسرته فانكسر فالمطاوع اسم فاعل
هو المتأثر وهو الاناء لا الانكسار والمطاوع اسم مفعول هو المؤثر
وهو المتكلم لا الكسر الذي هو التأثير واذا اتقن هذا علمت ان
المطاوعة هي التي عرفها الشارح بقوله **حصول الاثر**
من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فحصول الاثر هو مدلول
تفعل مثلا والفعل المتعدي هو فعل مثلا ولو اراد المطاوعة
الحقيقية لكان التعريف فاسدا لان حصول الاثر للمفعول ليس
ناشئا من تعلق الفعل بمفعوله بل من تعلق فعل الفاعل الذي
هو الايجاد الصادر منه وتفعل وفعل مثلا يخبران عن ذلك
الحصول وعن ذلك التعلق السابق كل منهما على المفعولين المذكورين
ثم اعلم ان الحصول من التعلق ليس بلازم بل هو غالب قد يتخلف
كما في كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم صرح به البيضاوي في
وعلم آدم الاسماء كلها ولاجل كونه غالبا يكتفى في الاعلام بحصول
الاثر بالاعلام بالتاثير كقولك كسرته وبما قررناه ينبغي ان يفهم قوله
فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر على ان الحصول غالب لا لازم
جانب الفعل اي الحدث المدلول عليه بالمجرد الذي هو اصل تفعل
فالدال على الجانب هو الهيئة في تفعل لا المادة نحو **تهجد اي**
جانب الهجود وهو النوم بليل وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام
ليلا وهجد وتهجد اي سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح
في ان الهجود والتهجد مشتركان بين النوم ليلا والسهر فليس
تهجد لمجانبة الفعل كما هنا لكن في البيضاوي وغيره نحو ما في
الشرح وفي اعراب السمين ما حاصله ان فيه خلافا فقيل
الهجود النوم وقيل مشترك فان قلت لم لم يقل تهجد اجانب
اصل الفعل كما في الذي بعده والذي قبله قلت لان المراد بالفعل
المعنى المصدري فهو بعينه اصل تفعل وفي غيره تفعل نفسه

فلابد

فلا بد من ذكر اصل ليصح المعنى المقصود **مرة بعد مرة** من
الاول منصوب على انه مصدر مبين لعدد العامل وهو حصول فهو
مفعول مطلق والتقدير على حصول اصل الفعل حصولا واحدا بعد
حصول واحد **جرعة بعد جرعة** في الصحاح والجرعة الحسوة
وللطلب نحو تكبر ان قلت ما الفرق بينه وبين التكلف
قلت هو حصول اصل الفعل صورة في التكلف دون الطلب
وهو ما يصدر من اثنين فصاعدا يصدق بنحو الضرب والبعد
لا يتعين فيه تفاعل لجواز ضرب زيد من عمرو وبعد عنه والاولى
قول ابن الحاجب وتفاعل لمشاركة امرين اذا كثر في اصله اي
مصدر فعله صريحا قال الجاربردي وانما قال صريحا احترازا
عن فاعل ولاجل انه يتشارك فيه امران صريحا نقص مفعولا
عن فاعل وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا
بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبة الى المشتركين
فيه من غير قصد الى تعلقه له فلذلك جاء الاول زائدا على الثاني
بمفعول ابدا فان كان تفاعل من فاعل المتعدي الى مفعول
كضارب لم يتعد وان كان من المتعدي الى مفعولين كجاذبته الثوب
تعدى الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادي
في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال اضارب زيد عمرا
ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب **وتنازعه**
اي وتنازعت الحديث انا وزيد عليه يدل على هذا المحذوف
قوله فيما مر لما يصدر من اثنين **وعلى هذا** المذكور
من ان تفاعل الماخوذ من فاعل المتعدي الى مفعولين يتعدى
الى واحد قس غيره اي تفاعل الماخوذ من فاعل المتعدي الى
واحد فيكون غير متعد لان فاعل دون تفاعل بمرتبة **الفاعل**
المتعلق ونعم المتعلق في كلام الجاربردي المتقدم الذي هو

اصله منكرا منصوبا كما مر والظاهر فيه انه حال من الفعل
وهو موافق لما سانى واما فى كلام الشارح فهو نعت للفاعل
لوقوعه فى كلام ابن الحاجب منصوبا حالا من المنسوب اليه لقوله
متعلقا احدهما بالاخر واسناد التعلق الى الفاعل مجاز وحقيقته
التعلق فعله **بغيره** اى بغير الفاعل وهو المفعول الصالح للمشاركة
فى ضارب زيد عمرا وبارعته الحديث **مع ان الغير** المذكور
فعل ذلك التعلق بالفاعل المذكور ومن ثم كان فاعل دالا
على المشاركة كتفاعل لكن ضمنا لا صريحا **ووضع تفاعل لنسبته**
اى الفعل المتقدم ذكره وهو مصدر فعله الثلاثى لا نسبة
تفاعل لان قوله **الى المشتركين فيه** يعين ذلك لان الاشتراك
انما هو فيه لا فى تفاعل **من غير قصد الى تعلقه** اى لذلك الفعل
بغير الفاعل وهو المفعول ووجه دلالة هذا المذكور على ان تفاعل
نقص من فاعل مفعولا ان ذكر الغير الذى تعلق به الفعل فى
فاعل على وجه المفعولية نسبة اليه الفعل فى تفاعل على وجه الفاعلية
وللتكلف نحو تجاهل لم يعبر عنه الجاربردى بالتكلف بل بالاظهار
اذا فسر التكلف بان الفاعل يتعاطى ذكر الفعل ليحصل معاناة
ومن ثم فرق بين تفعل وتفاعل الملتبسين من حيث ان المعنى فى
كل منهما غير حاصل لما نسب اليه بان معنى التفعل ممارسة الفعل
ليحصل ومعنى التفاعل اظهار الفعل على حال فى لا ليحصل بل
ليظهر انه عليه فان الفاعل فى تحلم زيد يطلب ان يكون حليما
والفاعل فى تجاهل زيد لا يطلب ان يكون جاهلا وهذا معنى ما اشار
اليه الشارح بقوله والفرق الخ الا ان قوله ان المتحلم يريد
وجود الحلم من نفسه الاولى فيه يطلب كما قال الجاربردى لا يريد لان
وجود الحلم غير مقدور له فلا تتعلق به الارادة الا انه قد يقال
تعلقها باسبابه العادية بخلاف الطلب فانه يتعلق بالمقدور

مطلقا

بلغ

مطلقا **وهو لمطاوعة فعل** زيد نحو باعدته فتباعد ولا يبعد فيه
العين لجواز حطفته فاختطف وقطع بالبناء للمفعول فانقطع وترك
تقييده بالمتعدى للعلم به من قوله فيما مر المطاوعة حصول الاثر
من تعلق الفعل المتعدى بمفعوله واما ما جاء من منهو ومنغو من
هوى بالفتح اذا سقط وغوى اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز
ان يكونا مطاوعين لاهويته واغويته كادخلته فادخل ولا يكون
ذلك فيهما شاذا **ولهذا** اى ولكونه للمطاوعة **لا يكون الا لازما**
اذ المطاوعة كما قال الجاربردى يقتضى اللزوم وفى كلامه نظر
لاطباقهم على ان هذا انما هو فى مطاوع المتعدى لاثنين فيتعدى
لواحد كعلمته الحساب فتعلمه فيجوز كسوت زيدا جبة فاكتسى
هو تلك الجبة فان قلت فما سبب اللزوم عند الشارح فى انطلق
وانفض وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم اى سقطت قلت المطاوعة
فيهما لا اطلق وفض لاستعماله فى فض اللؤلؤ مثلا بعينها وسلخ
لاستعماله فى سلخ الشاة مثلا وانكدرت الشئ المقدر الوضع فقول بعضهم
لا فعل لها مستعمل فى الجملة فيه نظر **وانعجنه** العجين للشئ
المحدث عنه لا للباب المتقدم ذكره **من الشواذ** فان قلت هذا
مخالف لما تقدم عن ابن عصفور من ان منهو ومنغو من اهويته
واغويته لا شذوذ فيهما قلت يمكن ان يجمع بينهما بان الشذوذ
المنفى مخالفة الاستعمال والشذوذ المثبت مخالفة القياس
وقوله من الشواذ على حذف مضاف اى من محل الشواذ اذ المحل
نفسه ليس بشاذ فلو قال ومما جاء لم يحتج الى الحذف **الا ما**
فيه علاج اى من فعل فيه علاج وهو ايجاد فعل بالجوارح الظاهرة
لتتولد عنه فعل اخر هو اثره **وتاثير** اى ايجاد المؤثر المراد الاثر الظاهر
اى للحواس الظاهرة قائم بالمفعول فالتاثير معطوف على العلاج
بقرينة ما سيأتى **لا يقال انكرم وانعدم** من اكرم واعدم اذ الاكرام

اعطا شيء لاخر والاعدام افنا الشيء **ونحوها** كانعلم وانفهم
بمعنى علم وفهم ولا علاج في الكل ولا تاثير اما الكرم فلا اثر
فيه بالمكرم بالفتح واما العدم فلان المعدوم ليس بموجود
حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما انفعال
اى تاثر لا فعل اى تاثير ولو سلم فاثرهما غير ظاهر للحس بل
هو معقول فتامل **لما خصوا بالمطاوعة** اى قصروه عليها ودخول
البا على المقصود عليه كما هنا استعمال صحيح وان كان الشايع
دخولها على المقصور كما في يختص برحمته من يشا **امره** اى شانه
في البنا ولو حذفه او عبر بدله باصله كان اخصر واظهر **مما**
يظهر اثره اى من الفعل المصدري الذي يظهر اثره **وهو علاج**
جملة معطوفة على جملة يظهر اثره فهو ايضا صلة ما **من ان**
المطاوعة حصول الاثر فقوي الاثر بكونه ظاهرا قلت
انكرم وانعدم كما انتفى له ما ذكره الشارح كذلك انتفى لان
انفعل لا يطاوع افعل كما مر فوجه تخصيص الوجه الاول
قلت هو ان مطاوعة افعل قد ثبتت في الجملة كما مر فنفي ما ذكر
رايسا انما هو لما ذكره الشارح فان قلت قول الشارح يظهر
اثره وهو علاج يقتضي انهما وصفان متغايران و قول الجاربردي
في قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج يعني خصوا هذا البناء
بالمعاني الواضحة للحس دون المختصة بالعلم كانهم لما خصوا
بالمطاوعة التزموا ان يكون جليا واضحا يقتضي تفسير العلاج
بالواضح للحس وهو الاثر الظاهر فهما شيء واحد وايضا قول
الشارح بقوله يقتضي ان المعنى الذي التزموه تحقق المطاوعة
بدونه الا انهم قصدوا التقوية به وقول الجاربردي لما
خصوا بالمطاوعة التزموا ان يكون جليا واضحا يقتضي انه
مقتضى المطاوعة ولانه قلت اما تفسير العلاج بالواضح للحس
فمن تفسير الشيء بما يصدق عليه مفهومه ومفهوم شيء اخر

ومن الجائز تلازم وصفين متغايرين عارضين لذات واحدة
واما المعنى الذي التزموه فلو كان لازما للمطاوعة لم يحتاجوا الى التزامه
ولزيادة المبالغة الاضافة بيانية اى الزيادة التي هي المبالغة
فالزيادة بمعنى المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من اضافة
المصدر لمفعوله اى ولزيادة المتكلم المبالغة او من اضافته لفاعله
اى لازدياد المبالغة ولا يجوز في ذلك كله ان يكون على معنى الزيادة
فيها بان يكون اصل المبالغة ثابتا بدونها وزيد فيها زيادة لان هذا
مناف للمنقول ولقوله اى بالغ واضطرب فانه جعل مدلول افتعل
هو المبالغة المفسرة بالاضطراب **نحو اكتسب** اشارة بالتمثيل
بهذا الى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال في الكشاف
ولما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت
في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن
في باب الخير كذلك لعتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة فيه على
الاعتمال والتصرف انتهى فالكسب تحصيل الشيء على اى وجه كان والا
والاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ففي الاية تنبيه على لطف الله
تعالى على خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت عليهم
عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قاله الجاربردي
وما في الكشاف مبني على ما ذكره الجاربردي من التعريض والتنبيه على
سر الاية الكريمة فمن العجائب توهم بعضهم انهما متخالفان فقال
بعد نقل كلام الجاربردي والاولى قول صاحب الكشاف ومن
تبعه لما كان الى اخره نعم في قول الجاربردي تبعا لابن الحاجب
في شرح المفصل لم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة
واعتمال اشارة الى ان الشر يقع على وجهين وكلام الزمخشري صريح
في انه لا يقع الا على وجه المبالغة **نحو جذب واجتذب** ان
قلت لم لم يجعلوا اجتذب للمبالغة نحو اكتسب قلت لجواز وقوعه

فى جميع مواضع جذب وبالعكس يدل عليه قوله فى الصحاح الجذب
المدجذ به وجذب على القلب واجتذبه ايضا انتهى فقول
بعضهم بعد نقل كلام عن ابن عصفور يخالف هذا فمثل الشارح
منتقد وقد ذكر بعضهم لافعل معانى اخر يرجع عند التامل الى
ما ذكره الشارح **واللام الاولى او الثانية** اشارة الى الخلاف
فى فعل بتكرير العين فان قلت القول بان الزايد اولى العين
فى فعل لكونه ساكنا لاتحريها فى اللام الاولى من افعل لكونه
فى الاصل متحركا بدليل ما سبق فى فعل من انه لو سكن لزم
التقاء الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول الثالث
لامكان هذا الوجه عنده لصحة دليله ومكانه لدليل مقابله
قلت لما علم انه وضعه متحركة اللام الاولى عملا بالدليل السابق
يفضى الى وجوب سكونه للادغام فى مماثله نزل هذا السكون
العارض لوجوبه منزلة السكون الاصلى فجرى فيه القولان المذ
المذكوران **اي حمر** الاولى ان يقول اشتدت حمرته حمرته
ليوافق قوله وهو للمبالغة **واختص بالالوان والعيوب** الداخله
على المقصود عليه وقد مر ان ذلك استعمال صحيح ولا ينافى الاختصاص
بهما مجيه شذوذا فى غيرهما كازور الليل اى انصف لاخوائه
النمر فوى ضوق لان الضو ملحق بالالوان **وهو لطلب الفعل**
اى المصدر المشتق منه استفعل ومعنى ان استفعل للطلب قال
الجاربردى نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو
منه وذلك قد يكون ~~تحقيقا تقديرا~~ صريحا نحو استكتبته اى طلبت
منه الكتابة وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط
فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واحتال حتى خرج فنزل
ذلك منزلة الطلب انتهى فقول الشارح **نحو استخرجته** ان كان
الضمير لشيء ان يطلب منه كزيد فمثال للصريح وان لم يكن كالوتد فمثال
للمقدر

للمقدر

للمقدر [...] بالظاهر ليصلح مثالا للنوعين **وقيل
انه للطلب** اى طلب المقدر لا الصريح ولذا قال **كانه** اى كان
فاعل استقر **يطلب القرار من نفسه** ووجه تضعيفه ان استقر
نصرا [...] الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو
[...] ما [...] استخرجت الوتد من الحائط اذ لا فرق
فى استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه ولهذا اسقطه
من معانى استفعل **وافعال بزيادة الهمزة والالف واللام**
الاخرى على قاعدته من الاشارة الى الخلاف ان زيد الاولى او الثانيه
ولامها الاولى محركة فى الاصل ثم سكنت للدليل السابق ومن
لم تقل احماررت **وحكمه حكم احمر** من انه للمبالغة ولا
يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب ولما كان هذا الكلام
موهما لتساويهما فى المبالغة استثنى مقدارها فى افعال فقال
الا ان المبالغة فيه زايدة عليها فى احمر ولو قال وحكمه حكم افعل
لرجع الضمير فى حكمه وفيه على افعال فكان اعم فايده وقوله حكمه
حكم احمر من باب التشبيه المؤكد بحذف اداته **نحو اجلوذ**
بهم السير **اجلواذا** اى دام مع السرعة وهو بالذال المعجمة اخره
واحدى اللامين انما حكم بزيادتها للعلم بان اصوله ثلاثه
فقط وتعبيره بذلك اشارة الى الخلاف السابق ولعل وجه القول
بان الزايد فى هذا هو الاول وان كان متحركا وقوعه موقع ما حكم بزيادته
اى خلف بتشديد اللام يعنى ذهب الى خلف بتصديره كشرق
ذهب الى الشرق وغرب اى ذهب الى الغرب **ورجع** اى بتصديره
الى الخلف فهو تاكيد لما قبله وهو كقول الجاربردى نحو اقعنسس
اى تاخر ورجع الى الخلف ويحتمل ان يكون معناه قدم بطنه ورجع
بخففه الحكم انه يتعدى بنفسه ومنه قال رب ارجعون
والالف هى للالحاق كما سيذكره ايضا للتانيث **اى نام على ظهره**

الثوم ليس بشرط والمراد به الاصطلاح عليه فيغني عنه قوله
ووقع على قفاه كما اقتصر عليه الجاربردي **والبابان الاخيران**
هما افعنلل بزيادة احد اللامين وافعنلى والطلاق الاخير على اولهما
اضافي وعلى الثاني حقيقي **من الملحقات باحرنجم** انه قلت الملحق
باحرنجم هما البابان المذكوران لاغير فالصواب ان يقول ملحقان
به قلت الخبر هو قوله من الملحقات وهنا تمامه وقوله باحرنجم
متعلق بمحذوف تقديره الحقا باحرنجم وهو جواب عن سؤال
نشا مما قبله كانه لما قال من الملحقات قيل بم الحقا فاجاب بما
ذكره فان قلت لم لم يجعله متعلقا بالملحقات بنا على ان غيرهما
الحق به ايضا كقولهم احبنطا بالهمز فهو افعنلا واحونصل
الطائر فهو افوعل قلت لانهم حملوا همزة الاول يحتمل للابدال
من الالف فهو افعنلى من بالالف والمحتمل لا يثبت به حكم والثاني
لم يثبت لمفرد وصاحب كتاب العين ينقله وما ينفرد به لا يلتفت
اليه **فلا وجه لنظمها في سلك ما تقدم** المراد بالنظم العد وبالسلك
وهو لغة الخيط الذي ينتظم فيه حبات اللولو مزيد الثلاثي وما
تقدم الوانه شبه الابواب لتشابهها باشتراكها في ذلك باللولو
شبهها مضمر في النفس فهو استعارة بالكناية واثبات السلك
استعارة تخييلية والنظم ترشيح مراد الشارح ان الوجه نظمها
في سلك ما الحقا به اذ الالحاق كما مر جعل كلمة من باب موزون
تلك الكلمة اصل فيه ويمكن توجيهه ان الالحاق يستدعي
مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته فلا بد من معرفة حقيقة
الملحق ومن اي نوع وباب هي ليمكن الحكم بانها ملحقة بحقيقة
من نوع وباب اخر **والمصنف لم يزد على ذلك** الذي ذكره من
الملحق من مزيد الثلاثي وبابي غيره وهو ما لم يلحق منه ففيه اراح
اسم الاشارة الى متعدد وحذف المعطوف على مجرورين ويجوز

ان يرجع

ان يرجع اسم الاشارة الى ما تقدم فلا حذف وهاهنا انتهى بحث
القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة وعشرون بابا وخلاصة القول
فيه ما قاله الجاربردي قال وهي اي الثلاثي المزيد فيه اما ان يكون
موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما ان يكون ملحقا او غير
ملحق والملحق اما بدحرج او بتدحرج او باحرنجم اما الملحق بدحرج
فهو شملل اي اسرع وحوقل اي ضعف وهرم وبيطر اي عمل البيطرة
من البطر وهو الشق وجهور اي جهر وقلنس اي لبس القلنسوة
واما الملحق بتدحرج فهو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس
الجورب وتشيطن اي فعل فعله متمردا وترهوك اي تبختر
وتمسكن اي اظهر الذل والحاجة وتمندل وتكلم وينبغي ان يعلم
ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت
لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من
اول الكلمة وفي تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء
كما مر في تمسكن كلام ياتي في باب ذي الزيادة اي انهار ايده
توهمت اصالتها للزومها تصاريف الكلمة وليست الالف في
تغافل للالحاق لان الالف لا تقع حشوا للالحاق في الاسم ولا في الفعل
وتضعيف العين لا يكون للالحاق فتكلم لا يكون ملحقا ذكره
جميعه في شرح الهادي ثم قال فيه اطلاق لفظ الالحاق هنا سهو
واما الملحق باحرنجم فنحو اقعنسس واسلنقى فهذه اقسام الملحقات
وهي خمسة عشر كما قال وكانه اسقط منها تشريف سهوا ثم قال
واما غير الملحق من الموازن فمثاله نحو اخرج وجرب وقاتل وانما
حكموا بان شملل ملحق بدحرج دون اخرج واجوب لان شرط
الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة كما قالوا
دحرج دحرجة ولم يجي مصدر اخرج واجوب على ذلك فان
قلت فقد قالوا اخرج اخراجا كما قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب

عنه بوجهين الاول ان الاعتبار انما هو بالفعلله لاطرادها وعمومها
في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما هو دخيل
فيه غير مطرد ومجيئه في بعض الصور فانهم لم يقولوا قحطابا وعربادا
بل قحطبة وعربدة الثاني ان الشرط توافق المصادر اجمع واما غير
الموازنة فسبعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب
واغدودن اى طال الشعر واعلوط بعيره اذ اعتلق بعنقه وانما
حكمنا على افعنسس بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه
غير موازن له لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات وانما
عنينا به وقوع الفا والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل
الملحق به واما ان كانت ثمة زيادة فلا بد من وقوع مماثلها في
الفرع الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في
الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الحا وهو فا وقعت
موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة
في الاصل بعد الفا والعين وليس في الفرع نون في موضعها
انتهى وبه يعلم ما في كلام المصنف فيما مضى وفيما سياتي
من قوله ويلحق به اى تدحرج نحو جلبب الى اخره **ثلاثة**
اى ثلاثة ابواب وهي نوعان لان اوله اما تا واما همزة فان قلت
كيف قصرها على ثلاثة وقد عد بعضهم من اسمه احرنمى
اى اجتمع وذهب ناحية فهو افعنلل قلت قال ابو حيان
نظر الى انه من مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل فلعل المصنف والشارح
ممن ذهب الى ذلك **وتفعلل** هذا المعنى اخص من الاول **ولا
يجوز الادغام** لهذا حكموا على تضام القوم بعدم الالحاق بتدحرج
والا لقالوا تضاممو ا بالفك **والاعلال** ان قلت قد نصوا على ان
اسلنقى واحبنطى ملحقان باحرنجم كما مر والفهما منقلبة عن يا
لتحركها وانفتاح ما قبلها قلت قال ابن الحاجب الف الالحاق عند المحققين

مزيد الرباعي

انما الخفت

انما الخفت بانها تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا قلت في كلام
ابن الحاجب ما يقتضي تقييد منع الاعلال بالحشو فانه بعدما
تقدم عنه قال فلو الحقت في غير الاخر لم تقلب اما انها تحقق
متحركة بعد فتحة او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت الفا
فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي
من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فلا يكون
الفا بخلاف الاخر فان حركته عارضة غير معتد بها في الزنة انتهى
وبه يعلم ما يرد على الشارح من الاطلاق في موضع التقييد ...
والفرق بين بابي افعنسس واحرنجم باب افعنسس هو افعنلل الملحق
الاصول وباب احرنجم هو افعنلل الرباعي الاصول **انه يجب في
الاول تكرير اللام** ليصح مقابلة الحرف الزائد باللام اذ لو لم تكرر فعبر
عن الزائد بلفظه على ما تقدم انه الصواب فيخرج عن باب افعنلل
كما تقول في احبنطى مثلا افعنلى لا افعنلل لعدم تكرر اللام مع انه
ملحق باحرنجم ايضا كافعنسس **دون الثاني** فان الحرف الذي بعد
الفا والعين فيه اصلي فيعبر عنه باللام مما لك كان اولا وانما
تعرض للفرق بين هذين البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد
الزنة وهي افعنلل **واللام** اى التعريف فيها للعهد الذكرى وهي
الاولى او الثانية **وفتح اللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة**
هذا الضبط باعتبار الحالة الحاصلة له مع الاستعمال واما حال
الوضع فقبل هو كذلك ايضا فيكون بناء مقتضيا وهو ظاهر
صنيع الشارح والمصنف وقيل هو بناء ملحق باحرنجم فاصله
اقشعرر نحو احمرر زادوا فيه الهمزة واحدى الرائين ثم انقلوا الى
العين فتحة الرا توصلا الى ادغامها في الثانية فوزنه في الاصل
افعلل لكون اللام الاولى مدغمة في الثانية واستدل على
الحاقه باحرنجم باتحاد مصدريهما **القول** وكلاهم لم يختاروا هذا

الفعل المتعدي

القول لما مر ان الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها في الاصل والنون من احرنجم منتفية من تشعر ومجرد لقاد المصدرين لا يكون دليلا على الالحاق به بل لا بد من مع ذلك من استيفاء شرائط الالحاق والله اعلم

الفعل الذي يتعدى اي اللفظ المخصوص الذي يتعدى هو بسبب تعدي مدلوله وهو الحدث **من الفاعل** اي من التي للابتداء الغاية مع ان يتعدى يتعد بنفسه لافادة ان الفاعل مبداه وانه ليس له مبدا غيره يتعدى منه الى غيره كما في شان من سافر من البصرة الى الكوفة فان المستعمل فيه تعدى البصرة الى الكوفة لا تعدى من البصرة الى الكوفة فقول الشارح اي يتجاوز ليس يطابق المراد المصنف من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدي التاثير العلمي لكان ذكر من وحذفها سيين **الى المفعول به** ينبغي ان يكون الباء فيه للالصاق اي الذي الصق الفعل به او المقابلة كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول به الجنس ليتناول المفعولين والثلاثة نحو ظننت زيدا عالما واعلمت زيدا بكرا قائما وفي تناول بالتعريف نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى المفعول الثاني لطراد العلم والاعلام انما يقع على غيرهما **كقولك ضربت زيدا** مدخول الكاف هو جزئي لما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قولك فلا يصح ان يراد به حقيقته وهي اللفظ اذ ليست من جزئيات الفعل المتعدي فوجب حمله على المقول وضربت زيدا بعده عطف بيان قال معناه السيد في بعض حواشيه في قول الشارح عند ذكر المتن قوله كذا **فان الفعل الذي هو الضرب قد جاوز الفاعل الى زيد** هذا بيان لما حصل التعدي له ومنه واليه على الحقيقة ونسبة صحة نسبة التعدي الى لفظه

الدال عليه

34

الدال عليه في التعريف فقوله الفعل الذي هو الضرب لم يقصد به بيان التعريف الفعل الواقع في التعريف بل بيان مدلوله **فالدور** الذي قد يتوهم لزومه لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما يتوقف معرفته على معرفة المعرف اعني المتوقفة على معرفة المعرف بالكسر واجرائه **مدفوع** عن التعريف **فان المراد بقوله يتعدى** الواقع في التعريف **معناه اللغوي** وهو مطلق التجاوز كما مر والمراد بالمتعدي الذي هو المعرف معناه الاصطلاحي وهو الناصب للمفعول به فمعنى يتعدى لا يتوقف معرفته على معرفة معنى المتعدي وفي كون هذا المتوهم دورا نظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف عليه بل هو تعريف للشيء بنفسه اذ عرف الفعل المتعدي بالفعل الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الايراد الذي اشار اليه الشارح بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول فيعمل فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف ان لفظ المتعدي لايهما وضع وهذا الجواب كثيرا ما سلكه الشارح والسيد وغيرهما **في نصب ما بعد المفعول به** ما موصولة اسمية فيجوز في المفعول النصب بعد والجر بها لا موصول حرفي كالاخفش وما بعد المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء **ولا يعترض** على عكس التعريف **بنحو** ضربت في قولك **ما ضربت زيدا** مما اقترن بحرف النفي فانه متعد ولا يصدق عليه انه يتعدى من الفاعل الى المفعول به فيكون غير جامع فيفسد وجوابه قوله **لان الفعل** الواقع في التعريف **ان اريد به لفظه الذي هو ضربت** والصواب الذي هو صادق على ضربت ونحوه لان الفعل الواقع في التعريف مفهومه كلي اي كلمة دلت على معنى مقترن

بزمان معين فلا يصح تفسيره بالذي هو ضربت اذ هو جزئي منه و
الجزئي لا يحمل على كليه وان صح العكس نعم يمكن ان يفسر قوله
لانه الفعل بان المراد الفعل المعترض به اي لان الفعل الذي
اعترض به ان اريد به لفظه الذي هو ضربت دون ما اقترن
به من النافي وقوله ان اريد به لفظه معناه ولم يرد مع ذلك
بالفاعل والمفعول لفظهما بل معناهما فهو اي فنحو ما ضربت زيدا
اي فنحو ضربت زيدا في هذا التركيب قد تعدى لفظه بالنظر
الى تعدي معناه كما مر الى المفعول في نحو ضربت زيدا مما هو مثبت وان لم
يتعد اليه في السلب فقد صدق عليه انه تعدى فصدق
الحد عليه فلا يكون خارجا عنه ويرد عليه ان سلب التعدي
عنه في التركيب السلبي حقيقة ولا يكون اثباته في ذلك حقيقة
بل مجازا والمعتبر في التعاريف التناول الحقيقي وان الحيثيات
مراعاة في الحدود وان لم تذكر فقولهم الفعل الذي تعدى اليه
من حيث انه تعدى اليه فلا يتناوله الحد من حيث السلب لا
بها الحيثية وان اريد بلفظ الفاعل والمفعول اي مع ارادة لفظ
الفعل ايضا وفي بعض النسخ زيادة به بعد اريد والباء بمعنى مع
والهاء عائدة على لفظ الفعل المتقدم ومما قررناه في الشق الاول
من قولنا ولم يرد مع ذلك وفي الشق الثاني من قولنا مع ارادة لفظ
الفعل ايضا صحت المقابلة بين الشقين وحصل الربط ايضا بين الشق
الثاني المعطوف على الشق الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين
الفعل المخبر عنه بجملة الشرط وجزائه المحتاجة الى ما يربطها فتامل
ذلك فهذا المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت زيدا مدفوع
بلا خفا وان كان مدفوعا عنه على الاول فهو الفعل الذي
لم يتجاوز الفاعل صادق بما له فاعل ولم يجاوز كقام وبما
لا فاعل له مثل كان واخواتها ناقصة لقولهم السالبة تصدق

الفعل اللازم

بسلب الموضوع

35

بسلب الموضوع وبعضهم كابن هشام يجعل هذا واسطة بين المتعدي
واللازم واما نحو ضربت زيد بالبنا للمفعول فتساهل فمتعد لان بناه
له بعد مجاوزته اليه للزومه اي لقصوره ولذا عداه بعلي
وعدم انفكاكه اي عدم زوال الفعل عنه اي عن الفاعل
وهذا لا يطرح في الافعال التي يعانيها تتجدد وتنقضي كقام
وقعد فالذي ينبغي ان يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز على المفعول
به قيد بعلى وما بعدها ليصح التعليل اذ الفعل مطلقا واقع
في الوجود والزمان والمكان واعلم ان التعريفين ينتقضان معا
بنحو مررت بزيد فان التعدي كان لمعناه وللفظه في محل المفعول
اذ لم يعد التعدي بالنفس الا ان يجاب بان المجرور فيه لا يسمى
اصطلاحا بالمفعول به وهو مراد في حد اللازم وان حذف لدلالة
ذكره في حد مقابله وفعل واحد قد يتعدى بنفسه ادخال قد على
يتعدى في الموضعين غيرها سيقوله عند تساوي الاستعمالين
فالصواب حذفها كما في كلام الرضي الذي هو اصله فان قلت التعدي
وعدمه نقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتمعا
في الفعل الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد واجتمعا عنهما
في الفعل الواحد في وقتي الاستعمالين وقد اشار الشارح الى
ذلك بقوله قد تعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى
بالحرف فيسمى لازما حيث وقع التسمية على ما قبلها وذلك اي
التسميتان عند تساوي الاستعمالين اي في مطلق الكثرة بان
يكون كل منهما كثيرا وان كان احدهما اكثر نحو شكرته وشكرت له
ونصحته ونصحت له فان استعمالهما باللام اكثر منه بدونها
الكثير ايضا كما يقتضيه قول الجوهري انهما باللام افصح الدال
على انها بدونه فصيح ايضا والفصيح لابد فيه من موافقة استعمال
كثير فالاعتراض على الشارح بقول الجوهري وبقول غيره مما

فيه تدافع ظاهر وهم على ان المناقشة في المثال ليست من دأب
المحصلين والحق انه اي ذكر الفعل الواحد متعد مطلقا مع اللام
وبدونها لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها وهو ايقاع الصح
على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعنى وجب انه متعد لكن لقائل
ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب
اتحاد الوصف من التعدي او اللزوم فليس كونه متعديا واللام
زائدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل قد يرجح
هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة والتعدي واللزوم
بحسب المعنى لما مر من ان المتعدي هو الذي يجاوز معناه
الفاعل الى المفعول به واللازم هو الذي يكون معناه قاصرا
على الفاعل فظهر بهذا الدليل انه لا يلزم جريان ذلك في اللفظين
المختلفين في المادة لخفته واشتقت منه واراد بوضع احدهما
لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له وبوضع الآخر من حيث
مجاوزته اياه للمفعول اي تعدي انت دفع بهذا التفسير توهم
انه تعدي بفتح التاء والعين وكسر الدال مصدر تعدى بفتح الثلاثة على
انه لا يحذو روية لانه بمعنى ما نبه عليه بقوله وفي بعض النسخ
وتعديته في الثلاثي المجرد خاصة الذي يظهر لي ان خاصة
مصدر كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول
مطلق لمحذوف تقديره اخصه خصوصا على ما هو المنصوص من
جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول
جاءني الرجال او الزيدون خاصة تشدد انه قلت اقتصر ابن مالك
في البنية على حروف الجر ومصنف هذا المختصر عليها مطلقا وعلى
الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرهما زاد على ذلك
نقله الى استفعل كاستطعمت زيدا وفاعل نحو سايرته وفعل
في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم

بقاءه على صورته والا فهو فعل آخر والمصنف بقاء معناه مستند
الى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه
صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد
والا فهو فعل آخر بمعنى آخر والثالث اعتبر الموافقة له في اصل
معناه وحروفه الاصول اذا تقرر هذا علمت ان حصر التعدية
للمجرد الثلاثي في الشيئين صحيح فالاعتراض على المصنف بالاصطلاح
الثالث غلط فان قلت قد يبقى معنى القاصر مسندا الى فاعله في
استفعل كاستحسنت زيدا اي اصبته حسنا قلت معنى اصبته
اعتقدته ولا يلزم منه كونه كذلك لجواز ان يقول استحسنته وما
هو بحسن اي بنقله الى باب التفعيل هذا التفسير لدفع ما يرد
على عبارة المصنف من نحو ولا عشوشبت اي بنقله الى باب الافعال
دفع بهذا التفسير ورود نحو انفعل وافعال فان قولك جلست
لازم فلما قلت اجلسته صار متعديا الجاري على قياس ما قرره
في المثال الذي قبله وهو فرحت وعلى ما عرف به التعدية من انها
تضمين الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير
فاعلا لاصل الفعل في المعنى ومن انها جعل الفاعل يصير من كان فاعلا
له قبل التعدية منسوبا الى الفعل ان يقول فان قولك جلس
زيد لازم فلما الخ وتعديتها اي توصل معناه الى المفعول به بمعنى
وان كان ذلك المفعول به مفعولا فيه اوله او معه كما صرح به
الرضي في باب المفعول فيه المجرد والمزيد فيه تعدية الرباعي
مقدر مثلهما في الثلاثي اولكل في قوله الكل وضعت لتجر معاني
الافعال الى الاسماء اي توقعها على معاني الاسماء على انها مفعول به
او فيه اوله او معه فلا منافاة بين كونها مفعولا به او فيه مثلا
والمراد بالجر في كلامه الجر اللفظي اما الجارى فسابق التحقيق وبيان
ذلك في نحو مررت بزيد في داره في هذا اليوم ايقاع المرور

على زيد على انه مفعول به وعلى دار واليوم على انهما مفعول فيه
نحو ذهبت بزيد وانطلقت به ان قلت كيف يتصور في نحو ذهبت
المثالين جر الذهاب والانطلاق وايقاعهما على زيد بواسطة
الباء وقد كان اصلهما كما قررت عن مرة ذهب زيد وانطلق فكل
من المعنيين ثابت له قبل الباء ومعه قلت المعنى الواقع بالباء على
مجرورها في نحو ذهبت في المثالين هو التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا
عنه بالذهاب والانطلاق الا بالباء فتامل **وان ذهب وانطلق**
لازمان فيه اجمال اذ لم يبين فاعله مع اللزوم ما هو فيمكن
ان يريد نحو ما فرح في اجلسته وان يريد نحو ما فرح في اجلسته
وان يريد نحو ما فرح في فرحت زيدا **ولا يغير شيء من حروف**
الجر معنى الفعل الذي يتعدى بها عن معناه الافرادي لانها
انما وضعت لجر المعاني له لتغييرها كما كان في نحو جلست في الدار
فان جلوس المتكلم وهو معنى جلست جر به في الى الدار **الا الباء**
حال كونها **في بعض المواضع** وهو الموضع الذي لا يراد فيه لصوق
معنى الفعل الوضعي بالمجرور بل تصيير المجرور فاعله فانها تغير
المعنى الفعل عن الوضعي الى التصيير والتضعيف **نحو ذهبت به**
فان المراد منه ليس ان ذهابك لصق به وان كان ذلك ممكن الارادة
بل تصييرك اياه فاعل الذهاب وقد غيرت الباء معنى ذهب
الى التصيير وتفسير بعضهم بعض المواضع بانه هو الموضع الذي
يكون فيه الباء معدية وهي التي معناها التصيير خروج عن معنى الكلام
وبنا على ان للتعدية معنى وسياتي ما فيه **بمعنى مع** كون الباء عنده
بمعنى مع يخرج الفعل ~~مع الفاعل~~ عن موضوع المسئلة ما وهو ما
غيرت الباء معناه لان الفعل مع الفاعل بعيد ان يصدق انه الفعل غيره
والباء تفيد صدوره عن المجرور فلا تغير في معنى الفعل كما لا يخفى
فان قلت كيف يصنع المبرد في قوله تعالى ذهب الله بنورهم قلت

قال الرضي

قال الرضي الباء عنده في ذلك للتاكيد وبينه شيء يضاف عنه
القلم واللسان **واما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير** يعني اذا كانا
للتعدية والا فلا يلزم التغيير كما في اسرى وسرى ومنه فاسر باهلك
وبشر وبشر ومنه يبشر الله عباده الشرح وجوب التغيير ان فعل
لحصول الاثر وافعل وفعل للتاثير وهو ايجاد الاثر في الغير والايجاد
وهو التصيير المذكور وصيغة لا يقتضي سوى اشتراك افعل و
فعل في التغيير وهو اعم من ان تكون معه تكثير تكرارا او غيره
وقد صرح فيما سبق بان فعل للتكثير في الفعل او الفاعل او في
المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فيوخذ منه اختصاص فعل
عن افعل بهذا المعنى اعني ان فعل يدل عليه دون افعل فانه لا يدل عليه
لا لانه لا يستعمل في غير التكثير بل لانه لما هو اعم منه ومن التكثير
فمن ثم قال تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على عبده وقال تعالى
الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب وقال تعالى انا انزلناه في ليلة
مباركة هي انزاله ليلة القدر الى السما الدنيا وهذا قول جمع من المحققين
وقيل ايضا سواء في عدم الدلالة على التكثير تمسكا بنحو قوله تعالى
لولا انزل عليه القرآن جملة واحدة وقد نزل عليكم في الكتاب الاية
اشارة الى قوله واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وقد
يجاب بان التنزيل في الاولين علق بعلى فالمراد به الابلاغ ولا يحصل
عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا بان يكون شيئا بعد شيء وقوله
في الاية الاولى جملة واحدة باعتبار نزوله الى الارض فتامل
وقول بعض من كتب على هذا المحل انه يوخذ من صنيع الشارح
هنا مع مساعدة سابقه استوا فعل وافعل في عدم الدلالة
على التكثير وهم من غير شبهة **ولا حصر لتعديه** متعلق بحصر
وهو مضاف الى فاعله اي **حروف الجر** والمراد به الجنس لا الجمع
ومفعوله **فعلا واحدا** وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين

من الحروف اي واحدا او اكثر **فانه** اي فان اجتماع حروف كثيرة
على فعل واحد ولا يؤخذ من هذه العبارة امتناع اجتماع
حرفين بل وثلاثة **لا يجوز** نستثني من ذلك اذا كان من جملتها
ظروفا فانه يجوز كقولك جلست في البلد في السوق واعتكف
في رمضان في العشر الاخير منه نص عليه الرضي **ولا يتعدى**
كل فعل اي ثلاثي مجرد **ابواب الثلاثة** من الموصوف اضافة
الى صفته **كذا** كذا الاشارة الى ما تقدم من قوله ولا يتعدى
شيء من حروف الجر **قال بعض المحققين** هو كما قال السيد وجه
نجم الائمة وفاضل الامة الرضي الاستراباذي مع تغيير كثير في كلامه
بالزيادة والنقصان وفيه ايماء الى مؤاخذته بما تقتضيه اول
كلامه من ان حروف الجر التي بعضها تغير معنى الفعل وبعضها لا
تغير معديات الفعل فيتحقق التعدية للفعل مع تغيير معناه
تارة وبدونه اخرى وهذا باطل **والحق انه لا بد في المتعدي**
الذي نبحث عنه ونجعله مقابلا للازم وهو ما
تجاوز معناه الفاعل الى مفعول به **من تغيير الحرف معناه** الوضعي
الى معنى التصيير كمعناه مع الهمزة والتضعيف **لما مر** عن هذا المحقق
نفسه في تحقيقه وتحقيقه **من انه** اي التعدي **بحسب المعنى**
والحرف اذا لم يغير معنى الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه
معه فيكون لازما ايضا **فلا بد** في كون الفعل متعديا بعد
كونه لازما **من معنى التصيير** الاضافة بيانية ولو قلب الاضافة
كان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا المحقق ببعض المواضع
ما يكون الباقية معدية وهو مردود بما نقل عنه الشارح
من قوله ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا وجعله
من التعدية بالحروف المتعددة نحو مررت بزيد بالبادية مع
ان الحرف فيه لم يغير معنى الفعل كما صرح به في قوله قبل ذلك

وبعده بخلاف

وبعده بخلاف مررت به وانا اقول قد علمت مما قدمناه ان
معنى التعدي هو ليس الا مجاوزة معنى الفعل الى المفعول به
وان هذا المعنى كما يتحقق في ضربت زيدا يتحقق في مررت بزيد
في الدار يوم الجمعة على ما مر وان هذه المجاوزة قد تحققت
للفعل بواسطة الباء بعد ان كانت منتفية بدونها وان تحققها
لا يستلزم تغيير المعنى وانما وجب تغييره في نحو ذهبت بزيد
لان المراد ليس كون الذهاب لاصقا بزيد بل كون المتكلم صير زيدا
ذاهبا وفي الهمزة والتضعيف لانهما من باب التأثير وما ادعاه
من كون التعدية بمعنى وان التعدية تطلق على تجاوز عمل الفعل
الى الحال والظرف فمما لم نقف عليه لاحد نصا ولا استعمالا وان
وقع في شرح المفصل ما يوهمه فان قلت كيف يمكن هذا المحقق
وغيره ان يقول ان التعدي واللزوم انما يوصف بهما اللفظان بحسب
اختلاف المعنى ولذلك كان يصحب لك متعديا لان معناه هو معنى
يصحبك وان يقول في نحو مررت بزيد ان الباء لم تغير معنى الفعل
وانه مع ذلك متعد وهل هذا الا تناقض قلت المراد باختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من احد اللفظين مخالفا للمفهوم من
الاخر وذلك يتحقق بكون احدهما مضمنا الاخر كما في مررت
ومررت بزيد فيكون احدهما لازما والاخر متعديا ومتى كان
المفهومان متفقين بان كان احدهما هو عين الاخر كما في يصحبك
ويصحب لك لم يمكن ان احدهما لازم والاخر متعد والمراد بـ
تغيير معنى الفعل تبدله بمعنى اخر كما في ذهبت اي مضيت
وذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا فهي البيان ان اختلافه لا يستلزم
تغييره فلا تناقض اصلا والله اعلم **نظر** وجهه ان معنى الفعل
بدون الحرف هو الحدث مسندا الى فاعله متعلقا بمجروره فقد
غير الحرف معناه فكيف يصح قوله ولا يغير الحرف وجوابه ما مر

ما مر من ان التعبير هو ما يدل على معنى كما تقدم شرحه ولا يحصل ذكر الافعال انما **من الثلاثي فصل.** هو وما بعده بيان لهذه الافعال المذكورة **هذه الافعال** اشارة الى الثلاثي وما بعده فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال فما هي الافعال المشار اليها بهذه التي يصرح فيحصل الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي الماضي وغيره يتصرف بعضها الى بعض فيكون كل منها صالحا لان يكون اصلا الثاني او المراد بتصريفها ايراد هذه الماهيات الكليات في انواعها المندرجة تحتها كالافعال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه حرف الى ماض قلت اكرم والى مضارع قلت يكرم والى امر قلت اكرم **حصلت امثلة** يعني انه المسوغ لاضافة الامثلة الى تصريف حصولها منه **وغيرها** من اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا حاجة اليه مع الكاف في كالماضي ومعنى المتن على تقرير الشارح في بيان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرهما الحاصلة من تصريف الفعل الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه **لان الزمان الماضي قبل المستقبل والحال** هذه العلة لا شك فيها بحسب وجود ذاتيهما لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمان الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف بالمضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي وقبل منصوب على الظرفية توسعا في جعل الزمان مظروفا لزمان اخر **بالنسبة الى المضارع** ويلزم منه اصالته بالنسبة الى الامر على القول باقتطاعه من المضارع وكذا على القول بعدم اقتطاعه بقياس المساواة بينه وبين المضارع في علة اصالته المذكورة

بالزيادة

39

بالزيادة على الماضي الزيادة هي حرف المضارعة وكونه زايدا على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير الماضي المبدوء بهمزة وصل واما في مضارعه فانه بعادل الهمزة **ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة** يشكل هذا بالقعود وقعد ان قلنا باشتقاق قعد من القعود **واصالة ما** اي الماضي الذي **حصل هو** اي المضارع الحاصل بالزيادة وابرز الضمير لان الفعل جرى على غير ما هو له و عايد الموصول في قوله **منه واشتق** عطف على حصل اي واشتق هو منه وكل من قضيته لا فايدة فيها اذ اصالة ما هو موصوف بان غيره حصل منه واشتق منه معلوم بالبديهة وكان الصواب ان يقول واصالة ما حصل غيره بالزيادة عليه **هذا** الاشارة الى الفعل وما بعده والتحقيق انها الى الفعل وحده وما بعده الى قوله في الزمان الماضي توطيه اذ كل فعل وضع للدلالة على معنى موجود **بمنزلة الجنس** هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وهو ما به الشي هو هو باعتبار تحققه ووجوده في الخارج فظهر ان الجنس الحقيقي يختص بماهيات متحققة في الخارج كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وغيرهما واما الماهيات الاعتبارية التي جاعلها جمع من العقلاء واعتبروها في اذهانهم ووضعوا بازائها اسما كماهيات العلوم وما اشتملت عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينها والفصل على المختص ببعضها مجاز او الشارح عبر بمنزلة تحاشيا عن اطلاق الجنس على ذلك كما قيل واما اقول لا شك ان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورية والكيفية قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية تشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض مشاركه في الاولى دون البعض الاخر كدلالته على

حصوص الزمان المعين فالماهيه المركبة من الكيفيتين والخاصتين
الوجودنات موجودة خارجيه بوجود جزئياتها فيه والمشترك
الاعم من اجزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان على قياس الجسم
النامي المتحرك بالارادة نعم يصح ماذكر في النسب والاضافات التي هي
اعتبارات محضة لا تحقق لها في الخارج اصلا كالابوة والبنوة على
خلاف في ذلك ايضا **ولا يلزم تعريف الشي بنفسه** الصادق بالتعريف
بالنفس فقط وبالتعريف بما فيه النفس كما هنا واعلم ان المعرف
بالفتح اذا وصف بصفة معينة وقصد تعريفه من حيث انه
موصوف بتلك الصفه وذكرت تلك الصفه بشي اخر في تعريفه
مرادا بها معناها الاول من باب تعريف الشي بنفسه قطعا
لا نما المقصود بالتعريف حينئذ كما لو قلت الرجل الطويل هو
الحيوان ذو القامة الطويله فاستبعاد بعضهم توهم لزوم
تعريف الشي بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لاختلاف
الموصوفين بالماضي استبعاد لغير بعيد **اذ يصدق على
المضارع المجزوم بلم** ومثله المضارع في سياق لو كقوله تعالى
لو يطيعكم **فعلت معناه** وهو الحصول في الحال او الاستقبال
الى المضي اي الحصول فيما مضى **اذ لا يصدق على نعم وبيس** لان
معناهما المدح والذم في الحال وليس وعسى فان معناهما النفي
والمقاربة في الحال **وما اشبه ذلك** كحبذا زيد وساء رجلا عمرو
وعن الاول اي عن الاعتراض الاول او عن المعترض به الاول **ان
دلالته على المضي عارض** اي امر عارض والا لقال عارضة
والاعتبار باصل الوضع الموضوع هنا هو المضارع واصله الدلاله
على الحصول الحالي او الاستقبالي **انها من الجوامد** هذا الجواب
قاصر اذ على تقدير انه اراد بالمعرف الماضي المتصرف اي الحاصل
فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد اداة الشرط واما الافعال

الداله

الداله على مجرد المدح والذم في الحال كحبذا وساء وصيغ العقود
كبعت فانها من الجوامد اذ لم يحصل من افعال الاخر معناها اذا انشا التعجب
والعقود لا تكون بغير الماضي فتامل فيجري فيها الجواب المذكور
وان اريد المطلق ان قلت المطلق هو كما قال ابن الحاجب الدال
على شايع في جنسه قال فيخرج المعارف والماضي معرف باللام فلا
يكون مطلقا قلت مراده بالاطلاق اللغوي اي ماهيه الماضي
لا بشرط شي **عن الزمان الماضي** وقيد بالماضي اشارة الى اقتران
معناها بالزمان الحالي كما مر **وكذا** اي ومثل هذا الكلام المشتمل
على الجوابين **الكلام في صيغ العقود** وافعال التعجب فان قلت
يرد على التعريف سواء اريد المطلق او المقيد كونه على انه الزمان
فان خلق الزمان لا يكون في زمان والا لكان الزمان الثاني غير
الاول او عينه والكل محال اما الاول فلانه يلزم منه كون ايجاد
الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال
واما الثاني فلانا ننقل الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو
غير الاول بعين ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان فيلزم الايراد
واما ان يتسلسل الى غير نهايه وهو محال قلت ان كان الزمان
عدميا كما عرفه بذلك من قال هو مقارنه متجدد مجهول لمتجدد
معلوم فهو امر اعتباري فخلقه بمعنى تقديره ولا استحاله
في كون تقدير كل زمان واقعا في زمن اخر غيره الى غير النهايه اذ
الامور الاعتباريه لا استحاله في عدم تناهيها وان كان وجوديا
كما عرفه من قال مقدار حركة الفلك فخلقه بمعنى ايجاده
ونختار القسم الاول ولا استحاله في كون ايجاد شي مقارنا لذلك
الشي وانتفا فيه اذ لا استحاله في ايجاد موجود بوجود حاصل
من ذلك الايجاد مقارن له انما المحال ايجاده بوجود سابق
عليه كما حقق عند اهله **اما مبني للفاعل او مبني للمفعول**

تعريف الزمان على القول بانه عدمي

لا استحاله في عدم تناهي الامور الاعتبارية

الزمان مقدار حركة الفلك

لا يقال هذا التقسيم غير حاصر لانه يخرج منه نحو جرى النهر
وصام نهاره وانفعم السيل بضم الهمزة اي ملي بضم الميم وضرب
امام الامير والمرفوع في كل ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر مكان
الجري والنهار زمان الصوم والسيل فاعل اي مالي لا مملو والامام
ظرف لا مفعول لانا نقول الفاعل والمفعول في التقسيم اعم
من ان يكونا حقيقة او بتاويله وهاتي الامثلة المذكورة بتاويل
اي الفعل الماضي احوجه الى هذا التفسير انه لما علي عمومها
تقتضي صدق الحد على كثير من الاسما والحروف والافعال الغير
الماضية الذي كان اوله مفتوحا دخول كان مفسد للحد
بصدقه على نحو ضرب مبنيا للمفعول وعدم صدقه على نحو ضرب
مبنيا للفاعل والهمزة غير معتد بها فلا يكون اولا فلا يخرج
المبدو بها من الحد وهذا خلاف ما قدمه في قوله واما اوله الهمزة
مثل افعل الى آخره ولو قال ـــ هنا او ما كان اول متحرك منه
مكسورا لصحت المقابلة بين القسمين وكان التقسيم محتاجا
اليه وصرت الاولية في الموضعين على سنن واحد لزيادة الوضوح
قد يقال انما ذكره اشارة الى التقسيم المذكور لان المراد
بها التقسيم قد يقال التقسيم يقتضي كون المقسم اعم من كل من
الاقسام فيتباين الاقسام والا كان قسم الشي مساويا له وقسم
الشي قسيما منه وكلاهما ممنوع ولازم لكونها للتقسيم لان
المبني للفاعل مساو لما كان اول متحرك منه مفتوحا وما كان
اوله مفتوحا قسم مما كان اول متحرك منه مفتوحا اي ما
كان على احد هذين الوجهين ان قلت او موضوعة لاحد الشيئين
او الاشيا سوا كانت للشك او للتقسيم فبهذا القدر لا يتميز
التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت قوله الوجهين ظاهر
في كون المراد بها القسمين فلا يكون او للشك فتامل اذا

كان المراد

41

كان المراد بها الشك او الظن او الابهام ٤ وانما فتح اول متحرك
منه سوا كان اوله او حشوه وكون الفتح اخف هو تمام العلة
لفتح اول متحرك كما بني اي الماضي لا بعد كونه مبنيا للفاعل
لنا فانه لقوله سوا الى آخره وما التي في قوله كما مصدرية اي
كبنائه فلانه الاصل في الافعال لان الاعراب انما جي لبيان المعاني
المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني في الافعال
يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى ما ذكره ان الاعراب
اصل في المضارع من الافعال لجريانه فيه كنحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن قلت الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني المتعاقبة
عليه لامكان استغنا عنه بظهور لا او انحذافه في الاسم
الا اذا اعتل آخره اي اذا كان آخره حرف علة وهو الواو
او اليا او الالف وهو استثنا من قوله على الفتح وكون الفعل المعتل
آخره مستثنى نظر لان وجود الالف فرع في فتح ما انطلق عنه
فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف فانها الاتيان وهي ساكنة
قلت قد استوفي البنا مقتضاه في الحرف الاصلي فلا يكون السكون
في الالف بناء او اتصل به اي بالآخر واو الضمير نحو ضربوا
فنحو دعوا ورضوا مبني على الضم المقدر على الواو واليا المنقلبة
الفا المحذوفة لتقاء الساكنين ودليله عليها ولم يقتصر بذكر
الكلي ضمن يقتصر معنى يكتف فعداه بالبا لا بعلي لانه قد
يراد ايضاحه من هذا علم انه لا يشترط في المثال ان يكون جزئيا
كلام من جزئيات الكلي بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات حكم
الكلي فلا يكون الا من ذلك كما قرره الشارح في غير هذا الشرح
انه مثاله المثال هنا هو الشخص ومنه تمثل بين يدي الامير
اي قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي شخص فيه الكلي
لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا بنا على ما هو شايع من ان

الكلى فى ضمن جزئياته والتحقيق ان الكلى لا يقبل الوجود الخارجى
اذ الوجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا بل الموجود
فيه شى مطابق للكلى يطلق عليه انه جزئى له ولا ايضاح
محل غير هذا **فاد وا تاء** اسند الزيادة الى ضمير الجمع الان الواضع
عنده جماعة كما هو قول بعضهم واما التعريف السكاكى به منزلة
الواضع **على التانيث** اى تانيث الفاعل ولو قال على تانيثه كان اولى
كما فى الاسم اى كالتاء المزيدة فى الاسم وتنزيل التاء اللاحقة
منزلة الجزء منه فلذا قال فى الاسم ولم يقل على الاسم **وخصوا
المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل** دخول التاء على المقصور عليه كما
هنا صحيح وان كان الاكثر دخولها على المقصور وكل من القصرين
اضافى اى بالاضافة الى الاخر لا مطلقا لدخول المتحركة والساكنة
فى الحرف كثمت وربت ولمت وربت **تفادلا بينهما** منصوب
على انه مفعول له مع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذى
هو من الشروط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا **اذ الفعل اثقل**
المناسب ان يقول ثقيل وتتمة التعليل ان الاسم خفيف والتاء
المتحركة ثقيلة والساكنة خفيفة فاعطى الثقيل للخفيف والخفيف
للثقيل **وزادوا الفا** اى فى مثنى المذكر **وواوا** اى فى جمعه
كنظرا ونصروا **اعلامه** منصوب على انه مفعول مطلق لانه
بمعنى دلالة او نعت لانه بمعنى دليل او بدل فان قلت الالف
والواو نفس الفاعل المثنى والمجموع لا علامة منه كما قال قلت المراد
بالفاعل فى كلامه الذات الفاعلة ولذا وصف بالاثنين والجماعة
والفاعل الصناعى علامة له ودليل عليه **من نضرب نصر**
من بيانية لهذا المذكور فتضريف بمعنى مصرفات وفى كون
الفعل المقرون بعلامة تانيث او ضمير فاعل من مصرفات المجرد
منهما نظر اذ الفعل باق بحروفه وهيئته ومعناه وان تغير

الدال على الذات

[illegible]

الدال على الذات الفاعلة فالتعبير فى الفاعل لا فى المشدد فتأمل
وفعلل مفعول فسر فان قلت لا يصح كون فعلل مفسرا
على مصرفات نصر فالصواب ان يفسر هذا فى المبنى بنصر لا بمصرفاته
قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اى مصرفات فعلل بقرينة السياق
اقشعرن انفك الادغام فيه وفيما بعده من الامثلة لسكون الراء
المدغم فيها التاء ما اتصل به وسكون العين بعد فتحها فيه قلت
اذا كان اصل اقشعر كاحرنجم كما هو احد القولين السابقين
فوجهه الرجوع الى الاصل عند عدم الادغام الذى كان سببا
فى الخروج عنه وان كان ناصله هو هيئته الحاصلة عند الادغام
ففيه اشكال **اذا كانت اولا تكتب على صورة الالف** قدم
الظرف على عامله لافادة الاختصاص فان قلت لا يصح قصر
كتابتها بالالف بصورة الالف على وقت كونها اولا لثبوتها
وقت كونها حشوا او طرفا كقرأ قلت المعـ هو المراد كتابتها
بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب ادعن المطرد بصدد
غالبا تقدكما يقال اذا وقعت حشوا او طرفا فقد تكتب بصورة الالف
كامر وقد تكتب بصورة الواو والياء كيؤمن وبئس **ويقال لها
الف** الواو للاستئناف لا للعطف على تكتب لئلا يشاركه
فى الاختصاص بالظرف لما صرح به الشارح فى مطوله ومختصره
فى باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه قيد
فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه **فالليّنة تسمى الفا** ان
قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشى الى نفسه وغيره وحاصله
تقسيم الالف الى الالف والهمزة قلت ممنوع بل من تقسيم الشى الى
قسمين مغايرين للمقسم احدهما يسمى باسمه على طريق الاشتراك
اللفظى **لان الامر فرع عليه** قدم ان مذهب البصريين
ان الامر اصل ماخوذ منه لا ابتدا من المصدر **لاستغنائهما منه**

وقد يعترض على هذا باسمي الفاعل والمفعول بمعنى الماضي كانا ضارب
زيد امس او مضروبه امس اذ لا يجوز دعوى اسمائهما من المضارع
لوجوب موافقة المشتق للمشتق منه في معناه احدى الزوائد
جمع لازائد بدليل احدى الاربع وقد مر ان المراد بالاحدى صرح بان
الحرف مذكر ومؤنث فرقا بينه وبين الماضي فقد يرد عليه ان الفرق
بينهما غير حاصل بين الماضي المبدو بهمزة وصل ومضارعه
المبدو بهمزة المتكلم لانه موخر بالزمان الباء تحتمل الظرفية
لان معناه متاخر في الزمان عن الماضي والسببية اي لان الفعل
موخر بسبب تاخر الزمان الذي هو جزء مدلوله عن الماضي واحترز
به عن التقدم بالرتبة فانه ثابت للمصدر لانا نعني
به الهمزة وقد يدفع هذه العبارة بان الهمزة ادنته لا يندفع عن الايراد
فالهمزة للمتكلم وحده هذه العبارة توجب صدق حد الضمير بما وضع
لمتكلم او مخاطب او غائب على احرف المضارعة فالصواب ان يقال
الهمزة مثله للمتكلم مع الانفراد وهكذا اذا كان معه غيره يعني
ان غيره مصاحب اي مشارك له في مدلول الفعل المبدو بالنون
او قدر انه مشارك له في التكلم كما قيل لكون هذا اسهل
اذ الخطاب قرينة معنوية تميز المخاطب عن غيره غالبا وقد يقع
اللبس كما تقول تحصنت زينب لمن سالك عن موت امه منك
تعيش بالتاء الفوقانية ويوحد الفرق بالواو والنون جواب عن
سؤال تقديره لم لم يجعلوا جمع الغائبة بالتاء الفوقية فرقا بينه
وبين الجمع المذكر الغائب كما في المفردة والمثناة وتقدير الجواب
ان الجمع يلحقه مع كل واحد من الذكور والاناث علامة تميزه
عن الاخر بخلاف المفردة والمثناة والمراد بها اخر من صيغتي
طرفي الماضي والمستقبل لكون الزمان لا يستقر اجزاؤه ولا يجتمع
منها جزءان فصاعدا وفي هذا الكلام مناقشة اذ لابد من اعتبار

الجزء الحاضر في مدلول الحال بل هو الاصل وغيره بطريق الانضمام
اليه والمراد به اي بالاستقبال بمعنى المستقبل لا بالمعنى المصدري
بعد زمانك الذي انت فيه لو قال بعد الحال لكان احسن
لان الزمان الذي انت فيه جزء حاضر من مسمى الحال لانه
مستقبل لان الفعل الذي يستعمل لاستقبال الزمان الذي هو
مدلول له كما يقال في الفعل اللفظي الماضي لمضي الزمان الذي هو
مدلوله كما مر يسمى الفعل اللفظي بالماضي لاتصاف زمانه بكونه
مضى فكذلك فناسب ان يسمى الفعل اللفظي بالمستقبل بكسر الباء
لكون زمانه مستقبله اذ الشيء الذي يسند اليه المضي هو الذي
يسند اليه الاستقبال ان الزمان يستقبله بالتاء المثناة الفوقية
مسندا الى المخاطب والهاء عائدة على الزمان كان الزمان قال في نفسه
وانت ذاهب اليه والاستقبال نسبة الى الاثنين دون القادر وقد
قيل بل يستقبله بالمثناة التحتية مسندا الى ضمير الزمان والهاء عائدة
على الفعل اي لان الزمان يستقبل الفعل وهو فاسد لان المراد
بالفعل ان كان الحدث فهو مظروف في الزمان وان بانيانه
وان كان اللفظ فلا يجامع الزمان المستقبل فان قلت بل هو المراد
وما وصفت به فساده هو الحزازة التي اشار اليها بعد قلت
الحزازة ضعف لا يمنع الصحة لا ضعف يوجب الفساد اطلاقه كل
مشترك اشتراكا لفظيا على افراده هو انه مع القرينة تعين ما
دلت عليه وبدونها يكون محتملا منهما هذا هو المسطور
في كتبهم ولكن يتبادر الفهم الى الحال دون الاستقبال
عند الاطلاق اي اطلاق اللفظ اي التلفظ به من غير قرينة
تنبئ عن كونه اصلا اي حقيقة في الحال فقط اذ لو كان محتملا لم
يتبادر الى شيء منهما بدون القرينة ولو كان اصلا في الاستقبال
فقط لكان هو الذي يتبادر الى الفهم عند ذلك وهم يكسرون

اى غير المجانسين ولا ينطبق التعريف على ذلك فيه نظر اذ الفتح هو الا
الاصل عند كل احد والكسر عند هولاء عارض لغرض المجانسة
بين الحركة والمتحرك فلانه لو فتح في يكرم مثلا يعني لو فتح
في مضارع افعل مع حذف همزة افعل من المضارع لم يبق
غير حرف المضارعة مع ثلاثة اصول لم يدر اهو مضارع
فعل استعمل ام لا ام مضارع افعل مجرد وفا منه الهمزة
بخلاف ساير ابواب الرباعي وهو فعلل وفاعل وفعل بالتضعيف
فانه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد
لاشتمال مضارعه على الحرف المزيد فقوله ويقال صوابه وقيل
يكرم بفتح الرا وغيره لم يعلم انه مضارع اى امضارع
المجرد وهو كرم بفتح الرا وغيره وان لم يستعمل ام المزيد فيه
والاحسن ام مضارع المزيد وهو اكرم فحذف همزته من المضارع
فقول بعضهم فيه نظر لان مضارع المجرد مضموم العين وهم
ومضارع المزيد مكسوره والصواب التمثيل باضرب وهم
فاحش فليتامل مجازا اى مجازا مرسلا وبعضهم منه انه
على الاول ليس مجازا اى مرسلا وهو كذلك بل هو مجاز بالنقصان
مثل واسأل القرية فتامل والباقي التعدية بان تكون
للملابسة يكون صورة الباقي الملابس لماسأل ان يكون
بصورة الباقي اى ملتبسا بها اذ الصورة هيئة اللفظ فيكون
من باب القلب اى لاقتضائه ان الثاني مجزوم حقيقة وانه
صورة الباقي لا الباقي نفسه والواقع عكسه اى ان الثاني
هو الباقي نفسه وانه بصورة المجزوم لا انه المجزوم وهذا هو
معنى التركيب الذى ادعاه انه مقلوب عنه لانه حال
من الباقي هذا توجيه رابع عن التوجيهات الثلاثة السابقة
ولا يخفى انسقاط الجار عن الكلام بمراعاة هذا التوجيه فانا قلنا

انه غيرها

انه غيرها الا اقتضا قوله فيما سبق لان صورة الباقي ليست مجزومة
بل مثل المجزوم وان مجزوما حال من صورة وكذا اقتضيه عطف
قوله او يقال على يقال في قوله بتوجيهه ان يقال واما قوله
مجزوما مفعول ثان فالامر فيه اظهر او لانه وصف للفعل
هذا جواب عن التذكير على الوجهين الاولين من الثلاثة المذكورة
اما على الاول فالتقدير عليه حال كون الصورة مثل فعل مجزوم
فحذف مثل ثم اقيم المضاف اليه مقامه ثم الموصوف واقيمت
صفته مقامه واما على الثاني فالتقدير حالة كونها فعلا مجزوما
اى معاملة معاملته واما الثالث من التوجيهات فمجزوم مستعمل
في معناه الحقيقي بدون تقدير لاضافة صورة اليه في التقدير
وانما اشتق من المضارع اى اشتق من المصدر بواسطة المضارع
كما مر صدر الكتاب لان الماضي لا يومر به اى لا يطلب
به بخلاف المضارع فانه عند اقترانه بلام الامر فصح اشتقاقه
منه المقتضي لنقل حروف الاصل ومعناه الى الفرع فان كان
ما بعد حرف المضارعة بشرط ان يكون بالبا له حقيقيا وتقديرا
ليخرج نحو تعد ساكنا اى سكونا لفظا او تقديرا ليخرج نحو
تقوم بيع وبرد فتامل مزيدا في اوله همزة وصل مكسورة
ان قيل ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من تاخذ وتاكل و
تامر قيل لا حاجة فيها همزة وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة
الفعل فحذفت الثانية تخفيفا ثم الاولى لاستغنى عنها التي هي
اعدل اى معتدلة بين الضمة التي هي في غاية الثقل والفتحة
التي هي في غاية الخفة فالتفضيل غير مراد من صيغته لانها
توصل الى النطق بالساكن بمعنى ان الوصل في همزة وصل اسم مصدر
بمعنى التوصل او مصدر بمعنى الوصول وقد يعلل بانها تسقط
وصلا دون همزة القطع الا انه اضافة شيء الى حاله او صفته

يقتضي وجوده عند وجودها وهذه ليست كذلك **منه**
اي من الماضي او من المضارع في هذه العبارة حزازة وتصحيحها على ما فيها
ان من متعلقه باستقر حال من غير المضارع **مضموما مقتضيا**
اي اذا كان اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزي
لا عارضا كامشوا **ونحو اهمز اكرم** ظاهره يوهم انه
جواب عما يرد على قوله سابقا مكسورة فقط دون قوله همزة
وصل فلو قال وانوا همزة اكرم لسلم من هذا الايهام **في موضع**
الحال نعت ثان لفعل **اذا اجتمع تاآن** احترازا من النونين
فان المخفف فيهما بحذف احدهما قليل كقراءة بعضهم ونزل
الملائكة بضم اللام وفتح التاء الملائكة وكقراءة نحي المومنين
بسكون التاء **في اول مضارع** احترازا من الماضي نحو تتبع وتتابع
فانه لا يجوز كذلك بل الجائز المخفف بادغام اولاهما وصلا
وابتدا واجتلاب همزة الوصل **ولم يمكن الادغام لرفضهم الابتدا**
بالساكن هذا يخالف ما حكي عن ابن مالك وابنه من ان ظاهر
كلامهما ان هذا النوع مما يجوز فيه الادغام في غير وصل ويجوز
اجتلاب همزة وصل فقالا في تتجلى يجوز ان يقال اتجلى قال ابن
هشام لم يلحق اسم همزة وصل في اول المضارع وانما يدغم هذا
النوع في دون الابتدا **كما تقول انت تجب** انما قال انت
دفعا لتوهم ان تجب ماض وما بعده افعال ماضية **لا مدغم**
في غيرها اي في غير حرفي التصغير وانما يدغم بعضها في بعض
نحو فان سالم وليس المراد ان شيا منها لا يدغم في غيره لفساده
ومخالفته النقل **وضعف الحج** هكذا في النسخة التي بيدي
بالطا المهملة المشددة وفي بعضها بالضاد فيلزم التكرار
مع اضرب وعلى الاولى فمورد بالاوجه الذي انه كثير وقليل
وضعيف **وكذلك مصروفاته** بصح عود الضمير على افتعل من الصلح

وماعطف

وماعطف وهو اولى من صنيع الشارح **والهرم** بسكون الراء
بنت فيه حمص **تذربه** لعله من اذراه الفاه **اذرا** بالذال
المعجمة المشددة وهو افتعال **اذ الطالب** تعليل لاستدعائهما الطلب
مراد له اي محبوب **فكان ذلك** اي طلب مراده **مقتضيا**
لتاكيده اي تاكيد ما هو مراد له فان قلت قوله لاستدعائهما
الطلب معناه لاقتضائهما الطلب والتاكيد يقتضي الطلب
وهو عكس قوله فكان ذلك مقتضيا لتاكيده فلا يصح تعليله
بذلك لمنافاته له قلت بل معنى الاستدعا الاستلزام اي لاستلزامهما
وجود الطلب ولا شك ان وجود الطلب معنى يقتضيه وجود
معنى اخر يستلزم وجود المعنى الاخر فيما مثل **العبر الموجود صفه**
كاشفه اذ المستقبل لا يكون حتى هو مستقبل الا غير موجود
فان قلت ما وجه تضعيف هذا القول المشار الى تضعيفه
بقيل قلت ورود التاكيد في النفي والشرط وغيرهما مما لا طلب
فيه **لان الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد فيه**
نظر اذ يمكن الاخبار بانه كان حاصلا في الماضي متصفا بالمعتبر
والتاكيد على ان لقايل ان يقول ليس معنى التاكيد وصفا لموكد
بالمبالغة والقوة بل معناه تقرير الحكم وتثبيته في ذهن المخاطب
فلا فرق بين الماضي وغيره **بالمستقبل الصرف** اي غير المشوب
بمعنى الطلب **لكونه** اي القسم **غالبا** منصوب على الظرف
اي في الغالب **على ما هو مطلوب** خبر كونه **بالمستقبل الصرف في**
قوله ربما اوفيت في علم • ترفعن ثوبي شمالات دعوى الاستقبال
في ترفعن والعلة في ربما غير صحيحة فيهما اما الاولى فلان ترفعن
حال من فاعل اوفيت وهو ماض لفظا ومعنى قاله ابن هشام
في فصل ربما من المغني والحال قيد في عاملها اي مقيد لوقت
حصوله واما الثانية فلنص ابن هشام ايضا في ذلك بان ربما

للتكثير بقرينة الافتخار **في جميع الافعال الا فيما** اشار الى ان
المستثنى لا يكون الا بعضه المستثنى منه واقترانه هنا بفي مانع
من كونه من الفعل في قوله ويلحق الفعل وان صح معناه وليس
الاستثنا من المقدر المذكور بعدهما الا انه لا يكون الا في النفي بل
المستثنى منه محذوف لقرينة **اي سيفرد** حاصله ان الاختصاص
له معنيان احدهما انفراد شيء من امثاله بحكم وهو بهذا المعنى
ثابت للنون الثقيلة دون فعل الاثنين وجماعة النسا والثاني
عدم عموم معنى شيء فاكثر وهو بهذا المعنى وصف للفعل المذكور
لا للنون الثقيلة اذ هي عامة في الفعل المذكور وغيره فقائل ما
قيل انما فهم منه المعنى الثاني فحكم بخطا عبارة المصنف لاقتضائها
على ما عدم عموم الثقيلة للافعال فقوله **اي لا يعم** يلتبس من هذا
القائل بمعنى الاختصاص عنده بعدم العموم وقوله **لان الثقيلة**
٢ تعليل لمحذوف تقديره لا ان تقول ما عبر به فتامل ذلك
بان كل ذلك من الشواذ الاشارة لما وقع في بعض العبارة
واما ما ذكر قبله فقد صرح بانه قياس مطرد فالجواب المذكور
جزئي لا كلي **فان قلت لم يجر في الدار وقالوا ادارانا** فاعل
لم يجر هو لفظ في الدار والمعنى لم يجز قوله في الدار باثبات
اليا من في وقالوا ادارانا باثبات الواو ومن قالوا مع ان الاول
حرف مد والثاني مدغم فاجاب بان الشرط في الجواز موجود
ولا يلزم من وجوده وجود المشروط على قياس ما مر في اي باي
وقد مر ما فيه فراجعه فان قلت اذا وجد الشرط فما الذي اقتضى
تخلف المشروط وهو الجواز قلت ثقل الكلمة باجتماع الكسرة
واليا مع السكونين في قولك في الدار واجتماع الضمة والواو
مع السكونين ايضا في قولك قالوا ادارانا والحاصل ان الجواز
مشروط بذلك يقتضي انتفا الجواز عند انتفائه لا وجوده عند

بلغ

وجوده

وجوده لما تقرر من ان تاثير الشرط في العدم والله تعالى اعلم
والفعل مع نون التاكيد يصير مبنيا هذا على قول مشى عليه ابن الحاجب
في كافيته واقره الرضي عليه واما على قول ابن مالك وغيره من
انه لا يبنى المضارع الا بمباشرة النون له فلا يجري فيه التعليل
المذكور لفصل الضماير بين الفعل والنون وهو مانع من البنا
والله تعالى اعلم **على ما ذكره المص** من انه لا بد ان يكون الاول
حرف مد والثاني مدغما فقط الا على ما ذكره الشارح من انه
ذلك او ان يكون الثاني موقوفا عليه او حرف تعريف دخلت
همزة الاستفهام **لكن قد ذكرنا انه لا يجب ان يجوز** اي ان التقا
الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه لان وجود الشرط
لا يلزمه وجود المشروط ولينظر هذا او في قوله فيما مضى
لم يجز في الدار وقالوا ادارانا بحث وهو ان اللازم من هذه
التراكيب عدم التقا الساكنين لا عدم جوازه الذي هو المشروط
الاول هو لا عم من الثاني اذ جواز الشي يجامع عدمه فتامل
فانه دقيق **ولكونه اخف** اي من حذف الالف لان فيه
انتقالا من الاخف وهو الفتح الى الاثقل وهو الكسر ومع
حذف الواو واليا ينتقل من الاثقل وهو الضم الى الاخف
وهو الفتح **وهنا موضع تامل** استعمال هنا غير ظرف بل
مبتدا مرفوع المحل خبره موضع تامل ويجوز على بعد ان يكون
ظرفا خبرا مقدما وتامل اي تردد لان المثل يشعر
باشتراط الكلمة وتخصيص الحقيقة فيما سبق بالتعليل
بالتقا الساكنين على غير حده يشعر بعدم اشتراطه
الا اذا فتح ما قبلهما اذا منصوبة على الظرفية والاستثنا
مفرغ بتاويل يحذف بلا نبت اي لا تثبت الواو ولا اليا الا
اذا **واذا دخل لا الناهية فحذفت النون** اشارة الى ان حذف

النون للجازم الذي هو الناصبه قبل ورود التاكيد فلك
ينافي ما مر من ان الفعل الموكد بالنون مبني لان مقتضاه ان
عامل الاعراب انما دخل على الفعل موكدا والدليل على ما قاله
من ان النون الموكدة انما دخلت بعد حذف نون الاعراب
ان نون التاكيد لا يلحق الا ما فيه طلب او شبهه ولا يحصل
فيه الطلب الا بعد دخول وكذا قياس ما سياتي مما فيه
عامل جزم وقيل لتبلون قد دخل نون التوكيد وحذف
نون الاعراب اي لان الفعل حين دخول نون التاكيد عليه صار
مبنيا فحذفت نون الاعراب لا نتفا الاعراب التي هي علامة عليه
فلا يخالف هذا ما مر فتامل لانه لم يلحقه اي لان نون التاكيد
لم يلحق الفعل قبل دخول اما لما تقدم في اول البحث
من انه يشبه بالقسم نحو اما تفعلن في ان ما للتاكيد والله
اعلم حذف يا الضمير لغو الفتحة لغة طائيه الغرض
من ذكر هذه اللغة مقابلتها لقول المصنف فيما مر الا اذا
فتح ما قبلها فعلى هذه اللغة يقال ارضي في ارضين للمخاطبه
لمناسبه الضمير وفي نسخة لمناسبه الضمه والمراد على كلتيهما المناسبه
الواو والضمة لكونها اختها كما مر فتحوا النون في الجمع وكسروه
في المثنى اي ليكون ذلك فارقا في جميع الصور الا ان هذا الفرق
ايضا لا يظهر الا عند الاضافه وانه قد يدعى انه لا يحتاج
اليه في بعض الصور المذكورة في الشرح اذ الالتباس فيه يعلم
با فيحصل في المثنى بالف وفي الجمع با واحدة اذ الفه مفرده
نحو ضراب وضروب هذا النوع والنوع الذي بعده داخلان
في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعه واما عند النحويين فالنوع
الاول مشهور بامثلة المبالغة وامثلة التحويل والثاني يعبرون
عنه بفعل بمعنى مفعول او فاعل وهما خارجان عن اسم الفاعل

والمفعول

والمفعول واما الصفة المشبهة فالامر فيها اظهر لفظا منصوب
على التمييز فان قلت مما ذا قلت اما محول عن الفاعل بالقائم
والاصل لان القائم لفظه مقام ~~الفعل~~ الفاعل واما مميز عن المفرد
المقدر والاصل لان القائم لفظه مقام الفاعل واما مميز
عن المفرد المقدر والاصل لان القائم قياما مثل قيام الفاعل
لفظا والمراد باللفظ على هذه الاحكام اللفظيه من حيث هو
هو يصح في الضمير الاول ان يعود على القائم مقام الفاعل
وفي الثاني ان يعود على الجار والمجرور وان يعود اما على الجار
والمجرور لكن الاول باعتبار وصفه اي من حيث ان الذات
المسماة بالجار والمجرور موصوفه بكونها جارا ومجرورا وهذا
عندي اظهر وادق واحترز به من حيث هو مسند اليه
المرور في المعنى فان ذلك هو المجرور فقط وهو مونث ومثنى
ومجموع ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه فاسم كان ضمير عايد
على كل اولئك المشار به الى السمع والبصر وعند غير صاحب
الكشاف اسمها ضمير عايد على المكلف وفاعل مسئولا
ضمير مثله وعنه فضله وانما قال ظاهر لاحتمال ان يكون
التقديم اخرجه عن كونه فاعله وصار الفاعل ضمير السوال
اي يفعل سوال عنه امر كلي اي حكم متعلق بكلي منطبق
على جزئيات اي منطبق موضوعه على جزئيات فاسناد الانطباق
اليه مجازا المضمومة مطلقا في اسم الفاعل والمفعول
كان حرف مضموما او مفتوحا كمنطلق في اكثر فعله اي
فعل اسم الفاعل ~~والمفعول~~ وهو اي فعله المبني للفاعل
وتقييد الكسر بالاكثر للاحتراز عن اقله فان ما قبل اخره
مفتوح كيتدحرج الفج فهو ملفج قال في الصحاح
الفج الرجل اي افلس فهو ملفج بفتح الفا مثل احصن فهو محصن

واشهب فهو مشهب فهذه الثلاثة بالفتح جاءت نوادر اسهى
وقد يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة به اسم مفعول
من فعل لم ينطق به في غير محصن ومن احصنت المراة زوجها
في محصن **فهو عاشب** قال في الصحاح تقول بلد عاشب ولا
يقال في ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت العشب انتهى **وادرس**
فهو وارس قال في الصحاح الورس نبت اصفر يكون باليمن
يتخذ منه الغمرة للوجه ومنه تقول ورست المكان واورس
الرمث اي اصفر ورقه بعد الادراك فصار عليه مثل الملا
الصفر فهو وارس اي ذو ورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
والرمث بالكسر مرعى من مراعي الابل وهو من الحمض
وايفع الغلام فهو يافع في الصحاح ايفع الغلام اي ارتفع فهو
يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر انتهى **سيبويه** حجر عن
قوله فان لفظ يتاوله بالفاظ **والجار والمجرور شرط لا شطر** والاول
خارج عن الماهية والثاني داخل فيها **فقد جاءت** جواب شرط
مقدر تقديره ومهما يكن من شيء فقد جاءت اذ فرغنا من السالم
ان نشرع **فيجعل** ذكر الشيء والمراد مع المزيد عليه ويفهم منه
ان ضعف الشيء مثله كما تقول بعض الفقهاء اذ معنى ضعفته
جعلته ضعفا او اضعافا اي مثله او مثلا او اكثر كاضعفته
وضاعفته فتامل **لانه يسمع فيه صوت مستغيث** ظاهر
هذا التعليل يقتضي تسميته حال الناس فيه بالصم فاستعير
لهذه الحال اسم الصم واسند اليهم ثم اسند الى الشهر الذي هو
ظرفه على سبيل التجوز في الاسناد مبالغة فلا يكون التسمية
بذلك لمعنى الشدة الذي هو بصدد اثباتها ويحتمل ان تكون
تلك التسمية لشدة الشهوة وقوته حتى كانه لا يحصل فيه
اختلاج ولا تخلخل فيكون من المعنى المقصود اثباته ولو

اخر قوله

اخر قوله لانه من الاشهر الحرم عن قوله سلاح لكان اظهر
ولا يسمع فيه حركة قتال جعل الحركة من المسموعات وهي من
المرئيات قطعا فيه تجوز والمراد لا يسمع فيه صوت ناشئ
عن حركة قتال **فاسكنت الاولى** بعد نقل الفتحة منها الى اعدالى
الساكن قبلها **من الثلاثي حال** صاحبها هو وفي مجي الحال
من المبتدا تنازع وظاهر كلام الشارح في بحث الجملة الحالية
من باب الفصل والوصل من المختصر والمطول منه وكذا مجيئها
من خبر المبتدا **اسم مفعول** اي توسعا واصله كما يدل
عليه ما سنذكره مطابق فيه ثم تاخذ حرف الجار توسعا او
او وصل الوصف اليه بنفسه فارتفع الضمير به واستتر فصار
اسم مفعول **من المطابقة** اي مصدر قولك طابقت بين الشيئين
اي اوقعت المطابقة اي الموافقة بينهما لا قولك طابق الشيء الشيء
اي وافقه لان اسم مفعول هذا اوقعت الموافقة له مع شيء اخر
منفصل عنه ومضاعف الرباعي وقعت فيه المطابقة بين
حروفه لا انها وقعت له مع لفظ اخر ويدل على ما قلنا قوله
تقول طابقت بين الشيئين وقوله وقد طوبق فيه الفاء والفا
واللام الاولى الى ان قوله الفاء واللام اصله بين الفا واللام على
طريقة قوله طابقت بين الشيئين الى انه حذف الظرف وهو
بين واوصل الفعل الى المضاف اليه توسعا فتامل **وقد طوبق**
فيه الفاء واللام الاولى الجاري على سنن قوله ويقال طابقت
بين الشيئين ان تقول طوبق فيه بين الفا واللام **ويجوز في**
مصدره اي المضاعف بدليل قوله بحثه في الصحيح والتعبير
بالصحيح اشارة الى انه مرادف للسالم **اشارة الى انه يسمى**
الاصم ايضا فيه شيء لجواز ان يكون قوله ايضا لانه
مسمى بالمضاعف **اجتماع المثلين** قد يمنع حصول اصل اجتماعهما

فى مضاعف الرباعى فضلا عن كونه مرتين اذ الاجتماع ليس هو
وجودهما فى الكلمة على اى وجه كان بل على وجه سالبهما
عن فصل **مثلها** اى مثل المعتلة وهو بدل او حال **وهو ان
تجعل حرفا موضع حرف اخر** فى قوله موضع حرف اشارة الى ما
فرق به بعضهم بين الابدال والتعويض من ان البدل لا يكون
الا فى موضع المبدل منه والعوض يكون فى غير العوض منه
كتاء عدة وهمزة ابن وبا سم صرح قال ولا تقال فى هذا البدال
الاعم قلنا وفى قوله حرف فى الموضعين اشارة الى ما فرق به
هذا البعض بين الابدال والقلب من ان القلب يختص بحرف العلة
والابدال يكون فيها وفى الحروف الصحيحة قال فالابدال الاعم
والقلب اخص والشارح تبع فى هذا الحد ابن الحاجب لقوله
فى شافيته الابدال جعل حرف مكان حرف غيره قال الجاربردى
فقوله مكان حرف ولم يقل جعل حرف عوضا عن حرف فى
غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة ولا يسمى
ذلك بدلا الا تجوزا وقوله غيره احترازا عن رد المحذوف فى
مثل اب واخ واست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوى و
اخوى واستهى بردلامها وجعلها فى مكانها فيصدق حينئذ
انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف
غيره بل هو حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج
نحو اخت وست عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيهما عوض عن
المحذوف لكن بالحقيقة فى مكانه فان المراد بكونه فى
مكانه ان يكون العوض فان كان الاصل فاء كما فى اجوه و
عينا ان كان الاصل عينا كما فى قال ولاما ان كان لاما كما فى
ما وزائدا دالا على المعنى المقصود اذا كان الاصل كذلك
كما فى عالم بالهمزة فى عالم بالالف ومعلوم الا ان تاء اخت

ويبن

وبينه ليس كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه ادخل
فيه مثل اظّلم واصله اظطلم المثلم جعل الطاء مكان تاء الافتعال
لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا لما ستعرف ان الطاء ليس من
حروف الابدال فكان يجب عليه ان يزيد قيدا اخر وهو ان تقول
للادغام فجوابه ان المصنف لما بين حروف الابدال علم ان المراد
بحرف الابدال فى قوله جعل حرف مكان حرف احدى تلك الحروف
فكانه قال الابدال جعل حرف من حروف انصت يوما جد طاه زل
مكان حرف غيره فكانه قال الابدال جعل فيستقيم حينئذ ولا يحد
انتهى **والحروف التى تجعل منها حرف موضع حرف اخر** اى جعله
شائعا لغير الادغام فان الشاذ النادر قد يكون فى غير هذه
والمراد به الادغام يكون فى جميع حروف المعجم الا الالف كذا
قال الرادى وفى الجاربردى ان جميع الحروف غير حروف صوبى
مشفر يبدل لارادة الادغام والباء والواو والميم وان كان من
حروف صوبى مشفر فهى من حروف الابدال انتهى واما الابدال
الشائع لغير الادغام ففيه كثير اكثر ما قيل به اثنان وعشرون
حرفا جمعها فى التسهيل بقوله لجد صرف شكس امن طى ثوب عزته
واقتصر الشارح هنا تبعا لابن الحاجب والجاربردى وغيرهما
على اربعة عشر حرفا جمعها قوله **انصت يوم جد طاه زل**
فانصت فعل من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية
وجد مرفوع مبتدا او طابخ او مضاف اليه وهو علم رجل
وزل فعل ماض من الزلل فاعله ضمير مستتر عائد على جد و
جملة زل خبر جد والجملة منهما فى محل جر باضافة يوم اليها
فكل منها بدل من عدة حروف فالهمزة تبدل من سبعة
حروف الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء المعجمة والعين
نحو اوكساوارد وماوانابت كروصرا اى صرح وكانه اى

رغبه والنون تبدل من ثلثه احرف اللام والميم والهمزة نحو
لعن اى لعل واسنود ماتن اى قابم وصبعاى والصاد تبدل
من السين نحو صراط والتا تبدل من سته الطا والدال والواو
والثاء والصاد والسين نحو فشاط وناقة تربوت اى دون
من الدوس وتراث وسبت ولصت اى لص وحت والبا
تبدل من ثمانيه عشر حرفا الالف نحو دينبى والواو
نحو اعرنت والهمزة نحو سير والهاء نحو دهدنت والسين نحو
سادى والبا نحو الاتقصت الطلمى زالى والراء نحو قيراط
والنون نحو اناسى والصاد نحو قصت اظفارى والضاد نحو
تعضى البازى واللام نحو املت والميم نحو انمت اى انمت
والعين نحو صعادى والدال نحو تصديه والثانى اسصلب والثا
فى الثالث والجيم نحو شبى اى شجر والكاف نحو مكاكى والواو
تبدل من ثلثه احرف الالف نحو صورب والبا نحو موقن
والهمزة نحو مومن والميم تبدل من اربعة احرف الواو نحو فم والنون
نحو البنام اى البنان والبا نحو ما زال راتما على كذا اى راتبا
والجيم تبدل من اليا مخففة ومشدده كقوله محج والدال
تبدل من اربعه احرف التا فى الافتعال مما فاوه دال او ذال
او زاى او جيم نحو ادمعوا والطا نحوه المراد فى المرطا لمكان
ترطح ول السرج والذال نحو ذكر فى دكر جمع ذكره والطا تبدل
من حرفين التا فى الافتعال بعد حروف الاطباق والدال نحو
مط الحرف اى مد والالف تبدل من اربعه احرف اليا نحو
باع والتا نحو قال والهمزة نحو كاس والنون الخفيفه نحو لنسفعا
والهاء تبدل من خمسه احرف الهمزة نحو هال والالف نحو مرهنه
والواو نحو ياهناه والياء نحو هذه على وجه والتاء نحو طلحه
وقفا والزاى تبدل من حرفين السين نحو يزدل اى يستدل والصاد

نحو ترد

نحو تردق اى تصدق واللام تبدل من حرفين نحو اصيلال
والصاد نحو الطجع اى نحو ذلك فقول الشارح من عده حروف
ينقض عمومه بالصاد المهملة كما مر يعنى ان اصله امللت
اشارة الى ان قوله يعنى املت لا يقتضى انه اصله لجواز ان
يكون اصلين متفقى المعنى نحو دهدنت اى دهدهت الحجر اى دحرجته
وصهصيت اى صهصهت اى قلت له صه صه فمن البه
شوش التشويش بالتحريك النظر بموخر العين بكسر او تغيظا ومن
خفى الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحذف من حروفه
الاصلية من امثلة المضاعف ان يسكن الحرف الاول
اسكان الحرف الاول شرط للادغام لا شطر منه لحلول الفاصل
وهو الحركة هذا بنا على ان الحركة عقيب الحرف لا معه يسكن
عند ادغامه فيه اشارة الى ما قلنا من ان الاسكان شرط
لا شطر وهو من باب الافعال كالاقشعرار فهو من مزيد
الثلاثى ملحق بالمزيد من الرباعى وهو الاقشعرار فوزنه فى الاصل
افعلال ثم بعد الالحاق افعلل وما بقى من ابواب مزيد الثلاثى
فبعضه لم يجئ منه المضاعف كما فى فوعل وافعنلل وافعلى
وفى قولهما حتى اشارة الى جواز المجئ من كل باب وان تخلف
بعد الوضع او ضمه فعل الاسى وكذا قوله او ضمة فعل
جماعه الذكور يحتمل ان يكون ماضيا مبنيا للمجهول وان
يكون امرا وعليه اقتصر الشارح من المزيد فيه مطلقا
ماضيا او مضارعا او امرا او من المضارع اى مطاوع الثلاثى
المجرد واما ماضيه وامره فهما المذكوران فى المتن وغير ذلك
كالماضى المجهول وضبب البلد اذا كثر ضبابها بكسر الضاد
جمع ضب وبفتحها دويبه معروفه فى الصحاح ضبب البلد
واضب ايضا اذا كثرت ضبابه ولا يجئ فى ضبابها فتح الضاد

على انه جمع ضبابة اى سحابة تغشى الارض كالدخان لان
فعله اضب بالالف لا غير قال في الصحاح تقول اضب يومنا
وتانيث الملدى في عبارة الشارح بتاويل القرية كالخطاب
ادخال الكاف مع استيفا انواع الضمير المذكور فيه شيء
ونونه اى نون المتكلم فيه تجوز اذ الضمير هو كلمة نا
لا النون وحدها مطلقا في الماضي والمضارع والامر وهو
قيد في نون جماعات الاناث ماضيا كان او غيره حال
اعني كان ومعمولها من فعل في قوله فيما مر في كل فعل
اتصل به الى اخره نحو مددت اى نحو قوله ومددت
اى مددتن ولو اسقط الشارح الفاسين من التعداد لكان اظهر
وهذا جواب الشرط اى اسم الشرط بالضم والفتح او الكسر
لا وجه لما في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسر باو بل على
اسكان الاول قد يقال بل لا يتوقف الا على اسكان احد حروفه
الباقية ولا معنى لاول المثلين لذلك لا اشعر بذلك اى
بالواحدة الغائبة فان كان اسم الفاعل والمفعول من
الابواب المذكورة في قوله فيما مر نحو مد الى قوله وتماد
يتماد نحو اى الادغام ولا حاجة الى التقييد بان يقال
ما لم يتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك اذ الضمير المذكور
لا يتصل بالاسماء خلاف الافعال والا اى وان لم يكن من
٢ الابواب المذكورة بل من الابواب التي جا فيها التضعيف ولا
سبيل الى الادغام كما في تمدد فهو متمدد امتنع اى الادغام
لما مر لما له من الاقسام والابحاث ما ليس للمهموز ما الاولى
تحتمل الزيادة فقوله من الاقسام بيان لما الثانية وتحتمل
ان يكون موصولا اسميا فالثانية بدل او نكرة بمعنى شيئا
منصوبة على الحال ومن الاقسام بيان لاحدهما فكانه

بكماله

اى ما له من الاقسام تحرك نفس السامع اى السامع لانه
له اقساما وابحاثا ليست للمهموز في طلبه اى طلب ما له
من الاقسام المذكورة والاظهر طلب المعتل من حيث ابحاثه واقسامه
وان اشتمل من اصوله حرفا علة لخروج اللفيف ان
احدهما حرف علة يعنى ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد
اصوله حرف علة وهو عين صدق التعريف ضرورة لان
الواحد جز مما فوقه وتحقق الجز لازم لتحقق الكل فصدقه
لازم لصدقه بالضرورة وقد يرد بان ذات الواحد هو الجز واللازم
بجمعه لتحقق ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف
الوحدة اى الانفراد وذلك غير جز لما فوقه ولا لازم له بل
مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة باعتبار واحد ومن
ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه وفي غيره لا يقال الواحد
ليس بعدد لانا نقول التحقيق انه عدد ولئن سلم فمفهومه
معتبر وكونه لا يسمى عددا مبحث اخر خارج لا يتوقف عليه
اعتبار المفهوم لان اعتبارها فيما يعتبر فيه للدليل الدال
على الاعتبار في المسمى سوا اسمى باسم الخاص به ام لا الا ترى
ان الدليل دل على اعتبار المفهومية في الشرط منه في الكمية ان
جبنتي سوا اسمى شرطا او لا ثم ولا يبس في هذا المقام ما نصوا
عليه من الشي قد يوجب بشرط شي او بشرط او لا بشرط شي والفرق
بينهما غير يسير وحقيقة العلة اى معناها الحقيقي لغة او ما هيتها
المتحققة في الخارج بحسب اللغة وبذلك اى بان الهمزة ليست من
حروف العلة الذى هو مذهب الجمهور فالاشارة راجعة الى
قوله خلافه فلا علينا ان نشير اليه اسم لا محذوف اى لا
باس علينا في ان نشير اليه وليس قوله ان نشير اليه مبتدا وعلينا
خبره لتكون المراد ان الاشارة اليه ليست واجبة علينا الوجهين

احدهما انه وجوب تكرار لاح وهو منتف بقوله وهو ان الجرى
لا تسمى حروف المد واللين اى لا تسمى حروف المد ولا حروف
اللين وهذه اى حروف العلة المتحركة فى غير الالف هو الواو
واليا فان قلت هذه اشارة على ما قلت الى جميع هو حروف
العلة وغير الالف محصور فانه فكيف يخبر عنها بالعين مع عدم المطابقة
قلت الجمع فى هذه باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق
فى افراد الواو وحدها فضلا عن افرادها وافراد اليا فتامل
والسر فى قوله فى غير دون قوله غير الالف ان اثباتها يفيد ان
الغير يكون تارة حروف علة فقط وتارة غير حروف العلة
فقط واسقاطها يفيد انه لا يكون الاحروف علة فقط لانها
تخرج فى لين من غير خشونة اللين صفة تقتضى قبول الغمز الى داخل
وتقابله الصلابة والخشونة صفة مبداها عدم استواء الاجزاء
فى الوضع وتقابلها الملاسة وهما حقيقة من صفات الاجسام
واستعمل الشارح الخشونة هنا مقابلة للين فالمراد بها الصلابة
فقوله من خشونة تفسير اللين والمراد باللين تطويل الصوت
قاله الجاربردى فان قلت تعليل اللين باتساع المخرج يقتضى انها
حروف لين وان تحركت تعليل حصول اللين فيها بسبب السكون
باتساع المخرج يعنى ان سكونها اوجب فيها النيل لاتساع مخرجها
بخلاف غيرها فانه يضيق مخرجها لا يصير سكونها موجبا للين
لانضغاط الصوت المقتضى لصلابته واما اذا كانت متحركة
فلا لين لان الحركة توجب قوة صلابة الحرف وان اتسع مخرجه
فقوله لما انها اى حروف العلة ساكنة وكذا الضمير فى
مخرجها ولا بها فى هذا الكلام بحثان احدهما ان الواو مخرجه
الشفة فلا عمل للسان فيه ساكنا ولا متحركا والثانى انهم
نصبوا على انهم نصبوا على ان مخرج اللام اوسع المخارج حتى انه

لا لين

لا لين فيه متحركا ولا ساكنا وقد يجاب عن الاول بان السالبة
صادقة بسلب الموضوع او المراد باللسان المحل تغليبا وقد يجاب
عن الثانى بان انحراف اللسان فيه منع من لينه وتارة حرفى
لين ايضا وتارة حرفى مد ايضا زيادة ايضا لافادة انه
مع تسميته بما صاحبها تسمى بما قبلها وهذا فى امتناعه من ان يقول
فقط كما قال فى القسم الاول ونقل عن المصنف فى تسميتها
حروف المد واللين اى فى تسميتها بكل من حروف المد وحروف
اللين سوا كانت متحركة او ساكنة قبلها حركة من جنسها او لا
والتامل فى نصه وقال بعض الفضلاء فى شرح الهادى انما سميت
لينة وحروف المد وحروف اللين وساق هذا الكلام بعينه
وقال فى اخره الا ان الالف اشد امتدادا واستطالة اذ كان اوسع
مخرجا اى حين اذا كان احد حروف الاصول اسم كان
ضمير يعود على الالف واحد منصوب خبرها ومن العمل حال من حروف
الاصول بخلاف الاسماء غير المتمكنة يرد على عمومه ذا فى الاشارة
فانهم صرحوا بانها منقلبة عن واو وياء لان حروف العلة
فيه اما ان يكون متعددا اعلم ان ما تعدا ما فى نحو هذا التركيب
وهو ان يكون مؤول بالكون وهو معنى وقد وقع خبر عن
حرف وهو اسم عين ومن المعلوم وهو يمتنع ان يقع المعنى خبرا
عن العين الا بتاويل كما فى زيد عدل او رضى فيجب التاويل
فى نحو هذا التركيب اما فى المبتدا بان يقدر له مضاف محذوف
اولا ان حال حرف العلة اما كونه متعددا وهذا اوفق بمذهب
البصريين واما فى الخبر بان يؤول المصدر بمشتق اى لان
حروف العلة اما كائن متعددا وهذا اوفق بمذهب الكوفيين
وقريب من هذا ما ذكروه فى قوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى من دون الله اضافة لفظية بدليل صحة وقوعه

صفة للنكرة نحو هذا لفظ معتل الفا **في احتمال الحركات** اي
احتمال حروفه للحركات بخلاف الاجوف فان عينه لا تحتمل
الحركة لان تحركها مع فتح ما قبلها يوجب نقلها ولذا نقلب
الفا والناقص فان لامه لا تحتمل الحركة لما ذكر وانما احتملها
مع الف التثنية لان قلبها يوجب حذفها لالتقا الساكنين
على غير حده فيحصل اللبس بالمفرد **لما وقع بين اليا والكسرة
ثقل** اذ اليا في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين كسرتين
قبلها وكسر بعدها والواقع بين شيئين متضادين مستثقل
كالضمة الواقعة **بين الكسرتين** بل ما قيل **مع اعتلال فعلها** اي
مع اعلال فعلها اي تغيير حروف العلة فيه **واعلم ان مراده
المصنف بقوله يكون على فعلة** تقييد المصدر الذي حذف فاؤه
بقيد هو **يكون** ذلك المصدر **منها** اي من جنس المصدر
الذي **حذفت الواو من مضارعه** بان يكون المضارع المعتل الفا
على يفعل بكسر العين الا اذ المصدر لا تحذف فاؤه الا اذا
كان مضارعه يفعل المكسور العين لا غير كوجل يوجل ووضا
يوضؤ وضاءه لكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد واستغنى
عنه بقوله الذي يكون على فعلة بكسر الفا لافادته معناه
لان مصدر المعتل اذا لم يكن كذلك اي لم يكن
ليس على فعلة الا فيما المضارع منه على يفعل بحكم الاستقرا
والسمع **والوجهة اسم مصدر** قال السمين في اعرابه في قوله تعالى
ولكل وجهة قولان احدهما ويعزى للمبرد والفارسي انها اسم للمكان
المتوجه اليه وعلى هذا يكون اثبات الواو قياسا اذ هي
غير مصدر والثاني انها مصدر ويعزى للمازني وهو ظاهر كلام
سيبويه فانه قال بعد ذكر حذف الواو من المصادر
وقد اثبتوا فقالوا وجهة في الجهة وعلى هذا يكون اثبات

الواو

الواو شاذا منبها على ذلك الاصل المتروك في عدة ونحوها
والظاهر ان الذي سوغ اثبات الواو وان كانت مصدرا انها
مصدر جار على حذف الزوائد اذ الفعل المسموع من هذه المادة
توجه واتجه ومصدرهما التوجه والاتجاه ولم يسمع في
فعله وجه يجه كوعد يعد وان كان الموجب لحذف الواو
من عدة ونحوه الحمل على المضارع بوقوع الواو بين يا وكسرة
ولم يسمع مضارع يحمل مصدره عليه ولذلك قلت انه وجهة
مصدر على حذف الزوائد لتوجه واتجه انتهى اقول وهذا الاخير
الذي اختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر اذ اسم المصدر
هو المصدر الجاري على غير فعله فتامل **كان عليه ذكر حذفها
في الامر ايضا** ليكون قوله ويسلم في سائر تصاريفه سالما
من النقض **والنفي** كانه عبر به وبين الجحد بان الجحد في الماضي
وهذا في غيره هذا وبينهما في اللغة تغاير اذ الجحد نفي ما علم
ثبوته والنفي اعم **ويمكن ان يدفع بالعناية** بان يقال ان حذف
الواو استمر ليدل على ان الصحة اصلها الكسرة ولو اعيدت
لزال هذا الغرض **عطف قوله فيحذف** الصواب ان يقول
على قوله يحذف **اي والواو يثبت** لو قدر ذلك بقوله اي
ويثبت ليناسب الجملتان المتعاطفتان **وليس هذه من
لغة بني اسد** من لغتهم كسر حرف المضارعة حتى الياء اذا
كان بعدها يا اخرى فالمانع من ان واو يوجل قلبت يا تخفيفا
فجاز عندهم كسر اليا التي حرف مضارعة في الصحاح في وجل في
المستقبل منه اربع لغات يوجل وياجل وييجل بكسر اليا وكذلك
فيما اشبهه من المثال اذا كان لازما فمن قال ياجل جعل الواو
الفا لفتحة ما قبلها ومن قال ييجل بكسر اليا فهي لغة بني اسد فانهم يقولون
انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون اليا

في يعلم ومن قال يحل بناه على هذه اللغة ولكنه فتح الباء
كما فتحوها في يعلم انتهى قانت تراه صرح في الكسر بانه لغة بني
اسد **وعندك** هو بالقاف ثم العين المهملة ثم الياء التحتية ثم الدال
المهملة المضمومة هو عند العرب قسم منصوب بفعل القسم المحذوف
اى اقسم عليك بقعدك اى بالقاعد عندك الذى هو موضع
حديثك وسرك **سلاب** هذه اللفظة تقع في بعض النسخ وهي
بالتاء المثناة الفوقية واللام ثم الهمزة ثم الباء الموحدة التحتية
في الصحاح وائتلاب الامر استقام **ستغدير الابتداء بها**
ولذلك كتبت في نحو هذا اسدك بالالف **والوقف عليها** ولذلك
كتب زيدا بالالف لابدالها في الوقف من التنوين في جاء زيد ومررت
بزيد ترك الالف لعدم التنوين فيهما رفعا وجرا **لكن يرد
على المصنف** تقدم انه اشار الى جوابه بالعناية التي بيناها
فلا وجه لتكرير الايراد **لئلا يلزم خرم قاعدتهم** وهي
الواو لا تحذف من المفتوح ولا يصح تفسير القاعدة بقولهم تحذف
من يفعل بل المكسور العين اذ الحذف من المفتوح لا يحرم وجوب
الحذف من المكسور لعدم ما يفيد القصر على الكسر **فمن
لهم بهذا** اذ يقال استقر لكلامهم افادة العلم في الغالب
بان الحذف عليه الكسر والظن الغالب في غيره بانه مثله
والظن في مثله كاف **في يطا** اعلم ان ماضيه مكسور العين
فالوجه ان يقرن بيسع **فلم يحكم بانه في الاصل يفعل بكسر
العين** قد يقال حكم بذلك لاجل حذف الواو الذي اعلم انه لا
يكون غالبا الا مع الكسر وكسر عين الماضي لا ينافيه لورود ذلك
في المعتل الفاكثيرا كورث يرث وغير ذلك مما مر في اول الكتاب
وان كان شاذا اى خارجا عن القياس دون الاستعمال **فعلم**
اى ان المضارع فرع الماضي كما مر غير مرة فاذا سمع المضارع الذى

بلغ

هو فرع من وجود الماضي ولم يسمع الماضي علم من وجود الفرع
وجود الاصل ومن سماع الفرع دون الاصل اماتة الماضي اى
ترك استعماله مع كونه قد وقع وعطف قوله **وتركوا استعمالهما**
يبين انه المراد بقوله اماتوهما **اذا ما اسمنت ارضه** اى اسفله
والضمير للفرس **من سمائه** اى اعلاه **جرى وهو مودع** اى
متروك لا يحركه احد ولا يحثه **وواعد مصدق** بفتح الميم
والدال اى صدق فهو مصدر ميمي في الصحاح ويقال للرجل
الشجاع والفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اى
صادق الحملة وصادق الجري كانه ذو صدق فيما يعد
من ذلك انتهى **واصله ودع زيد** في الصحاح واصله ودع يدع
يدرة مثل وسعه يسعه وقد امت صدره انتهى ومقتضاه
ان ماضيه مكسور العين **وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر
بحث** لعل وجهه ان الضرورة هي الالجاء وايقاع مودع في البيت
لم يدع اليه وزن ولا قافية متروكا يفيد معناه ووزنه
فان كان الامر كذلك فجوابه ان الشعر مظنة الضرورة فان
تخلفت الماية ولو اورد هذا البحث في ودع لكان وجيها
لانه قرابه عروة ابن الزبير وابنه هشام وابو حيوة وابن
عبلة قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى **لكن ينبغي
ان يعيد لفظ الكتاب على الاول** الذى رايناه في النسخ كتابته
بالاسود من غير سطر بالاحمر وذلك وضع ما هو من الشرح
وهذا الكلام صريح في انه من المتن **اجاب بانه لم يحذف**
هذا الكلام يدل على سوق ما احاب من المتن كما يدل عليه ايضا
قوله وهذا في بعض النسخ وقوله حاشية الحنث بالمتن
لكن انما رايناه في النسخ بغير علامة المتن **في هذه اللغة**
التي يقلب الواو والياء الفا واحترز به من اللغة الاتية في المثنى

التي لا تقلب الياء تاء فانه لا يلزم فيها ذلك ولو قلبت الواو ياء
لا يجوز قلب الياء تاء اي لا يجوز ذلك في هذه اللغة لان
الياء التي تقلب فيها تاء هي الاصلية دون المنقلبة عن غيرها
~~لان هذه النسخة~~ اما في المنقلبة عن الهمزة كايتزر وايدرا المعنى يدري
لان هذه النسخة اضمر بدعمان وتقليبان عائد على شيء واحد
وهو الواو والياء وفساد ظاهر فيحتاج صحتها الى تاويل بما
ذكره الشارح والاولى سالم من هذا فيكون اصح معنى
من غير ادغام اي من غير قلب الى التاء الموقعة بل بقي الياء التحتية
اصلية كانت او منقلبة عن واو مبدلة من التاء في اتصلت
يعني ان اتصلت اصله اوتصلت ابدلت الواو تاء على اللغة الاولى
ثم ابدال احد حرفي التضعيف ياء كما في حسبت بالخبر
اي حسبته واعلم ان المضاعف المعتل الفاء يعني الواوي
لا يكون مضارعه الا مفتوح العين فلا يكون ماضيه الا مكسورا
فلانه من المثال الواوي الذي هو اعم من المضاعف منه والانتفاء منيف ح
من الاعم يستلزم الانتفاء من الاخص فان قيل قد تقدم ان
الواو لا يحذف من المثال اذا كان بعدها ضم كوجه يوجه
اي صار شريفا قلت هو وزن عارض وقع التحويل اليه من الاصل
في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على صيرورة معناه كا
لسجية والطبيعة فليتامل فان قلت يمكن ان يحمل قوله
المثال الواوي على المفتوح العين ولا يعارضه وجه يوجه
وان كان وزنا اصليا قلت فلا يكون انتفاء الضم منه مستحا
لانتفائه من مطلق المضاعف الواوي كما هو المدعى فليتامل
وحديث انتفاء الضم زيادة على ما في الجاربردي ونصه ولما
كان حذف الواو في مثله اي مثل يعد واجبا لم يبن مضاعف
معتل الفاء نحو ودّ بفتح العين لانه يجب ان يكون مضارعه مكسور

العين

55

العين وكان يجب حذف الواو فلم يدغم لئلا يلزم خلاف القاعدة
ولو ادغم لزم الاخلال للاعلال انتهى وعلمنا ذلك اي بالقياس
بالاستقراء فان الاحكام الكليات انما تستفاد من العلوم الجزئية
جمع المؤنث الغائب انما قيد بالغائب لان ما عداه من جمع المؤنث
المتكلم والمخاطب داخل فيما قبله ولبس شيء اذ لفظ فعل بالضم
وفعل بالكسر اعم من الاصلي والمنقول اليه والاعم لا اشعار
له بالاخص منه فلا يواطئ عليه المذكور ولبعض المتاخرين
فيه هنا بحث كلام اخر يطلب من كتبهم يعني به ابن الحاجب
والجاربردي وغيرهما قال الجاربردي في قول ابن الحاجب
في اول شافيته واما باب سدته الى اخره ما نصه جواب
اعتراض اخر وهو ان يقال سدته وقلته وسودته وقولته
بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين الى الفاء
وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل متعديا والجواب
منع انه في الاصل مضموم العين وذكر لان المعتل اذا اشكل
امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بالضم متعديا
فهو في الاصل بفتح العين ثم اختلف العلماء في كيفية صيرورته
الى ذلك فقال بعضهم اصل سدت وبعت سودت وبيعت
بفتح العين ثم لما علم ان العين يحذف لالتقاء الساكنين عند
اعلالها الحذف ولا يتميز الواوي عند اليائي حولوا الواوي الى
فعل بالضم واليائي الى فعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف
العلة الى الفاء فحذفت لالتقاء الساكنين فقيل سدت وبعت
ورده المصنف يعني ابن الحاجب بقوله لا للنقل اي ليس الضم فيه
للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من باب الى باب
مخالف لفظا ومعنى له اما لفظا فظاهر واما معنى فلاختلاف
معاني الابواب واشار الى ان الصحيح ان الضم والكسر لبيان

ثبات الواو واليا وتقريره ان يقال تحرك الواو واليا فيهما
فانقلبتا الفا وحذفت ثم ضم الفا في الواوى وكسر في اليائى
دلالة عليهما وانما اترك اللا ولون الحذور ليارا وايضا لم
يعرف في حفت وهبت بين الواو واليا فقالوا لو كانت الحركة
لبيان ثبات الواو لوجب الضم في حفت ثم قال الضم تجنبا
عن ذلك انما اثر والى حفت لبيان البنية وتقريره ان الدلالة
على البنية اهم من ثبات الواو واليا لعلى الاول بالمعنى والثانى
باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في ولت وتعنه
اذ لو فتحوا فيهما لماذكر حركة العين لم يتركوا انصر ثبات الواو
واليا حذرا من فوات المقصود اجمع بخلاف حفت وهبت فان
الكسر يدل على انه مكسور العين فراعوا فيه ثبات البنية
والمراد ثبات الواو المعتل الواوى وثبات اليا المعتل اليائى
لبيان انه واوى او يائى اسمى **لانه اما واوى او يائى** اى لان
المضارع **واعتلال المبني من الجميع** اى من جميع اقسام
المضارع المذكور **حركة اصلية** هى الحركات الاعرابية **او مشابهة**
لها هى الحركات لاجل الضماير المتصلة بالفعل المضارع **باعادة**
العين المحذوف هذا ظاهر في المثال واما ماعداه فالرجوع
اليه لكونه اصل الجميع اذ الفعل المتصل به الف الاثنين هو
فعل الواحد متصلا به الف الاثنين وكذا فعل الواحد المخاطبة
هو فعل الواحد متصلا به بالمخاطبة فالعلة فيها فاعادة العين
بعد حذفها موجودة في الجميع **حصر** نفى الخا امر الجماعة الاناث
نحو **دعت** بحذف اللام لالتقا الساكنين وهما الف والتا
دعتا بحذف اللام ايضا وان كانت التا التى هى احد الساكنين
متحركة لاجل الالف لان هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها
لكون تا التانيث موضوعة على السكون **دون دعاتا**

اى يقال

اى يقال دعتا بحذف اللام لا دعاتا باعادة اللام اعتدادا بالحركة
لانه لا يجوز الاعتداد بها لما مر **والا يجب ان يكون في اغز** مسندا
الى الضمير الواحد **اغزن** موكدا بالنون **بدون اعادة اللام**
التى هى الواو اذ النون حينئذ مشابهة لواو الضمير في الصوق
الفعل واللام لم تعد مع المتصل الذى هو واو الضمير فكذا
لا تعاد مع مشابهه وهو نون التاكيد وهذا معنى قوله
لانه اى اللام **لا تعاد عند المتصل الذى هو الواو**
لانعاد اللام مع بالضمير كقولك للواحد **اغزن بالكسر** واعلم
ان ههنا فيما رايت نسختين احداهما وهى التى تقدم الان شرحها
والا يجب ان يكون في اغز اغزن على ان يكون سببا لا منفيا واعتبر
في قوله اغز بحذف الواو ونقل الواو والاخرى والا يجب ان لا
يكون في اغزوا اغزن ومعناها وان لم يكن المراد بالمتصل
في قوله انما سببه ضمير الفاعل المتصل الالف فقط بل مطلق
الضمير الشامل لها وللواو واليا وجب اعادة اللام مع الضمير
المتصل مطلقا فيجب ان لا يكون في اغزوا مسندا الى ضمير جماعة
الذكور اغز بدون اعادة اللام لاتصال واو الجماعة لكن اغز
بدون اعادة اللام جائز بل واجب لانه لا تعاد عند المتصل
الذى هو الواو وكذا اغزن بالكسر يجب ان لا يكون لا
تصال بالضمير به لكنه جائز لانه لا تعاد اللام عند المتصل
الذى هو اليا فقد تبين ان كل من النسختين صحيح المعنى والله
اعلم **يقال زاد الشى** ومعناه ازداد **وزاد غيره** جعله مزدادا
وظاهر عبارته ان تعديه الى واحد فقط واطباق المعربين
على انه انما اتى في زادهم ايمانا بمفعوله بخلافه **حملا له على**
المجرد الذى هو جاب اى قطع **وكذا** اى ولان الاعلال في
الفرع انما هو بالحمل على الاصل **وكذا لم يعلوا اعور واسود**

فعلى ماضيين مسؤولين بالهمزة عن عور وسود كما في قولك
اعورت الله واسوده اى عوره وسوده قال المرادى بعد
سبعه اعلال يعود ويصيد مضارع عود وصيد وكذا ما تصرف
منه نحو اعوره الله اى ... وفى الصحاح اساد الرجل واسود بمعنى
ولد غلاما سيدا وكذلك اذا ولد غلاما اسود اللون انتهى
ولا يصح ان يعد اعور واسود صفتين مشبهتين لان الاسم
لا يستحق الاعلال اذا وافق المضارع فى عدد حروفه وحركاته
الا بشرط واحد من اثنين اما موافقته له فى وزنه دون
زيادة كمقام ومقيم ومبين واما موافقته له فى زيادته
دون وزنه كتحلى من الشع فتقول تحى بالاعلال واما
الموافق له فيهما كابيض واسود واطول منه واشبه فيصححه
لا بعل الاصل الذى هو افعل وافعال بتشديد اللام فيهما
اما افعال فمال الجاربردى وصحح باب اعوار واسواد لانها لو
اعلا لتحركت الفا وحذفت همزة الوصل واحد الالفين منهما ويقال
عار وساد فلم يدر انهما افعال او فاعل انتهى واما افعل
فقال المرادى انما فعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال
وذلك ان بعض لو اعلت عينه نحو الاعلال المذكور لقيل باض
فكان يظن انه فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة اغار
واساد بفتح الهمزة وتخفيف اللام اصلهما اعور واسود المتقدمات
وعاد وساد فعلين من عور وسود اعارت عينه اى اعورت
والهمزة للاستفهام ام لم تعار اى ام لم تعور مضارع والالف
مبدلة من نون التاكيد وتحواضلت بضم الباء او فتحها
قال فى الصحاح وحبلت الناقة واحبلت ايضا اذا وضعت
ولدها احيلا لسنة لم يضرب منه الدب وحالت اذا كانت
... المطر انتهى واغيلت المراة اذا سقته ولدها الغيل

والغيل

والغيل بالفتح اللبن الذى وطئت صاحبته وهى ترضع
واغيمت السما فى الصحاح وقد غامت السما واغيمت وتغيمت
وغيمت كله بمعنى واحد واغيم القوم اى اصابهم غيم
والغيم العطش وحر الجوف انتهى فيجوز فى الياء الضم و
الفتح ايضا واطيب لم يذكره فى الصحاح وانما فيه واطابه
غيره وطيبه ايضا ولعله بمعنى اطيبت صارت ذا طيب او جعل
وجعلت الشى طيبا غير خبيث واحول فى الصحاح واحالت
الدار واحولت اى اتى عليها حول وكذلك الطعام وغيره فهو
محيل ومحول ومنه مثل محول واحال الرجل بالمكان واحول
اى اقام به حولا وفيه ايضا ورجل احول بين الحول وقد
حولت عينه واحولت ايضا بتشديد اللام واحولتها
انا انتهى واطول فى الصحاح واطلت الشى واطولت على
النقصان والتمام انتهى لانها اسم المصدر كما مر فى صدر
الشرح عن الصحاح من ان الاسم الحول لكن ما فى الصحاح
انه اسم مصدر لحول بالتضعيف اى لعدم مجاراته الفعله
فى عدد الحروف ولا يلزم منه كونه اسم مصدر لحال كما هنا
لمجاراته له فى ذلك ونظيره ما قالوا من ان نباتا اسم مصدر
لانبت ومصدر لنبت لا يقال مصدر حال هو حوول
اذ نقول قياس مصدر فعل بفتح العين اللازم لانا نقول
هو مصدر له للمجاراة المذكورة وكونه قياسا او لا خارج
عن ذلك ولم ينقل حركة الياء المنقلبة عن الواو فى انقياد ا
حتى اى كى تقلب الياء الفا التى كما وهى فى الاصل وانفتاح
ما قبلها الان كما فى اقامه لان ذلك المصدر وهو انقياد
فرع الفعل فى الاعلال ولا تعلل فى فعله اى فعل
انقياد وهو انقاد ولا يجرى النقل فيه لانه تابع لفعله فى

فى نوع اعلاله وجودًا او عدمًا وفى نسخ ولا يعل بفعله اى
الاعلال بالنقل والقلب **وانقاد لازم** تخصيصه بذكر
اللزوم مشعر بان استفهام متعد وسيصرح به فى قوله
واستفهم الامر وتحقيقه ان استفهام بمعنى بفهم لازم وبمعنى
طلب تفهيم شى متعد وحمله على المعنى الثانى **وصح اى**
لا يعل فسر الصحة بالاعلال دفعا لتوهم انها عدم الاعلال
كما هو معناها الحقيقى **علاف عنه فانه لا يعله** هذه الجملة فى
الحقيقة هى الجواب اذ السوال عن علة عدم اعلال هذه لاعن
علة اعلالها **واما الواو والبا** ظاهره ان العين ما بعدهما
وفيما بعدهم فى فعل نقل جوار الوجهين عن سيبويه
واعلم ان هذا الجواب لا يتناول اسود وابيض واسواد
وابياض لان ما قبل العين فيهما ليس احد الثلاثة **واسم**
الفاعل قال بعض المحققين هذا الابدال جار فيما كان
على فاعل وفاعله ولم يكن اسم الفاعل كقولهم جائز البستان
والصعده لانه فى جائر وقولهم جائر بالجيم والراى وهى
خشبة يجعل فى وسط السقف **وايضا التشبيه الشى**
بالشى لا يقتضى تخصيصه به فى يلزم تعليلها بما يختص
بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه
عامل بل يجوز ان يسمى غير ذلك المسمى بذلك الاسم وان لا
يسمى به كما فى القارورة للزجاجة لاستقرار المائع فيها
المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يسمى به
المثال هما لام الفعل من الناقص هذه الزيادة خصصت
القاعدة بالناقص فالتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب
حذفها واجرا لفظ الكتاب على ظاهره **ويغزوان**
ويرميان مبنيين للمفعول خصصهما بالحال المذكور

اذ فتح

اذ فتح ما قبل الواو واليا فيهما مبنيين للفاعل منتف اذ هو
فى يغزوان مضموم وفى يرميان مكسور واما يرضيان
مضارع رضى ما يكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع
مطلقا **لادى الى الالتباس** بالمفرد **ولو فى صورة** اما يغزوا ويرميا
فالتباسهما مطلق واما عصيان ورضيان فعند الاضافة
واما يرضيان ويغزوان ويرميان فعند دخول الناصب
وارضيا مقتطع من المضارع فهو فرعه **وان كانت ضمة**
او كسرة تسقطان اى يسقط حركة اللام الناشيان لهما مع
ضم ما قبلها وكسره **او مستقلان** اى حركتا اللام المذكورتان
الى ما قبلهما بعد سلب حركته **لثقلهما** اى لثقل حركتى
اللام المذكورتين **لالتقا الساكنين** اى فلا جل سقوط
حركتى اللام او نقلهما تسكن اللام فتحذف لالتقا الساكنين
وهما اللام وواو الضمير فحركتا اللام المذكورتان وان كانتا
متحدتين بالذات اعنى الضمة الا انهما باعتبار ما قبلهما اثنتان
وهو فى فعل الاثنين اى والالتقا الساكنين فى فعل
الاثنين **بعد يرى** وقد مر بيت منه اشارة الى هذا
وقد عرفت فى بحث التاكيد السر فى ان المحذوف لام الفعل
دون واو الضمير وياء به هو ما مر فى البحث المذكور من ان نون
التوكيد مع غير الضمير البارز يشبه الضمير المتصل فى كونها
كالجزء من الفعل لاتصالها به لفظا ومعنى فلو كان المحذوف
فى يغزون واغزوا مثلا واو الضمير لزم عند اتصال نون
التاكيد به ثبوت اللام فقيل اغزون بثبوت اللام مضمومة
لان نون التاكيد حينئذ شبيهه بالف الاثنين المتصلة
بالفعل فتثبت اللام مع النون كما ثبتت مع الالف كاغزوا والكن
اللام غير جائز لانه انما يقال اغزن بحذفها فالمزوم مثله

حكم ما كان قبل لامه مكسورًا الثابت فيما رايته من النسخ
مكسورًا بالنصب ووجهه حذف الموصول الذى اسم كان
وبقا صلته والاصل كلما كان قبل لامه مكسورًا ومعناه
كل فعل كان الحرف الذى قبل لامه مكسورًا ومصحح ذلك وسوغ
الحذف استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه النصب
ايضا بان قبلا اخرجت عن الظرفية الى معنى الزمان والمكان
واوقعت على الحرف المتلو بالاخر فيكون مرفوعه ولما
يلزم فى المضارع من يرى او مضموم الواو وهذا مرفوض هذه
علة مقدمة على معلولها وهو قوله لم يقلبوا الواو الاولى
الفا وما يقع فى بعض النسخ من قوله ولم يعلوا بالواو خطا
لما سنذكر فى هذا البحث واحترز من قوله وفى افعلل وافعالل
لا تقلب اللام الاولى لان الاخيرة ستقلب لا محالة فلو انقلبت
ايضا لاوقع فى الثقل المهروب عنه لا سيما فى المضارع
بدليل ارعوى يرعوى ولكون هذا مقول الشارح قال
هنا سنذكر بالنون والاصل اغزوزن ويغزوزن والظاهر
انه من الغزيان فهو يائى وتقدير الشارح له واويا بعيد
ووجهه انه ماخوذ من الغرو اى الحلل فى الصحاح انا غرو
منه اى حال وذكر ان هذه الحروف بمنزلة الحركة فى
الصحيح من حيث انها تحذف من الافعال المعتلة الاخر فى حال الامر
كما تحذف الحركة فى الصحيح فى الامر ايضا بسبب حملها على الفعل
كما فى المصدر نحو صيام حملا على صام او على المفرد
كما فى الجموع كرباء وحيل حملا على دار وحيلة وانما
الاشكال فى اعلال نحو عوار اى فى اعلاله بالحذف واما
اعلاله بالقلب لعوز فلا اشكال فيه ووجه الاشكال
انه ان قدر وجود التنوين سابقا على حذف اللام ليكون

حذفها

حذفها للعلة منافى كونه عوضا وانما هو فيه غير منصرف
فان قدر مسبوقا به ليكون عوضا فى كون الحذف لازما
قياسيا وليس علينا الا ان نقول الاصل عوارى بالتنوين
تقدير الاصل منونا فى عدم صرفه الا انه يوجه بان علم الواضع
بحذف حركة اليا ثم اليا لالتقا الساكنين المفوت لصيغة
مفاعل التى هى علة منع الصرف سوغ لحذف التنوين ومن ثم
لم يلحقه حالة النصب لوجوب ثبات اليا وحركتها فيه وعليه
فالتنوين للصرف لا للعوض وفى سبب حذف اليا مذاهب
احدها ان حركتها حذفت تخفيفا وجى بالتنوين له عوضا
عنها فحذفت اليا لالتقا الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب
اختياره وثانيها كون اليا حرفا ثقيلا اخر اسم مستثقل لكونه
منتهى صيغ الجموع فحذفت ثم جى بالتنوين عوضا عنها وظاهر
كلامهم اختياره انه المشهور عندهم وثالثها انها لما حذفت
حركتها التقت ساكنة مع التنوين المقدر فى غير المنصرف بدليل
الرجوع اليه فى نحو الضرورة فحذفت وعوضت عنها التنوين
ورد بان حذفها لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا نظير له
ولا بحث لنا معاشر الصرفيين انه منصرف او غيره
لان ذلك من ابحاث النحاة الباحثين عن احوال الكلم اعرابا
وبنا ويجب فى الواو اذا كانت اولا بخلاف ما اذا كانت الواو هى
الثانية منهما فلا يجب فيها الا ان تكون اولا كما اذا صغرت
تقوى فتقول تقى وان تكون فى كلمة واحدة ليس معطوفا
على انه لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى بل هو فاعل
لمحذوف مقدر او الجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا ما بعده
نحو ايوم هو افعل التفضيل بمعنا فى قولهم يوم ايوم كما فى قولهم
ليل اليل قصد المبالغة فى الليلة واليومية والسر فيه ان

ان افعل التفضيل شبيه بالاسما الجامدة فلا يدخله التصريف
وان لا يكون في الاعلام والسر فيه ان الاعلام كالامثال لا يغير عن
موردها وان لا يكون اليا اذا كانت الاولى بدلا الاولى
خبر كانت واسمها مستتر عايد على اليا وبدلا خبر يكون
واحترز به عن معزى فان اصله معزو ابدلت الاخرى شبيها
بواو وادل اذا لم تكن الواو طرفا احترز به عن اليا في عزى
وجرى مصغرى جرو وعزو امر مصطلح عليه واراد على
قوله ومن اليا في مرى شبيها بنحو عصى وحنى مقتضاه ان
العلة في عصى وحنى اصلى لا بطريق الحمل ولعل ذلك وجبه اجتماع
الواوين بعد ضمتين سوا البدين وذلك عاية الثقل فلا فرق فيهما
بين ان يكونا مصدرين او جمعين جانب وعات خلافا لما قيدهما
بالتالى اى المبنى للفاعل واحترز به عن فعله الفرعى اى المبنى
للمفعول فانه امر اخر يشترك فيه مع مرضى معزى ومعدى
على ان الفرا علل القلب فيهما بذلك شبيه لما هو بمعنى مفعول اى
في الرسه كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
يحتمل ان يكون مثالا لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من
المحسنين اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر عنه بصيغة
اسم المفعول هي موازنة مفعول بل معنى يعبر عنه بصيغة اسم
المفعول وان يكون مثالا لشبيه ما هو بمعنى مفعول وهو
الاقرب او انه محمول على فعله اى انحو معزى حمل على فعله
وهو الماضى المبنى للمفعول نحو عزى بضم اوله وكسر ثانيه
في قلب الواو يا بخلاف عدو فان فعله وهو المبنى للمفعول
لكون فعول بمعنى فاعل ثم تقلب الواو فيه يا وان قلبت
الفا فكل حمل على فعله وبنيه على اصله ف فعلهما نقوله
فافهم لانه قد يغفل عنه لا على سبيل الكلية في لام الفعل

بل على

بل على سبيل الجزئية فيها احتراز من عينه فيها احتراز من
نحو ارعوى يرعوى واحو اوى انما هو في لام الفعل فقط
احترازا من عينه كا سقوم ومن لام الاسم كدعو وفي افعل
وافعال لعله هكذا في نسخ المكى وهو مطابق للمثالين الاتيين
في كلامه وفي بعضها بالادغام والتمثيل بالمثالين لهما نظرا لهما فتل
الادغام لا وقع في الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين
لكن قد يقال الثقل لازم ووقوعه اسهل من الثقل المهروب
عنه اذ اليا اخف من الواو لا سيما في المضارع فانه يلزم فيه الوقوع
في الثقل المذكور وزيادة الكسر على اول حرفي العلة لوجوب كسر
ما قبل الاخر فيه وكانهم اعتمدوا في اخراج نحو هذه الصورة
وتخصيص هذه الكلية بما عداها ابراد هذا البحث
وهو قلب الواو رابعة الى اخره المعتل اللام وهذا مقام
خاص فيكون مخصصا للعموم الوارد فيه بالواو الواقعة
لام فعل لا بها وان كانت منقلبة عن اليا فان قلت ان الحيوان
ماخوذ من الحيوة ولامه واو قلت صرحوا بان الواو منقلبة فيه
عن يا واصله حياة لكن الالف المنقلبة عن اليا قال الجاربردي
كتبوا كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل يا نحو المعزى ويعزى
تنبيها على انها تقلب يا فصاعدا عند التثنية او على انه تمال
الا فيما قبلها يا صديا فانها تكتب الفا كراهة اجتماع اليائين
الا في نحو علما وريى علما فانه تكتب الفا كراهة يا فرقا بينهما
فعلا او صفة ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل وكون
الالف اخف من اليا واما الالف الثالثة فان كانت عن يا كرمى
كتبت يا والا كتبت الفا على ما يقتضيه الاصل فمنهم من يكتب
الجميع بالالف لانه القياس وابعد للغلط على الكاتب انتهى فقوله
الا في نحو حيى وربى معناه اذا كانا علمين لا افعل وصفه

على وزن استفرى بالقاف ماضيا بالالف مقتطعا من استفعلوا
لان قوله بعد ذكر تسحيى على وزن تستعين لا يصح بالياءين
توهم ان المحذوف اللام منشأ الوهم قوله حذفت اليا لالتقا
الساكنين لان اليا الاولى تقلب الفا لانه ظاهر ان اليا الاولى
عين اليا المحذوفة عنها بالحذف لالتقا الساكنين واليا الاولى لانه
تقلب الفا **وحذف اللام في المجزوم والامر** لمعتد لسان ان
السبيه بلادرا سما في مطلق الحذف لكثرة الاستعمال من غير
اشتراك في عين المحذوف بيانه انه تريد ان حذف اللام من
المجزوم والامر لعله لا لكثرة بل لاستعمال مستدلا عليه بانه
لو كان لكثرة الاستعمال لم يتعد في المصدر الذى هو الاستحيا
ولا في الامر المؤكد بالنون وهو استحيين بياء واحدة هي اللام
لوجود جهة كثرة الاستعمال هو العين فلا حاجة الى دعوى
قلبت اليا التي هي العين الفا لان حذفها لكثرة الاستعمال لا
لعلة فلا فايده في تكلف علة واشار بهذا الى رد قول سيبويه
ان اليا الاولى تقلب الفا ولزم من مجموع ما ذكرناه ان التشبيه
بين لادرى وبين استحى ليس في غير المحذوف لاختلافه فيهما
واللام لا تكون الا يا لم يستثن لفظه واو هنا كما استثنى
بدت على ما مر لان لفظه واو ليست من هذا النوع بل هو مطلق
ما فاؤه ولامه واو فلذا استثناه **منه كلمة عذاب** اى كلمة
معناها عذاب يقال ويل لفلان من الله اى عذاب له من
الله ويقال يشبه في ويح اى كلمة رحمة اى كلمة معناها رحمة
كما يقال ويح لفلان اى رحمة له **والقسمة تقتضي ان تكون تسعة
اقسام** هذا بالنظر الى كون احرف العلة ثلثة وكون الحرف الذى
يقع فيه احدها بسيطا اى فايا وعينا ولاما لان احرف العلة
الثلاثة قد يكون هنا فا فتصير ثلاثا وقد يكون عينا وهذه

ثلاثة

61
ثلاثة اخرى وقد تكون لاما وهذه ثلاثة اخرى والمجموع تسعة
اقسام هو بالنظر اى اجتماع الحروف الثلاثة التي يقع فيها احرف
العلة الثلاثة اثنى سبعة عشر وقسما حاصلة من ضرب ثلاثة
احوال اى ... منها فرض في تسعة احوال الحرفين الباقيين
الحاصلة من ضرب ثلاثة احوال احدهما في ثلاثة احوال الاخر
فقد تبين انه لا وهم في كلام الشارح وان توهمه وهم
وهما ووى الضمير على الحرفين المسميين بالواو واليا وقوله
بالهمزة الخ دليل على ان واوا ويا اسما الحرفين ونسبا هما وفي
بعض النسخ وهما وو وى فيعود الضمير على واو ويا فتقدير
محذوف اى واصلها ... الاولى هي الوجه **بخلاف حروف
العلة** اى المتحرك ما قبلها واما الساكن ما قبلها فيقبل الحركات
الثلاث كدلو وظبى **يعني ان تصاريف الفعل المهموز** اشارة الى
ان الاضافة في قول المتن تعد بيانية **فان لفظ المهموز** دليل
على انه فيه الخلو عن التضعيف وحروف العلة مراد للمصنف
من لفظ المهموز **والاولى ان يقال** وجه اولويته شمول
التشبيه لانواع المهموز من المضاعف والمعتل وغيرها وقصور
عبارة المصنف على غيرها على ما نبه بقوله فان اللفظ المهموز
الى اخره **ان مضاعفا فمضاعف** تقديره ان كان المهموز مضاعفا
فحكمه حكم المضاعف غير المهموز **نحو وامر** اشارة الى
نحو قوله تعالى وامر اهلك بالصلوة فاما ما يقع في بعض النسخ
من قوله فامر فلا وجه له **لان الابتدا بحرف شديد مطلوب**
هذا يقع في اكثر النسخ وفي اكثرها لانه لا شد الحرف شديد
فقط وهو فاسد **لا ترى الى زيادتها عند الوصل** اى عند التوصل
الى الابتدا وليس المراد بالوصل الدرج ضد الابتدا لان ...
وما حذف الهمزة اى همزة الوصل وهي همزة الاولى من حذف

الاصل احد وهو جواب اعتراض وارد على قوله اذا وقعت
عين اول واما الهمزة الثالثة من احد فلا يرد التخفيف فيها
لانها عين اول ولا ثالثه قوله فان همزة الوصل حذفها لازم
عند فقد الاحتياج وقوله لكونه عقب حال عين
جملة يعني بالحال عين الجملة قوله في كلمة واحدة وفيه بحث
من وجهين اولها ان قوله في كلمة لا يعين كونه حالا لجواز
ان يتعلق بقوله التقا فيكون ظرفا لغوا بل هذا الوجه هو الاظهر
وعليه فلا مسوغ لترك الواو وثانيها سلمنا انه حال لكن
صاحب هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح وهو عبد
القاهر انما هو صرح بان ترك الواو من الجملة الحالية كثيرا اذا
لو وقعت عقب حال مفرد كالبيت المذكور والجار والمجرور
وان لم يكن جملة لكنه ليس بمفرد سلمنا ان الشرط ان يسبق
بغير جملة كما عبر الشارح لكنه انما اشترط ذلك في كثرة الترك
لا في جوازه كما في كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه
الاول بان في جدح مخرج الشرط وكونه حالا او في ذلك
فتامل ولم تسكن الثانية اي بل تحركت وسواء تحرك ما قبلها فهو
ايضا او سكن فله احكام اخر هي ان المتحركة بعد ساكن
تبدل يا ان وقعت موضع اللام كيا كو فطر من قرا فيقول
فيه قراي وفي الاصل قرا وتصح ان وقعت موضع العين نحو سال
بالادغام وبعد متحرك تبدل ان وقعت لاما مطلقا فتحا او ضما
او كسرا وكذا تبدل يا ان وقعت عينا لازم مفتوحة بعد كسرة
نحو ايمة بكسر الياء اصله اامم او فتحة اسمه جمع امام اصله اامة
او ضمة نحو اين مضارع اسه اي جعلته بنا اصله اان وتبدل
واوا ان وقعت ايضا عينا لازم مضمومة بعد ضمة نحو اوم
ايضا اصله اام او فتحة نحو اوب جمع اب وهي المرعى اصله

الب

اب او كسرة نحو اوم ايضا اصله اام او وقعت مفتوحة
بعد فتحة نحو اوادم جمع ادم اصله اادم او ضمة نحو اويدم
تصغير ادم اصله اادم والله اعلم لا يليق بهذا الكتاب
وانما ذكرنا ما ذكر لان النسبة عليها توجب للنفس تشوقا
اليها فاذا لم نذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات
ذكره بل بنقل حركة الميم اليها قد يجاب عن النظر المذكور
بان الاصل المذكور في المتن عارضه في اسمه الادغام والا
مقدم على الاعلال والنقل من مقدمات الادغام اذ فعلوه
ليتوصلوا به اليه فلما تعلقوا الارادة الادغام خرجت
الهمزة عن الاصل المذكور فان قلت النقل فيه غير متعين
في الحصول الادغام لجواز الادغام بحذف الحركة ثم يقع
اعلال الهمزة الثانية بقلبها الفا على القاعدة ولا يحذور في التقا
الساكنين على هذا الوجه كما مر اذا كان الادغام متقدما على
الاعلال فلو ادغمنا بدونه يلزم التقا الساكنين على غير حده
فتامل ثم رايت لابن هشام الانصاري في توضيحه قريبا مما
ذكرنا قال في فصل ابدال الالف من اختيها الواو والياء
بعد نقل اقوال في اصله انه ما نصه ولكن مر ان ولا تقدم
الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة ايمة
بالالف فتامله انتهى فان في مقابلة هذا يعني في بعض النسخ فقال يدل
الهمزة لقوله تعالى ردما اتوني افرغ لان قوله بعد وكذا
في المسلمة واو يقتضي ان الامثلة قبله مما تعلقت فيه
وازر بوزن ضرب وهي قراة ابن ذكوان في قوله تعالى
كزرع اخرج شطاه فازره وقيل هذا اجوف واوي وقيل
يائي اي وكلاهما بمعنى سال بالهمزة واما في قوله في الصحاح
السوال استراحا ما تحت السرة من البطن ومامر مناسب للمقام

دغام

علم د الذي ابن هشام ... وهي ... ما بان

والاول مقتضى ما في الكشاف لانه ليس مثل بايع لانه به
حذفا وهم هذا ثابت في بعض النسخ كما في ابيه التشبيه في
العلة فقط لا فيه وفي علته المذكورة اى هى عين فعله اى
فعل يرى اى غير راى الذى هو فعل يرى جار في المضارع
مطلقا اى سواء كان مبدوا بالعين او بغيرها من احرف
المضارعة مسندا الى الواحد المذكور او غيره وضع لزمان
او مكان شامل لنحو يوم ومكان باعتبار وقوع الفعل
فيه مخرج لنحو بعتك او مكانك حسن مطلقا مخرج لنحو صمت
يوما وجلست امامك فان يوما وامام فيهما وضعا باعتبار
وقوع الفعل فيهما بعد وقوعهما بعد عامل بخلاف مضرب
لزمان الضرب او مكانه فانه وضع لذلك سواء وقع بعد عامل
اولا فاصبح العين ركودا على الارشاء ان يسخن في الموجل
العين بكسر العين جمع عيناء العظيمة العين من بقر الوحش وركودا
بضم الراء والاشار جمع وشر وهو المكان المرتفع اى فاصبحت
العين مستمرات على الامكنة المرتفعة مخافة ان تغص في مكانه
الوصل فلا يخلص في تصانيف بعض المتاخرين لعله يشير به الى
الجاربردي في شرح الشافية فانه ذكره فيه قال ابن
الحاجب ثم تقال وقال بالواو ليعطفهما على ان ماقدمه من
ان المراد هذا المكان المخصوص يشير لكلام ابن الحاجب
وكان ينبغي ان ينبه على ان المظنة ايضا شاذ لعله
ترك ذكره اشارة الى ان المظنة ليست باسم مكان صيغة لان
اسم المكان ما وضع لمكان الفعل المشتق هو منه والمظنة ليست
كذلك اذ ليس المراد انها مكان الظن بل مكان يظن ان الشي
المظنون حاصل فيه وقوله اولا كالمظنة بناء على انها شبيهه
به لفظا ومعنى يناسب اسم مكان اشارة الى ان مفعلة
الاولى ليس من اسم المكان وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع

لمكان

63

لمكان الفعل ومفعله هذا المكان عبارة لا مكان فعل وابضا
وضع اسم المكان للدلالة على انه مكان حصول مطلق الفعل
ووضع مفعلة هذا الكثرة ما فيه شبهها بالآلة التي يعمل بها
ظاهر انها ليست بآلة حقيقة وهو مخالف لما قدمه من قوله
اسم لما يرتق به ولما سيأتي من قوله والاظهر انها آلات فتأوله
قوله هنا التي يعمل فيها ان المراد التي يعمل بها وليست مكانا
للعمل احدها انها امكنة ظاهرة في غير مطهرة لان المطهرة
ان كان المراد فيها انا يتطهر فيه فصحيح وان كان المراد به انا فيه
ما يتطهر به بالاغتراف منه فلا يصح كونه اسم آلة ولا مكان
فاشار اليها لا وجه لادخال الفاء في جواب لما وكذا قوله
ليست من اسم الآلة يبحث عنها فيه نظر الا ان يكون على حذف
الموصول اى التي يبحث عنها او يكون الآلة معرفا بالجنسية
فهو في المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما في ولقد امر على اللئيم يسبني
ولو قال يبحث عنه بعود الضمير على اسم لكان اوجه اذ البحث انما
هو عن اسم الآلة لا عنها الا ان يقال ان يبحث عنها نعت لاسم الآلة
باكتسابه التانيث من المضاف اليه والآلة المبحوث عنها اى اسمها
هو الاسم الموضوع لآلة باعتبار ان الفعل حاصل فيها موضوعة
لآلة مخصوصة وهي الآلة المعروفة بالعمل المعين والحاصل ان
اعتبار العمل بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج
في غيرها ولكنها جعلت اسما لهذه الاوعية الا المنخل والمدق
هذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو الصحيح الموافق لقول الشارح
في تفسير المدهن انه الاناء الذي يجعل فيه الدهن والمسعط انه
الاناء الذي يجعل فيه السعوط والمدق انه ما يدق به والمنخل
انه ما ينخل به وغير في الاولين بعينه وفي الاخيرين بقوله
به فقوله اولا بل هي اسما موضوعة لآلة مخصوصة مشكل لا يوافق

تفسير ولا قول سيبويه على ان المخل يمكن اعتباره اسم الة
لانه يخل به ودعا ايضا لان المخل حاصل فيه كلام سيبويه لا اينا فيه
فتامل **من مرات الفعل** لما كانت مرات الفعل تعتبرتارة بحسب
الخصوصيات اللاحقة لحقيقة كانت الهيئة دالة على المرة من
الفعل عنه اى نظر لاتك اذا قلت هو حسن النوع من الجلوس عبر
معتبر فى الجلوس كونه مرة او غيرها والمرة هى الفعل الواحد ؞
وقال المصنف لو اسقط الراد وقال كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف
ما قدمه الشارح لان الشارح فسر الفعلة بالنوع والمصنف
فسر الفرع بالحالة المذكورة **يعنى ذلك عادته فى الركوب** هو
من قول المصنف وفاعل يعنى المتكلم بهذا القول وقوله ذلك
اى الركوب الحسن وفهم كون ذلك عادته من صيغة فعلة
لا من الجملة الاسمية وتمام مقول المصنف قوله وهو حسن
الجلسة قوله **يعنى ان ذلك** من كلام الشارح
وفاعل يعنى ضمير المصنف ان ذلك اى النوع من **لما كان
موجودا منه** اى من الفاعل **صار** ذلك النوع من الفعل **حالة
له** اى للفاعل اذ الحالة عرض قائم بمحله والمرض لقيام
بالشى اعم من ان يكون قارا فيه كالبياض او ما دام منه كما هنا
ولما كان المتبادر للاوهام العام هو المعنى الاول بين حقيقته
بما ذكره ولما كان ان النوع من الفعل حالة الفاعلة صح تفسير النوع
بالحالة التى عليها الفاعل حسن الله احوالنا واصلح فساد
قلوبنا ورد الى احسن الاحوال عقبانا ؞
؞ وصلى الله على سيدنا محمد ؞ وعن اصحاب
واله وصحبه وسلم ورضى الله عن رسول الله اجمعين
تسليما كثيرا ؞

بخط العبد الفقير الى الله عيسى بن [illegible] الوجيهى [illegible] الساكن فى [illegible] المحروسة غفر الله له ولوالديه ولمن قرا فيه ولمن نظر فيه

وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الاحد سادس شهر جماد
اخر احد شهور سنه ١٠٥٨ من الهجرة النبوية

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان ابواب التصريف خمسة وثلاثون بابا ستة منها
للثلاثي المجرد الباب الاول منها فَعَلَ يَفْعُلُ فَعْلًا
موزونه نصر ينصر نصرا الى اخره وعلامته ان يكون عين
فعله مفتوحا في الماضي ومضموما في المضارع وبناؤه للتعدية
غالبا اي اكثريا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو
نصر زيد عمرا ومثال اللازم نحو خرج زيد والمتعدي
هو ما يجاوز فعل الفاعل الى المفعول به واللازم هو ما لم
يتجاوز فعل الفاعل الى المفعول به بل وقف الفعل في نفسه
الباب الثاني فَعَلَ يَفْعِلُ فَعْلًا موزونه ضرب
يضرب ضربا الى اخره وعلامته ان يكون عين فعله
مفتوحا في الماضي ومكسورا في المضارع وبناؤه ايضا
للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو ضرب
زيد عمرا ومثال اللازم نحو جلس زيد الباب
الثالث فَعَلَ يَفْعَلُ موزونه فتح يفتح الى اخره وعلامته
ان يكون عين فعله مفتوحا في الماضي والمضارع بشرط
ان يكون عين فعله او لام فعله احدا من حروف الحلق
وهي ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة وبناؤه
ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي
فتح زيد الباب ومثال اللازم ذهب زيد الباب
الرابع فَعِلَ يَفْعَلُ موزونه علم يعلم وعلامته ان
يكون عين فعله مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع
وبناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال
المتعدي نحو علم زيد مسئلة ومثال اللازم نحو وجل
زيد الباب الخامس فَعُلَ يَفْعُلُ موزونه حسن

نه بالاصح
الهمزة والهاء والعين والحاء
والغين والخاء ...

يحسن

يحسن الى اخره وعلامته ان يكون عين فعله مضموما
في الماضي والمضارع وبناؤه لا يكون الا لازما نحو حسن
زيد الباب السادس فَعِلَ يَفْعِلُ موزونه حسب
يحسب وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا في الماضي
والمضارع وبناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما
مثال المتعدي نحو حسب زيد عمرا فاضلا ومثال اللازم
نحو ورث زيد واثنا عشر لما زاد على الثلاثي وهو ثلاثة
انواع النوع الاول وهو ما زيد فيه حرف واحد
على الثلاثي وهو ثلاثة ابواب الباب الاول
أَفْعَلَ يُفْعِلُ إفعالا موزونه اكرم يكرم اكراما وعلامته
ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الهمزة في اوله وبناؤه
للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو
اكرم زيد عمرا ومثال اللازم نحو اصبح الرجل الباب
الثاني فَعَّلَ يُفَعِّلُ موزونه فرّح يفرّح تفريحا وعلامته
ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد
بين الفاء والعين من جنس عين فعله وبناؤه للتكثير
وهو قد يكون في الفعل وعند ذلك يكون مشتركا
بين اللازم والمتعدي مثال المتعدي نحو طوّف زيد
الكعبة ومثال اللازم نحو جوّل الطير لكثرة الطواف
والجولان وقد يكون في الفاعل وعند ذلك يكون لازما
فقط نحو موّت الابل وموت الانسان وقد يكون في
المفعول وعند ذلك يكون للمتعدي نحو غلّقت الابواب
وقطّعت الثياب وقد يجيء للتعدية نحو فرّح زيد عمرا
واللازم نحو عظّم الرجل الباب الثالث
فاعَلَ يُفاعِلُ مفاعلة موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وعلامته

ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الالف بين
الفا والعين وبنائه للمشاركة بين الاثنين غالبا وقد
يكون للواحد مثال المشاركة نحو قاتل زيد عمروا
ومثال الواحد نحو قاتلهم الله النوع الثاني وهو ما زيد
فيه حرفان على الثلاثي وهو خمسة ابواب الباب
الاول انفعل ينفعل انفعالا موزونه انكسر ينكسر
انكسارا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف
بزيادة الهمزة والنون في اوله وبناؤه للمطاوعة ومعنى
المطاوعة حصول اثر الشي عن تعلق الفعل المتعدي
الى مفعوله نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج
فان انكسار الزجاج اثر حصل عن تعلق الكسر الذي
هو الفعل المتعدي الباب الثاني افتعل يفتعل
افتعالا موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا وعلامته
ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة الهمزة في اوله
والتاء بين الفا والعين وبنائه مشترك بين اللازم
والمتعدي مثال المتعدي نحو اكتسب زيد المال ومثال
اللازم نحو احتقر زيد الباب الثالث افعل يفعل
افعلالا موزونه احمر يحمر احمرارا وعلامته ان يكون
ماضيه على خمسة بزيادة الهمزة في اوله وحرف اخر في
اخره من جنس لام فعله وبناؤه لمبالغة اللازم
وقيل للالوان والعيوب مثال الالوان نحو احمر زيد
ومثال العيوب اعور زيد الباب الرابع تفعّل
يتفعّل تفعّلا موزونه تكلم يتكلم تكلما وعلامته
ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في
اوله وحرف اخر بين الفا والعين من جنس عين فعله

وبناوه

وبناوه للتكلف ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا
بعد شيء نحو تعلمت العلم مسئلة بعد مسئلة الباب
الخامس تفاعل يتفاعل تفاعلا موزونه تباعد
يتباعد تباعدا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف
بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وبناوه للمشاركة
بين الاثنين فصاعدا مثال المشاركة نحو تباعد زيد
وعمرو ومثال المشاركة فصاعدا نحو تصالح القوم
النوع الثالث وهو ما زيد فيه ثلاثة احرف
على الثلاثي وهو اربعة ابواب الباب الاول
استفعل يستفعل استفعالا موزونه استخرج يستخرج
استخراجا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف
بزيادة الهمزة والسين والتاء في اوله وبنائه للتعدية
غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو استخرج زيد المال
ومثال اللازم نحو استحجر الطين وقيل للطلب الفعل فافهم
الباب الثاني افعوعل يفعوعل افعيعالا
موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله والواو
وحرف اخر من جنس عين فعله بين العين واللام وبناؤه
لمبالغة اللازم لانه يقال عشب الارض اذا نبت وجه الارض
في الجملة ويقال اعشوشب الارض اذا كثر نبات وجه الارض
الباب الثالث افعوّل يفعوّل افعوالا موزونه اجلوّذ
يجلوّذ اجلواذا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف
بزيادة الهمزة في اوله والواوين بين العين واللام وبناوه ايضا
لمبالغة اللازم لانه يقال اجلوذ الابل اذا سار سيرا زيادة
سرعة الباب الرابع افعالّ يفعالّ افعيلالا موزونه

احمارّ يحمارّ احميرارا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف
بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف اخر
من جنس لام فعله في اخره وبناؤه ايضا للمبالغة اللازم لكن
هذا الباب ابلغ من باب الافعلال لانه يقال احمرّ زيد اذا كان
له حمرة في الجملة ويقال احمرّ زيد اذا كان له حمرة مبالغة
ويقال احمارّ زيد اذا كان له حمرة زيادة مبالغة والواحد للرباعي
المجرد وهو باب واحد وزنه فعلل يفعلل فعللة وفعلالا
وموزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا وعلامته
ان يكون ماضيه على اربعة احرف بان يكون جميع حروفه
اصلية وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما
مثال المتعدي نحو دحرج زيد الحجر ومثال اللازم نحو دربج
زيد وستة للملحق بدحرج ويقال لهذه الستة الملحق
بالرباعي ومعنى الالحاق اتحاد المصدرين اي الملحق والملحق به الباب
الاول فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا موزونه حوقل يحوقل
حوقلة وحيقالا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف
بزيادة الواو بين الفاء والعين وبناؤه للازم نحو حوقل زيد الباب
الثاني فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا موزونه عثير يعثير
عثيرة وعثيارا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة
احرف بزيادة الياء بين العين واللام وبناؤه للازم نحو عثير
زيد الباب الثالث فيعل يفيعل فيعلة وفيعالا موزونه
بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا وعلامته ان يكون ماضيه على
اربعة احرف بزيادة الياء بين الفاء والعين وبناؤه للتعدية نحو بيطر
زيد الباب الرابع فعول يفعول فعولة وفعوالا موزونه
جهور يجهور جهورة وجهوارا وعلامته ان يكون ماضيه
على اربعة احرف بزيادة الواو بين العين واللام الباب الخامس

اي عمل البيطرة

المحرم

فعلل

يفعلي فعلية وفعلاء

فعلل يفعلل فعللة وفعلالا موزونه جلبب يجلبب جلببة
وجلبابا وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة
حرف واحد من جنس لام فعله في اخره وبناؤه للازم نحو [illegible]
جلبب زيد الباب السادس فعلى موزونه سلقى
يسلقي سلقية وسلقايا وعلامته ان يكون ماضيه على
اربعة احرف بزيادة الياء في اخره وثلاثة لما زاد على الرباعي
وهو على نوعين النوع الاول وهو ما زيد فيه حرف
واحد على الرباعي وهو باب واحد وزنه تفعلل موزونه
تدحرج يتدحرج تدحرجا وعلامته ان يكون ماضيه
على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله وبناؤه للمطاوعة نحو دحرجت
الحجر فتدحرج ذلك الحجر النوع الثاني وهو ما زيد فيه
حرفان على الرباعي وهو بابان الباب الاول
افعنلل موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاما وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله
والنون بين العين واللام وبناؤه ايضا للمطاوعة نحو
حرجمت الابل فاحرنجم ذلك الابل الباب الثاني
افعلل موزونه اقشعر يقشعر اقشعرارا وعلامته ان
يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله وحرف
اخر من جنس لامه الثانية وبناؤه لمبالغة اللازم لانه
يقال قشعر جلد الرجل اذا انتشر جلده في الجملة ويقال اقشعر
جلد الرجل اذا انتشر جلده مبالغة وخمسة ملحق
بتدحرج الباب الاول تفعلل موزونه تجلبب
يتجلبب تجلببا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
احرف بزيادة التاء في اوله وحرف اخر من جنس لام فعله
الباب الثاني تفوعل موزونه تجورب يتجورب

تجورُبًا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف
بزيادة التا في اوله والواو بين الفا والعين الباب
الثالث تفيعل موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا
وعلامته ان يكون ماضيه على خمسه احرف بزياده
التا في اوله واليا بين العين واللام الباب الرابع
تفعول موزونه ترهوك يترهوك ترهوكا وعلامته ان
يكون ماضيه على خمسه احرف بزيادة التا في اوله والواو
بين العين واللام الباب الخامس تفعلي موزونه
تسلقى يتسلقى تسلقيا وعلامته ان يكون ماضيه على
خمسه احرف بزياده التا في اوله واليا في اخره اعلم
ان حقيقه الالحاق في هذه الملحقات بزياده غير التا مثلا
الالحاق في تجلبب انما هو بتكرير البا والتا بمعنى المطاوعه
كما كانت في تدحرج لان الالحاق لا يكون في اول الكلمه
بل في وسطها او في اخرها على ما صرح في شرح المفصل
واثنان ملحق احرنجم الباب الاول اِفعنلل
يفعنلل افعنللا وعلامته ان يكون ماضيه على
سته احرف بزياده الهمزه في اوله والنون بين العين
واللام وحرف اخر من جنس لام فعله في اخره
الباب الثاني افعنلى يفعنلى افعنلاءً موزونه
اسلنقى يسلنقي اسلنقا وعلامته ان يكون
ماضيه على سته احرف بزياده الهمزه في اوله والنون بين
العين واللام واليا في اخره والله اعلم بالصواب وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وكان الفراغ من نسخها يوم الاربع عاشر جمادي الثاني سنه ١٠٥٨

كتاب شرح تصريف العزي

للامام العالم العلامة وحيد دهره

وفريد عصره الفقير الي الله

الغني مسعود ابن عمر

القاضي التفتازاني

بيض الله غرة احواله

وأورق اغصان آماله

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
إن أذكى زهر يخرج في رياض الكلام من الأكمام و
أبهى حبر تحاك ببنان البيان وأسنان الأقلام حمد الله سبحانه
على تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة وترادف آلائه المتوافرة
المتظاهرة ثم الصلاة على سيدنا محمد المبعوث من أشرف
جراثيم الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام وبعد
فيقول العبد الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني
بيض الله غرة أحواله وأورق أغصان آماله لما رأيت
مختصر التصريف الذي صنفه الإمام الفاضل العالم الكامل
قدوة المحققين عز الملة والدين الزنجاني رحمه الله تعالى
مختصرا ينطوي على مباحث شريفة ويحتوي على قواعد
لطيفة شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعاني
نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج سر حلوه
وحامضه مضيفا إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر
عليه فكري الفاتر ونظري القاصر بعون الله القادر والمرجو
ممن اطلع فيه على عثرة أن يدرأ بالحسنة السيئة فإني أول
ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف مختصرا في هذا المختصر
ما قرأته من علم التصريف ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى
وهو حسب من توكل عليه وكفى فها أنا أشرع في المقصود
بعون الملك المعبود فأقول لما كان من الواجب على كل
طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء ليكون على بصيرة في طلبه
وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب
بدأ المصنف بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته
معرضا لمعناه اللغوي إشعارا بالمناسبة بين المعنيين
فقال مخاطبا الخطاب العام اعلم أن التصريف وهو

تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير في اللغة التغيير تقول
صرفت الشيء أي غيرته يعني أن للتصريف معنيين لغوي
وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة الألفاظ الموضوعة
من لغى اه بالكسر يلغى لغا إذا لهج بالكلام وأصلها لغي أو لغو والهاء
عوض وجمعها لغى مثل برة وبرى وصناعي وهو ما وضعه له
أهل هذه الصنعة وإليه أشار بقوله وفي الصناعة بكسر
الصاد وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل والمراد هاهنا
صناعة التصريف أي التصريف في الاصطلاح تحويل الأصل
الواحد أي تغييره والأصل ما يبنى عليه الشيء والمراد هنا
المصدر إلى أمثلة أي إلى أبنية وصيغ وهي الكلم باعتبار
هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف
على بعض وتأخيره عنه مختلفة باختلاف الهيئات كضرب
ويضرب ونحوهما من المشتقات لمعان جمع معنى وهو في الأصل
مصدر ميمي من العناية نقل إلى معنى المفعول وهو ما يراد
من اللفظ أي التصريف تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل
حصول معان مقصودة لا تحصل تلك المعاني إلا بها
أي بهذه الأمثلة وفي هذا تنبيه على أن هذا العلم يحتاج
إليه مثلا الضرب هو الأصل الواحد فتحويله إلى ضرب
ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث
في الزمان الماضي أو الحال أو غيرهما هو التصريف في الاصطلاح
والمناسبة بينهما ظاهرة والمراد بالتصريف هاهنا غير علم
التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية واختار التحويل
على التغيير لما فيه من معنى النقل قال في المغرب التحويل
نقل الشيء من موضع إلى آخر وقال في الصحاح التحول التنقل
من موضع إلى موضع وحوله فتحول وحول أيضا بنفسه

الامثلة

التحويل

يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى لا يبغون
عنها حولا فهو اخص من التغيير ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب
الى ضرب ويضرب وغيرهما فيكونه اولى من التغيير ولا
يكون ان يفسر التصريف لغة بالتحويل لانه اخص من التصريف
ثم التعريف مشتمل على العلل الاربع فالتحويل هو الصورة
ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحول والاصل الواحد هو
المادة وحصول المعاني المقصودة هي الغاية فان قلت المحول
هو الواضع او غيره قلت الظاهر انه كل من يصلح لذلك لما
يقال في العرف صرفت الكلمة لكنه في التحقيق هو الواضع لانه
الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة وانما قلنا انه حول
الاصل الواحد الى الامثلة اي اشتق الامثلة منه ولم يجعل كل
واحد من الامثلة صيغة موضوعة براسها لان هذا ادخل
في المناسبة واقرب الى الضبط واختار الاصل الواحد على المصدر
ليصح على المذهبين فان الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من
الفعل فالاصل الواحد عندهم الواحد الفعل والعمدة في استدلالهم
ان المصدر يعل باعلال الفعل فهو فرع الفعل واجيب
بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته في الاشتقاق
كما ان نحو اعد ونعد وتعد فرع يعد في الاعلال مع انه ليس بمشتق
منه وتاخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون
اعلال المصدر متاخرا عن اعلال الفعل فتامل واعلم ان مرادنا
بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقته
اياه بحروفه ومعناه فان قلت نحن نجد بعض الامثلة مشتقا
من الفعل كالامر واسم الفاعل والمفعول ونحوها قلت مرجع
الجميع المصدر والكل مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة
ويجوز ان يقال اختار الاصل الواحد ليكون اعم من المصدر

هي

وغيره

وغيره فيشمل تحويل الاسم من المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب
ونحو ذلك وهذا اقرب فان قلت لم اختار التصريف على الصرف
مع انه بمعناه قلت لان في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير
لفظ يدل على المبالغة والتكثير هذا وان نرجع الى المقصود
نقول معلوم ان الكلمات ثلاثة اسم وفعل وحرف ولما كان
بحثه عن الفعل وما يشتق منه شرع في بيان تقسيمه الى ما له
من الاقسام فقال **ثم الفعل** بكسر الفاء لانه اسم للكلمة
المخصوصة واما بالفتح فمصدر فعل يفعل **اما ثلاثي واما
رباعي** لانه لا يخلو من ان يكون حروفه الاصلية ثلاثة او اربعة
فالاول الثلاثي والثاني الرباعي اذ لم يات منه الخماسي ولا الثنائي
بشهادة التتبع والاستقرا والمحافظة على الاعتدال لئلا يودي
الخماسي الى الثقل والثنائي الى الضعف عن قبول ما يتطرق اليه من
التغييرات ولم يمنع الخماسي في الاسم حطا لرتبة الفعل عن رتبة
الاسم ولكونه انقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل
لا يقال هذا تقسيم الشي الى نفسه والى غيره لانه مورد القسمة
فعل وكل فعل اما ثلاثي واما رباعي فمورد القسمة ايضا احدهما
وايا ما كان يكون تقسيمه الى الثلاثي والى الرباعي تقسيما للشي
الى نفسه والى غيره لانا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة
اعم من الثلاثي والرباعي فان المراد به مطلق الفعل من غير نظر
الى كونه على ثلاثة احرف او اربعة وهكذا جميع التقسيمات
وتحقيق ذلك ان مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا ما صدق عليه
مفهوم الفعل والمحكوم عليه في قولنا كل فعل اما ثلاثي او رباعي
ما يصدق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه لا نفس مفهومه
فلا يلزم التقسيم **وكل واحد منهما** اي من الثلاثي والرباعي
اما مجرد او مزيد فيه لانه اما ان يكون باقيا على حروفه

الاصلية اولا الاول المجرد والثاني المزيد فيه وكل واحد
منها اي من هذه الاربعة اما مجرد او مزيد فيه لانه ان
خلت اصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم والا
فغير سالم فصارت الاقسام ثمانية والامثلة نصر وعد
اكرم اوعد دحرج زلزل تدحرج تزلزل ونعني اي نقصد في
التصريف بالسالم ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل
بالفا والعين واللام من حروف العلة وهي الواو والالف واليا
والهمزة والتضعيف وقيد الحروف بالاصلية ليخرج عنه نحو مست
وظلت بحذف احد حرفي التضعيف فانه غير سالم لوجود
التضعيف في الاصل وكذا نحو قل وبع وامثال ذلك وليدخل
فيه نحو اكرم واعشوشب واحمار فانها من السالم لخلو اصولها
عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة مما هو
مذكور في المطولات وسمي سالما لسلامته عن التغيرات الكثيرة
الجارية في غير السالم واشار بقوله تقابل الى اخره الى تفسير الحروف
الاصول لكن ينبغي ان يستثنى الزايد للتضعيف او للالحاق والى ان
الميزان هو الفا والعين واللام لانه اعم الافعال معنى لان الكل
فيه معنى الفعل وهو الين من جعل لخفته ولمجي جعل بمعنى اخر
مثل خلق وصير ولان فيه من حروف الشفة والوسط والحلق
ثم الثلاثي المجرد هو الاصل لتجرده عن الزوايد وكونه على ثلاثة
احرف فلذا قدمه وقال اما الثلاثي المجرد وفي بعض النسخ
السالم وبيانه التمثيل بسال يسال ولا يخلو من ان يكون ماضيه
على وزن فعل مفتوح العين او فعل مكسور العين او فعل مضموم
العين لان الفا لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتدا بالساكن و
كون الفتحة اخف واللام مفتوحة لما سنذكر والعين لا تكون
الا متحركا لئلا يلزم التقا الساكنين في نحو ضربت وضربنا

(هامش: واشار ٢ — اقول قوله ... بقوله تقابل الخ — لوقفة الى ركه)

والحركات

والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جا من نحو
نعم وشهد بفتح الفا وكسرها مع سكون العين فمن العين الاصل
لضرب من الخفة والاصل فعل بكسر العين ففيه اربع لغات
كسر الفا مع سكون العين وكسرها وفتح الفا مع سكون العين
وكسرها وهذه جارية في كل اسم او فعل على فعل مكسور العين
وعينه ~~او لامه~~ حرف حلق فان كان ماضيه على وزن فعل
مفتوح العين فمضارعه يفعل او يفعل بضم العين او كسرها نحو نصر ينصر
مثال لضم العين يقال نصره اي اعانه ونصر الغيث الارض اي
اغاثها قال ابو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن ان لن ينصره الله
اي لن يرزقه الله وضرب يضرب مثال لكسر العين يقال ضربه
بالسوط وغيره وضرب في الارض اي سار وضرب مثلا كذا
اي بين ويجي مضارع فعل مفتوح العين على وزن يفعل
مفتوح العين اذا كان عين فعله او لامه اي لام فعله
احد حروف الحلق واشترط هذا ليقاوم حرف الحلق فتحة العين
فان حروف الحلق اثقل الحروف ولا يشكل ما ذكرنا بمثل دخل يدخل
ونحت ينحت وجا يجي وما اشبه ذلك مما عينه او لامه حرف الحلق
ولم يجي على يفعل لانا نقول انه يجي على يفعل اذا وجد هذا الشرط
فمتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لا انه اذا وجد هذا
يجب ان يكون على يفعل بالفتح اذ لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط وهي اي حروف الحلق ستة الهمزة والها
والعين والحا المهملتان والغين والخا المعجمتان نحو سال
يسال ومنع يمنع قدم الهمزة لان مخرجها اقصى الحلق ثم الها
لان مخرجها اعلى من مخرج الهمزة والبواقي على هذا الترتيب ثم
استشعر اعتراضا بان ابى يابى جا على فعل يفعل بالفتح مع انتفا
الشرط فاجاب بقوله وابى يابى شاذ يخالف للقياس لا

يعتد به فلا يرد نقضا فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد
في افصح الكلام قال الله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره
قلت كونه شاذا لا ينافي وقوعه في كلام فصيح فانهم قالوا
الشاذ على ثلاثة اقسام مخالف للقياس دون الاستعمال
وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم
مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود ولا يقال ان يأبى
لامه حرف حلق لان الالف من حروف الحلق فلذا يجب فتح
عينه لانا نقول لا نسلم انها من حروف الحلق ولئن سلمنا
انها من حروف الحلق لكن لا يجوز ان يكون الفتح لاجلها لوجود
الدور لان وجود الالف موقوف على الفتح لانه في الاصل
ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها
لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين
في الاصل ولهذا لم يذكر المصنف الالف في حروف الحلق
اذ هي لا تكون الا ههنا الا مستقلة وغرضه بيان حرف
تفتح العين لاجله واما قلى يقلى بالفتح فلغة عامرية
والفصيح الكسر وبقى يبقى بالفتح لغة طي والاصل الكسر في الماضي
فقلبوا فتحة واللام الفا تخفيفا وهذا قياس عندهم واما
ركن يركن فمن تداخل اللغتين اعني انه جاء من باب نصر ينصر
وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني وان
كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل
بفتح العين نحو علم يعلم الا ما شذ من نحو حسب يحسب واخواته
فانها جاءت بكسر العين فيهما وقل ذلك في الصحيح نحو حسب
يحسب ونعم ينعم وكثر في المعتل نحو ورث يرث وورع يرع
وبئس يبئس واخواتها واما فضل يفضل ونعم ينعم ومت تموت
بكسر العين في الماضي وان كان ماضيه على وزن فعل

مضموم العين

مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن
واخواته لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير
للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام الشفتين رعاية
للتناسب بين الالفاظ ومعانيها ويكون لافعال الطبايع
كالحسن والكرم والقبح ونحوها ولا يكون الا لازما وشذ
قولهم رحبتك الدار والاصل رحبت بك فحذفت الباء واما
الرباعي المجرد فهو فعلل بفتح الفاء واللامين وسكون العين
كدحرج فلان الشيء اي دوره دحرجة ودحراجا لان الفعل
الماضي لا يكون اوله واخره الا مفتوحين ولا يمكن سكون
اللام الاولى لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجن فحركوها
بالفتحة لخفتها فسكنوا العين لانه ليس في الكلام اربع حركات
متواليات في كلمة واحدة ويلحق به نحو جورب وجلبب
وبيطر وهرول وشريف ودليل الالحاق اتحاد المصدرين
واما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلثة اقسام لان الزائد
فيه اما حرف واحد او اثنان او ثلاثة لئلا يلزم مزية
الفرع على الاصل واعلم ان الحروف التي تزاد لا تكون الا
من حروف سألتمونيها الا في الالحاق والتضعيف فانه
يزاد فيهما اي حرف كان القسم الاول من الاقسام الثلاثة
ما كان ماضيه على اربعة احرف وهو ما يكون الزائد فيه حرفا
واحدا وهو ثلاثة كأفعل بزيادة الهمزة نحو اكرم اكراما
وهو للتعدية غالبا نحو اكرمته وللصيرورة الشيء منسوبا
الى ما اشتق منه الفعل نحو اغد البعير اي صار ذا غدة
ومنه اصبحنا اي دخلنا في الصباح لانه [illegible] صرنا
ذوي صباح وللوجود الشيء على صفة نحو احمدته اي
وجدته محمودا وللسلب نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته

وللزيادة في المعنى نحو شغلته واشغلته وللتعريض للامر نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع واعلم انه قد ينقل الشي الى افعل فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه اي القاه على وجهه فاكب وعرضه اي اظهره فاعرض قال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعنا **وفعّل** بتكرير العين **نحو فرّح تفريحا** واختلف في ان الزائد هو الاولى او الثانية فقيل الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالاخر اولى والوجهان جائزان عند سيبويه وهو للتكثير في الفعل نحو جوّلت وطوّفت او في الفاعل نحو موّتت الابل او في المفعول نحو غلّقت الابواب ولنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسّقته اي نسبته الى الفسق وللتعدية نحو فرّحته وللسلب نحو جلّدت البعير اي ازلت جلده ولغير ذلك **وفاعل** بزيادة الالف **نحو قاتل مقاتلة وقتالا** ومن قال كذّاب كِذابا قال قاتل قيتالا وروي ماريته مراء وقاتلته قتالا وهو بنا سببه على ان يكون بين اثنين فصاعدا بفعل احدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا ويكون بمعنى فعّل اي للتكثير نحو ضاعفته وضعّفته وبمعنى افعل نحو عافاك الله واعفاك وبمعنى فعل نحو دافع ودفع ووافق ووفق وسافر وسفر والقسم **الثاني** من اقسام الثلاثة **ما كان ماضيه على خمسة احرف** وهو ما يكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة ابواب **اما اوله التاء مثل تفعّل** بزيادة التاء وتكرير العين **نحو تكسّر تكسّرا** وهو لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر والمطاوعة حصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسّرته فالحاصل له التكسر وللتكلف نحو تحلّم اي تكلف الحلم وللاتخاذ الفاعل المفعول

اصل الفعل

اصل الفعل نحو توسّدته اي اتخذته وسادة وللدلالة على ان الفاعل جانب الفعل نحو تهجّد اي جانب الهجود وللدلالة على حصول اصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرّعه اي شربه جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبّر اي طلب ان يكون كبيرا **وتفاعل** بزيادة التاء والالف **نحو تباعد تباعدا** وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا فان كان من فاعل المتعدي الى مفعولين يكون متعديا الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعنه وعلى هذا وذلك لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا فعل ذلك وتفاعل وضعه لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه والحال انه منتف عنه والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب تفعّل ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل **واما اوله الهمزة مثل انفعل** بزيادة الهمزة والنون **نحو انقطع انقطاعا** وهو لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما ويجي لمطاوعة افعل نحو اسفقت الباب اي رددته فانسفق وازعجته اي ابعدته فانزعج من الشواذ ولا يبنى الا مما فيه علاج وتاثير لا يقال انكرم وانعدم ونحوهما لانهم لما خصّوه بالمطاوعة التزموا ان يكون امره مما يظهر اثره وهو علاج تقوية للمعنى الذي ذكر من ان المطاوعة حصول الاثر **وافتعل** بزيادة الهمزة والتاء **نحو اجتمع اجتماعا** وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع وللاتخاذ نحو اختبز اي اخذ الخبز ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب اي بالغ واضطرب في الكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصموا وتخاصموا **وافعلّ** بزيادة الهمزة واللام الا

ولي

او الثانية نحو احمر احمرارا اي حمر وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما كان على ستة احرف وهو ما كان يكون الزائد فيه ثلاثة احرف مثل استفعل بزيادة الهمزة والسين والتا نحو استخرج استخراجا وهو لطلب الفعل نحو استخرجته اي طلبت خروجه ولاصابة الشي على صفة نحو استعظمته اي وجدته عظيما وللتحول نحو استحجر الطين اي تحول الى الحجرية ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل انه للطلب كانه يطلب القرار من نفسه وافعالّ بزيادة الهمزة والالف واللام نحو احمار احميرارا وحكمه حكم احمر الا ان المبالغة فيه زائدة وافعوعل بزيادة الهمزة والواو واحد العينين نحو اعشوشب الارض اعشيشابا اي كثر عشبها وهو للمبالغة وفي بعض النسخ وافعوّل نحو اجلوذ اجلواذا وهو بزيادة الهمزة والواوين وافعنلل بزيادة الهمزة والنون واحد اللامين نحو اقعنسس اقعنساسا اي خلف ورجع وقال ابو عمرو سالت الاصمعي عنه فقال هكذا فقدم بطنه واخر صدره وافعنلى بزيادة الهمزة والنون والالف نحو اسلنقى اسلنقاء اي نام على ظهره ووقع على القفا والبابان الاخيران من الملحقات باحرنجم فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم وكذا انفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج والمصنف لم يفرق بين ذلك واما الرباعي المزيد فيه فامثلته اي ابنيته نحو ثلاثة تفعلل بزيادة التا نحو تدحرج تدحرجا ويلحق به نحو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتفيهق اي اكثر في كلامه وترهوك اي تبختر وتمسكن اي اظهر الذل والمسكنة وافعنلل بزيادة

في المثنى

الهمزة

الهمزة والنون كاحرنجم اي ازدحم احرنجاما ويقال حرجمت الابل فاحرنجمت اي رددت بعضها الى بعض فارتدت ويلحق به نحو اقعنسس واسلنقى واجوني الادغام والاعلال في الملحق لانه لفظا والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم انه يجب في الاول تكرير اللام دون الثاني وافعللّ بزيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفا وفتح العين وفتح اللام الاولى بخفيفة واللام الاخيرة مشددة كاقشعر جلده اقشعرارا اي اخذته قشعريرة

[illegible]

تنبيه الفعل اما متعد وهو الفعل يتعدى من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به كقولك ضربت زيدا فان الفعل الذي هو الضرب قد جاوز الفاعل الى زيد فالدور مدفوع فان المراد بقوله يتعدى معناه اللغوي وانما قيد المفعول به بقوله به لان المتعدي وغيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع به القوم والامير في السوق اجتماعا لتاديب زيد او نحو ذلك ولا ينتقض بنحو ما ضربت زيدا لان الفعل ان اريد به لفظه الذي هو ضربت فهو قد يتعدى الى المفعول به في نحو ضربت زيدا وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خفا ويسمى ايضا المتعدي واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم واما غير متعد وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقولك حسن زيد فان الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز زيدا بل ثبت فيه ويسمى غير المتعدي لازما للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له والحق انه متعدي

والالام زايده مطردة لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدى واللزوم بحسب المعنى وتعدّيه اى وتعدّى أنت الفعل اللازم وفى بعض النسخ وتعديته فى الثلاثى المجرد خاصةً بشيئين بتضعيف العين اى بنقله الى باب التفعيل وبالهمزة اى بنقله الى باب الافعال كقولك فرّحت زيدا فان قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرّحته صار متعديا وتعديه بحروف الجر فى الكل من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه لان حروف الجر وضعت لتجرّ معانى الافعال الى الاسما نحو ذهبت بزيد وانطلقت به فان ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صارا متعديين ولا يتغير شى من حروف الجر معنى الفعل الا البا فى بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذى تغيّر البا معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان البا التى للتعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه البا فى مثله كالهمزة والتضعيف بمعنى ذهبت به اذهبته ويجوز المصاحبه وعدمها واما فى الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة الا اذا كانت بمعنى واحد نحو مررت بزيد بعمرو وكانه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبادية اى فى البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف فان النقل من المجرد الى بعض ابواب المنشعبة موكول الى السماع لا تقول اضرب زيد عمروا ولا ذهّبت خالدا ونحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق انه لا بد فى التعدى الذى نحث عنه ونجعله مقابلا للازم من تغيير الحروف معناه لما عرفت انه بحسب المعنى فلا بد من معنى التغيير كما فى ذهبت به بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال فى كل

جل

جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال يتعدى الى الظرف وغيره ولكن لا باعتبار هذا المتعدى الذى نحن فيه على ان فى قوله ولا يتغير شى من حروف الجر الفعل الا البا نظرا بعده

فصل فى امثلة تصريف هذه الافعال المذكورة من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه يعنى اذا صرفت هذه الافعال حصلت امثلة كالماضى والمضارع والامر وغيرها فهذا الفصل فى بيانها وقدم الماضى لان الزمان الماضى قبل الزمان المستقبل والحال ولانه اصل بالنسبه الى المضارع لانه يحصل بالزيادة على الماضى ولا شك فى فرعية ما حصل بالزيادة واصالة ما حصل هو منه واشتق منه قال اما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى هذا بمنزلة الجنس لشموله جميع الافعال وخرج بقوله وجد هذا المعنى فى الزمان الماضى ما سوى الماضى واراد بالماضى فى قوله الزمان الماضى اللغوى وبالاول الصناعى فلا يلزم تعريف الشى بنفسه فان قيل هذا الحد غير مانع اذ يصدق على المضارع المجزوم بلم نحو لم يضرب فان لم قد نقل معناه الى المضى وغير جامع اذ لا يصدق على نحو نعم وبئس وليس وعسى وما اشبه ذلك فالجواب عن الاول ان دلالته على المضى عارضة نشات من لم ولا اعتبار لاصل الوضع وعن الثانى انها من الجوامد والمراد هاهنا بالماضى الذى هو احد الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال وان اريد المطلق فالجواب ان تجردها عن الزمان الماضى عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام فى صيغ العقود نحو بعت وامثاله ثم اعلم ان الماضى اما مبنى للفاعل او مبنى للمفعول فالمبنى للفاعل منه اى من الماضى ما اى الفعل الماضى الذى كان اوله مفتوحا نحو نصر او كان اول متحرك منه مفتوحا نحو اجتمع فان اول

متحرك انفعل هو التا لان الفا ساكنة والهمزة غير معتدبها لسقوطها
في الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان اول متحرك منه مفتوحا لكن
لاندرج فيه القسمان لان اول متحرك من نصر هو النون كالتا من
اجتمع وانما ذكر ذلك لزيادة التوضيح ولبس او في قوله او كان
مما يفسد للحد لان المراد بها التقسيم اي ما كان المراد على احد هذين
الوجهين وانما يفسد اذا كان المراد بها الشك وانما فتح اول متحرك
منه لرفضهم الابتدا بالساكن ولئلا يلزم التقا الساكنين
وكون الفتح اخف الحركات كما بني عليه الفتح سوا كان مبنيا للفاعل
نحو انفعل او مبنيا للمفعول نحو استفعل اما البنا فلانه الاصل
في الافعال واما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في
وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح فلخفته
الا اذا اعتل اخره نحو غزي ورمي او اتصل به الضمير المرفوع
المتحرك نحو ضربت وضربن او واو الضمير نحو ضربوا **مثاله**
اي مثال المبني للفاعل والكلي فيدبراد ايضاحه وايصاله الى فهم
المستفيد فيذكر جزئي من جزئياته ويقال له انه مثاله
نصر للغائب المفرد **نصرا** لمثناه **نصروا** لجمعه **نصرت** للغائبة
المفردة **نصرتا** لمثناها **نصرن** لجمعها **نصرت** للمخاطب الواحد
نصرتما لمثناه **نصرتم** لجمعه **نصرت** للواحدة المخاطبة **نصرتما**
لمثناها **نصرتن** لجمعها **نصرت** للمتكلم الواحد **نصرنا** له مع غيره
زادوا التا في نصرت للدلالة على التانيث كما في الاسم نحو ناصرة
وخصوا التانيث المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا
بينهما اذ الفعل كما تقدم وحركوها في التثنية لالتقا الساكنين
وزادوا الفا وواوا علامة للفاعل الاثنين والجماعة وقد
تحذف الواو في الندرة كقوله فلو ان الاطبا كان حولي وزادوا
تا للمخاطب وتا للمخاطبة وتا للمتكلم وحركوها في الجميع خوف

اللبس

في المحدود

اخره

واختصوا

اللبس بالتانيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى الحركات والمتكلم مقدم
فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يكن الضم اقوى والفتح راجح
لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت التا المكسورة والمخاطبة
فاعطينها ولان اليا تقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت
اليا فناسب اعطاوها المخاطبة ولم يفرقوا بينهما في المثنى لكن
زادوا ميما فرقا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين
والغائبتين وضموا ما قبلها لان الميم شفوية كالواو فيناسبها
الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا اخر كما في المنفصلات
نحو نحن فقالوا فعلنا وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب بالواو
وبين الجمع المونث الغائب باختصاص المذكر بالواو والمونث
بالنون دون العكس لان الواو هنا اثقل من النون لانها من
حروف المد واللين والمذكر مقدم وكذا فرقوا بين جمع المخاطب
وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التي
هي علامة له في الغيبة واختصاص المونث بالنون كما في جمع
الغائبة وشددوا النون لانهم قالوا نصرتمن فادغمت الميم في
النون ادغاما واجبا ولذا ضموا ما قبل النون اعني التا لمناسبة
الضم الميم وهذه مناسبات ذكروها والا فالحاكم بذلك
هو الواضع لا غير **وقس على هذا** المذكور من نصر ينصر نصرا
فعلل وتفعلل وافتعل وانفعل واستفعل وافعلل نحو اقشعر اقشعرا
اقشعروا اقشعرت اقشعرتا اقشعررن اقشعررت اقشعررتما
اقشعررتم اقشعررت اقشعررتما اقشعررتن اقشعررت اقشعررنا
وافعوعل نحو اعشوشب اعشوشبا اعشوشبوا الى اخره وكذلك
البواقي تركت لانه لما ذكر واحدا فالبواقي على نهجه فلا حاجة الى
تكثير الامثلة اذ ليس الادراك بكثرة النظائر فالفهم الذي يدرك

طب

اصلهم

بتلطيرٍ واحد ماله يدريكه البليد بالف شاهد ولا تعتبر
انت وفي بعض النسخ ولا يعتبر مبنيا للمفعول حركات الالفات
اي الهمزات وعبّر عنها بها لان الهمزة اذا كانت اولا تكتب على
صورة الالف ويقال لها الف قال في الصحاح الالف على ضربين
لينه ومتحركه فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة في الاوائل
اي في اوائل افتعل وانفعل وما اشبههما مما اوله همزة زائدة
سوى افعل فان همزته للقطع لانها لا تسقط في الدرج ولذا
فتحت يعني لا يقال ان اوائل هذه الافعال ليست مفتوحة بل
مكسورة فلا يكون مبنيا للفاعل فانها اي هذه الالفات زائدة
لرفض الابتدا بالساكن تثبت في الابتدا للاحتياج اليها وتسقط
في الدرج اي في حشو الكلام لعدم الاحتياج اليها نحو افتعل
وانفعل واستفعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة والمبني
للمفعول منه اي من الماضي اراد ان يذكر تعريفه له باعتبار اللفظ
فذكر على سبيل الاستطراد تعريفا لمطلق المبني للمفعول باعتبار
المعنى فقال وهو اي المبني للمفعول مطلقا سواكان من الماضي
او من المضارع الفعل الذي لم يسم فاعله كما تقول ضرب
زيد فيرفع زيد لقيامه مقام الفاعل ولا يذكر الفاعل لتعظيمه
فتصونه عن لسانك او تحقيره فتصون لسانك عنه او لعدم العلم
به او لقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان اذ لا غرض في الفاعل
مثل قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله او لغير ذلك مما
تقرر في علم المعاني وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف
الفاعل ما كان خبر مبتدا اي المبني للمفعول من الماضي الذي
كان اوله مضموما كفُعِل وفُعْلِل وافتُعِل وفوعل بقلب الالف
واوا للانضمام ما قبلها وتُفُعِّل بضم التا والفا ايضا لانك
لو قلت تُفَعِّل بضم التا فقط لالتبس بمضارع فعَّل وكذلك قالوا

في تفاعل

في تفاعل تُفُوعِل بضم التا والفا اذ لو اقتصر على ضم التا لالتبس
بمضارع فاعل وقلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها او كان
اول متحرك منه مضموما نحو افتُعِل بضم التا لانه اول متحرك منه
مضموما كما ذكر في المبني للفاعل واستُفعِل بضم التا وكذا قياس
كل ما كان في اوله همزة وصل ولم يذكر افعُل وافعِل وافعوّل
وافعوعل وافعنلل ونحو ذلك لانها من اللوازم وبنا المفعول منها
لا يكاد يوجد وهمزة الوصل فيما اول متحرك منه مضموم تتبع
هذا الضم الذي هو اول متحرك في الضم يعني يكون مضموما
عند الابتدا كقولك مبتدا اُستخرج المال مثلا بضم الهمزة لمتابعة
التا وما قبل اخره اي اخر المبني للمفعول يكون مكسورا
ابدا نحو نُصِر زيد واستُخرِج المال وفي نحو افعلّ وافعوّ
تقدير الاصل افعلِل وافعولل وفي افعلّل كاقشعر الاصل افعلِلل
فنقلت كسرة اللام الى ما قبلها فليتامل ولو قال ما كان اول متحرك
منه مضموما لكان كافيا كما تقدم والسر في ضم الاول وكسر
ما قبل الاخر انه لا بد من تغيير ليفصل من المبني للفاعل والاصل
فعَل فغيروه الى فُعِل بضم الاول وكسر الثاني دون سائر
الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني
لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس
لانه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير المجرد عليه في
ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول لعوض
عن المرفوع المحذوف فليس بشي لان المفعول المرفوع عوض
عنه وهو كاف وجا فُزْد بسكون الزاي والاصل فُصِد فاسكن
الصاد وابدل وحكى قُطْرُبٌ ضِرْب بنقل كسرة الرا الى الضاد
وجا عُصْر بسكون ما قبل الاخر وقرئ قوله تعالى رُدَّت

لَ جـ
كاقشعرر

لعم

البنا بكسر الرا وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا وجا نحو جن وشل
ونكم وجم وذم وفِد وعك وضم مبنيه للمفعول ابدا
للعلم بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى وعقب الماضي
بالمضارع لان الامر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول
لاشتقاقهما منه فقال واما الفعل المضارع فهو ما اي الفعل
الذي يكون في اوله احدى الزوايد الاربع وهي اي الزوايد
الاربع الهمزة والنون واليا والتا يجمعها اي يجمع تلك الزوايد
الاربع قولك انيت او اتين او نأتي وانما زادوها فرقا بينه
وبين الماضي وخصوا الزيادة به لانه موخر الزمان عن الماضي
والاصل عدم الزيادة فاعطوه المقدم ولقايل ان يقول هذا
التعريف شامل لنحو اكرم وتكسر وتباعد فان اوله احدى
الزوايد الاربع وليس بمضارع ويمكن الجواب عنه بانا لا نسلم
ان اوله احدى الزوايد الاربع لانا نريد بها الهمزة التي تكون
للمتكلم وحده والنون التي تكون له مع غيره وكذا اليا والتا
كما اشار اليه بقوله فالهمزة للمتكلم وحده نحو انصر انا والنون له
اي للمتكلم اذا كان معه غيره نحو نحن ننصر وتستعمل
في المتكلم وحده في موضع التفخيم نحو قوله عز وجل نحن نقص
والتا للمخاطب مفردا نحو انت تنصر ومثنى نحو تنصران
ومجموعا نحو تنصرون مذكرا كان المخاطب في هذه الثلثه
او مونثا والغايبة المفردة نحو تنصر هي ولمثناها نحو هما تنصران
واليا للغايب المذكر مفردا نحو هو ينصر ومثنى نحو هما ينصران
ومجموعا نحو هم ينصرون ولجمع المونث الغايب نحو هن ينصرن
ويعترض بانه يستعمل في الله تعالى وليس بغايب ولا مذكر
تعالى عن ذلك علوا كبيرا فالاولى ان يقال واليا لما عدا ما ذكرنا
واجيب بان المراد اللفظ فاذا قلت استحكم لفظه مذكر

غايب

غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغايب فان قلت
لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم اختصوا كلا منها بما
اختصوا قلت لان الزيادة مستلزمة للتثقيل وهم احتاجوا الى
حروف تزاد لبعض العلامات فوجدوا اولى الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها او بابعاضها
اعني الحركات الثلث فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم
الابتدا بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها واعطوها
للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها مقدم على مخرجها لكونه
اقصى الحلق ثم قلبوا الواو تا لانه يودي زيادتها الى الثقل لاسيما
في مثل ووجل بالعطف وقلبها تا كثير في الكلام نحو تراث
وتجاه والاصل وراث ووجاه فقلبوها هاهنا ايضا تا واعطوها
المخاطب لانه موخر عنهما يعني ان الكلام انما ينتهي اليه
والواو منتهى مخرجها مخرج الهمزة وتبعوه الغايبة والغايبتين
لشبههما بالغايب والغايبين وجيد وان التبس
بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل ويوجد الفرق بالواو
والنون نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع بالتا كما في الواحده
بل باليا كما هو مناسب للغايب لكون مخرج اليا متوسطا
بين مخرج الهمزة والواو وكون ذكر الغايب دايرا بين المتكلم
والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره
ارادوا ان يفرق في فوايدهما في المضارع ايضا فزادوا النون لمشابهتها
حروف المد واللين من جهة الخفا والغنة فان قلت لم سمي هذا
القسم مضارعا قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة من
الضرع كانه تكلف الشيئين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات
ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف

او اللام كما ان رجلا يحتمل ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما فاذا
عرّفته باللام وقلت الرجل اختص بواحد ولهذه المشابهة
التامة أعرب من بين ساير الافعال **وهو** اى المضارع
يصلح للحال والمراد بها اجزاء من طرفي الماضي والمستقبل
يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك
هو العرف لا غير **والاستقبال** والمراد به ما يترقب وجوده بعد
زمانك الذي انت فيه **تقول يفعل الان ويسمى حالا وحاضرا**
ويفعل غدا ويسمى مستقبلا المشهور المستقبل بفتح البا
اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه يستقبل كما
يقال الماضي ولعل وجه الاول ان الزمان يستقبله فهو مستقبل
اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر البا فانه الصحيح
وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة قيل ان المضارع موضوع للحال
واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح انه مشترك
بينهما لانه يطلق عليهما اطلاقه في كل مشترك على افراده جدا ولكن
تبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق من غير قرينة ينبي عن كونه
اصلا في الحال وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة كما
للماضي والمستقبل والامر **واذا دخلت عليه** اى على الماضي لعله اى على المضارع
السين او سوف فقلت سيفعل او سوف يفعل اختص بزمان
الاستقبال لانهما حرفا استقبال وضعا وهما حرفا تنفيس ومعناه
تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال
يقال نفّسته اى وسّعته وسوف اكثر تنفيسا وقد تخفف بحذف
الفا الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال
سي بقلب الواو يا وقد تحذف الواو فيسكن الفا الذي كان متحركا
لاجل الساكنين فيقال سف افعل وقيل ان السين منقوض من
سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل قيل واذا دخله لام

الاستدا

الاستدا اختص بزمان الحال نحو قولك ليفعل وفي التنزيل اني ليحزنني
واما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف اخرج
حيا فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلا عنها معنى الحالية لانها
انما تفيد ذلك اذا دخلت على المضارع المحتمل لها الا المستقبل
الصرف وقوله ان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة نزل منزلة الحال
اذ لا شك في وقوعه وامثال ذلك في كلام الله تعالى كثير وعند
البصريين اللام للتاكيد فقط واعلم ان المضارع ايضا اما مبني
للفاعل او مبني للمفعول **فالمبني للفاعل منه ما** اى الفعل
المضارع الذي **كان حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان**
ماضيه على اربعة احرف نحو دحرج واكرم وقاتل وفرح **فان**
حرف المضارعة منه اى مما كان ماضيه على اربعة احرف **يكون**
مضموما ابدا نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح اما الفتح
فهو الاصل لخفته وكسر غير اليا فيما ماضيه مكسور العين
لغة غير الحجازيين وهم يكسرون اليا اذا كان ما بعدها
باليا ولا ينطبق هذا التعريف على ذلك واما الضم فيما كان
ماضيه على اربعة احرف فلانه لو فتح في يكرم مثلا ويقال
يكرم لم يعلم انه مضارع المجرد هو ام المزيد فيه ثم حمل عليه
كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم تفتح حرف
المضارعة في يدحرج ويقاتل ويفرح ولا التباس ثم يحمل
يكرم عليه ويحمل الاقل على الكثير اولى قلت لانه لو حمل الاقل
على الاكثر لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس
فيه اصلا فان قلت لم اختص الضم بهذه الاربعة والفتح بما
عداها دون العكس قلت لانها اقل مما عداها والضم اثقل من الفتح
فاختص الضم بالاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما هذا وقد عرف
جواب ذلك مما مر وللقايل ان يقول لا يدخل في هذا التعريف

نحو أهراق يهريق واسطاع يسطيع بضم حرف المضارعة
والاصل اراق واطاع زيدت الها والسين فانهما مبنيان للفاعل
وليس حرف المضارعة منهما مفتوحًا وليسا ايضًا مما ماضيه
على اربعة احرف ويمكن الجواب بان الها وايضًا السين زايدتان
على خلاف القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرًا وبانهما من
الشواذ ونحو خصّم وقتّل بالتشديد والاصل اختصم واقتتل
ادغمت التا فيما بعده وحذفت الهمزة فهي على خمسة احرف
تقديرًا فلهذا يفتح حرف المضارعة من هذه الاربعة كما في المبني
للمفعول اراد ان يذكر علامة كون هذه الاربعة مبنيا للفاعل
فقال وعلامة بناء هذه الاربعة يعني يدحرج ويكرم ويقاتل
ويفرح للفاعل كون الحرف الذي قبل اخره اي اخر
كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبنيا للفاعل مكسورًا
ابدًا بخلاف المبني للمفعول فانه يكون فيه مفتوحا ابدا
كما يذكر في بحثه مثاله اي مثال المبني للفاعل من يفعل
بضم العين نحو ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران
ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر
وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد كقوله فان
تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا وقوله
فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا وقس
على هذا المذكور من تصاريف ينصر يضرب ويعلم
ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح وينكسر ويتباعد
ويقطع ويجمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقي
ويتدحرج ويحرنجم ويقشعر ونحن لا نشتغل بتفصيلها فانه لا
يخفى على من له ادنى تمييز ولو اشكل شيء من نحو يقشعر ويسلنقي
يعرف في المضاعف والناقص والمبني للمفعول منه اي من

الفعل

الفعل المضارع ما اي الفعل المضارع الذي كان حرف
المضارعة منه مضموما حملا على الماضي وكان ما قبل اخره
مفتوحًا فان كان مفتوحًا في الاصل ابقي عليه والا فتح لثقل
الضم بالفتح في المضارع الذي هو انتقل من الماضي نحو ينصر
ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويستخرج ويضرب فقس على قياس
المبني للفاعل وفي نحو يفعَل ويفعال ويفعلل تقدير الاصل
يفعلل ويفعالل ويفعلل بفتح ما قبل الاخر ولم يذكر المصنف
غير المتعدي لانه قلما يوجد منه واعلم انه الضمير للشان
يدخل على المضارع ما ولا النافيتان للفعل ولا يغيران
صيغته اي صيغة الفعل المضارع وقدم تفسير الصيغة في
صدر الكتاب يعني لا يعملان فيه لفظا وقد سمع عن بعض العرب
الجزم بلا النافية اذا اصلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة
تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الى اخره كما تقدم في ينصر بعينه
وكذلك ما ينصر ما ينصران ما ينصرون الى اخره واعلم انه
يدخل على الفعل المضارع الجازم وهو لم ولما ولا في النهي
واللام في الامر وان الشرطية والاسما التي تضمنت معناها
والغرض في هذا الفن بيان اخر الفعل عند دخول الجازم عليه
فيحذف حركة الواحد نحو لم ينصر بسكون الرا ويحذف
نون التثنية نحو لم ينصرا ويحذف نون الجمع المذكر نحو لم ينصروا
ويحذف نون الواحدة المخاطبة نحو لم تنصري لان النون في
هذه الامثلة علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة
كذلك تحذف النون وانما جعلت علامة للاعراب كالحركة لانه
لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة والاعراب انما يكون في اخر
الكلمة وكانت اواخر هذه الافعال ساكنة وهي الضماير لانها اتصلت
بالافعال فصارت كاجزائها ولم يمكن اجرا الاعراب عليها وجب

زيادة حرف الاعراب ولم يكن زيادة حروف المد واللين
فزاد والنون لمناسبتها اياها كما سبق **ولا يحذف الجازم**
نون جماعة المونث فلا يقال لم ينصر في لم ينصرن **فانه** اي
لان نون جماعه المونث **ضمير كالواو في جمع المذكر** وهو فاعل
فلا يحذف بخلاف النونات الاخر فانها علامات للاعراب وهذه
ضمير لا علامة للاعراب لانها اذا اتصلت بالفعل المضارع صار
مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته الاسم ولما اتصل به النون
التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية وصار النون من
الفعل بمنزلة جز من الكلمة كما في يفعلن وتعذر الاعراب بالحرف
والحركة على ما لا يخفى رد الى ما هو اصل الفعل اعني البنا واشار
الى الامثلة بقوله **تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا** لم تنصر
**لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصروا لم تنصري
لم تنصرا لم تنصرن لم انصر لم ننصر** وجا لم في الضرورة
غير جازمة وجا ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم وجا حذف
المجزوم بعدها **واعلم انه يدخل** على الفعل المضارع **الناصب**
وهو ان ولن وكي واذن والاصل ان والبواقي فرع عليه وانما
عمل الناصب لكونه مشابها لان وهي تنصب الاسما وهذه تنصب
الافعال فيبدل من الضمة فتحة كما هو مقتضى الناصب فان
النصب يكون بالفتحة كما ان الرفع يكون بالضمة والجزم يكون
بالسكون فان قيل كان الواجب ان يقول من الرفع النصب
لانه معرب والضم والفتح انما يستعملان في المبنيات فالجواب
ان الغرض ههنا بيان الحركة دون التعرض للاعراب والبنا من حيث هي حركه
والحركة من حيث هي حركة هي الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب
والجر فان هذا امر زايد فليتامل **ويسقط النونات** لانها علامة
الرفع **سوى نون جمع المونث** لما ذكر من انه ضمير لا علامة

للاعراب وانما اسقط الناصب هذه النونات حملا له على الجازم لان
الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسما فكما حمل النصب على الجر في الاسما
في التثنيه والجمع فكذا ههنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات الحذف وقت
حال الجزم **فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا
الى لن انصر لن ننصر** ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد **ومن
الجوازم لام الامر** لان المضارع لما دخله لام الامر شابه امر
المخاطب وهو مبني ولم يكن بناوه لذلك لوجود حرف المضارعة مع
عدم تعذر الاعراب فاعرب باعرابه يشبه البنا وهو السكون لانه
الاصل في البنا واللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم وتكون
مكسورة تشبيها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر وفتحها لغة
لكن اذا دخل عليها الواو والفا او ثم جاز سكونها قال الله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقال تعالى ثم ليقضوا تفثهم قرى
بسكون اللام وكسرها وقوله **فتقول في امر الغايب** اشارة
الى انه لا يومر به المخاطب لان المخاطب له صيغة تخصه وقرى
فلتفرحوا بالتا خطابا وهو شاذ وجاز في المجهول نحو لتضرب
انت الى اخره لان الامر ليس للفاعل المخاطب لان الفاعل محذوف
وكذا لاضرب انا ولنضرب نحن ونحو ذلك لان الامر بالصيغة
يختص بالمخاطب فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع لانها
غير المخاطب وتمثيلا للمتكلم والمخاطب المجهول وفي الحديث قوموا
فلاصل لكم وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم واذا كان المامور جماعة
بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا
وافعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التا
الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا
وبعضهم غايبا كقوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقد
جا في الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله محمد تفد نفسك كل

نفس إذا ما خفت من أمر تبالا أي لتفد وأجاز الفراء حذفها
في النثر كقولك قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين
آمنوا يقيموا الصلاة والحق أن جواب الأمر والشرط لا يلزم
أن يكون علة تامة للجزاء وإنما اختص هذا الأمر باللام والمخاطب
بغيرها لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى
وأمثلته **لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن لأنصر لننصر**
وفي المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصري لتنصر لتنصرن
وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدحرج وغيرها من نحو
ليكرم وليقاتل وليفرح ولينكسر وليتباعد وليستقطع وليجتمع
إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم **ومنها** أي ومن الجوازم **لا**
الناهية وهي التي يطلب بها ترك الفعل وإسناد النهي إليها
مجاز لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها وإنما عملت الجزم لكونها
نظير لام الأمر الغائب من جهة أنها للطلب أو نقيضها من جهة
أن اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف لا النافية إذ
لا طلب فيها **تقول في نهي الغائب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا**
لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن وفي نهي الحاضر لا تنصر لا تنصرا
لا تنصروا لا تنصري لا تنصرن وكذا قياس سائر الأمثلة
من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدحرج إلى غير ذلك كما مر في
المجزوم وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الأمر **وأما الأمر**
بالصيغة سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون
اللام **وهو أمر الحاضر** أي المخاطب فهو جار **على**
لفظ المضارع المجزوم في حذف الحركات والنونات التي
تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات
المضارع وسكناته أي لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع
إلا أنه يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم وإنما

قال

قال جار على لفظ المضارع لئلا يتوهم أنه أيضا مجزوم معرب
كما هو مذهب الكوفيين فإنه ليس بمجزوم بل هو مبني أجري
مجرى المضارع أما البناء فلأنه الأصل في الفعل وهذا لم يشبه
الاسم فلم يعرب والكوفيون على أنه مجزوم وأصل افعل لتفعل
فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ثم حرف المضارعة خوف التباسه
بالمضارع وليس بالوجه لأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار
وما ذكروه خلاف الأصل فلا يرتكب وأما الإجراء مجرى المجزوم
فلأن الحركة والنونات علامة الإعراب فينافي البناء ولذا لم يحذف
نون جماعة المؤنث وإذا أجري على المجزوم **فإن كان**
ما بعد حرف المضارعة متحركا كتدحرج **فتسقطها منه**
أي من المضارع **حرف المضارعة** ليفرق من المضارع **وتأتي**
بصورة الباقي بعد حرف المضارعة **مجزوما** وفي هذا اللفظ
تجوز لأن صورة الباقي ليست مجزومة بل مثل المجزوم
فالتوجيه أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبيها
على المبالغة والأصل مثل المجزوم وهذا كثير في الكلام أو
يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل
مجزوما مفعولا ثانيا والباء لغير التعدية أي تأتي مجزوما
يكون صورة الباقي فيكون من باب القلب والمعنى تأتي الباقي
بصورة المجزوم ولم يقل مجزومة لأنه حال من الباقي أولا
وصف للفعل أي حال كونها فعلا مجزوما وإذا حذفت حرف
المضارعة وعاملت آخره معاملة المجزوم على أحد التأويلات
فتقول في الأمر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا
دحرجي دحرجا دحرجن ويستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع
التفخيم كقوله فارحموني يا إله محمد **وهكذا تقول في كل**
ما يكون بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو **فرّح وقاتل**

ونكرم وتباعد وتدحرج وانما اشتق من المضارع لان الماضي لا
يومر به فلا مناسبة بينهما وان كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنا كما في تنصر فتحذف منه حرف المضارعة وتاتي
بصورة الباقي مجزوما حال كون هذا الباقي مزيدا في اوله
همزة وصل مكسورة اما زيادتها فلدفع الابتدا بالساكن واما
تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلانها اقوى
الحروف والابتدا بالاقوى اولى واما كسرها فلانها زيدت
ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها
حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه انها
زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا نحتاج الى متحرك لسكون
اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وسميت همزة وصل
لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن وتسميتها الخليل سلم اللسان
لذلك فتكون مكسورة في جميع الاحوال الا في حال ان تكون
عين المضارع منه اي من الباقي او من المضارع مضموما فتضمها
اي تلك الهمزة لمناسبة حركة العين ولانها لو كسرت لثقل الخروج
من الكسر الى الضم ولو فتحت لالتبس بالمضارع اذا كان للمتكلم
تقول انصر انصرا انصروا انصري انصرا انصرن وكذلك
اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج ثم استشعر اعتراضا
بان اكرم بفتح الهمزة امر من تكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن
وعينه مكسورة فلم يزد في اوله همزة وصل مكسورة فاجاب
بقوله وفتحوا همزة اكرم بنا على الاصل المرفوض اي
المتروك فان اصل تكرم توكرم لان حروف المضارعة هي
حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع
الهمزتين في نحو اأكرم ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه وقد استعمل
الاصل المرفوض من قال. فانه اهل لان يؤكرما قلما راوانه

كما في تنصر لو قال كما في يضرب ويفتح لكان مناسبا للتمثيل له وتامل ح

على كرسيه متمما

تزول

83

تزول علة الحذف عند اشتقاق الامر بحذف حرف المضارعة
ردوها لان همزة الوصل انما هي عند الاضطرار فقالوا من تؤكرم
اكرم كما قالوا من يدحرج دحرج فلا يكون من القسم الثاني
بل من القسم الاول وقوله بنا نصب على المصدر بفعل محذوف
في موضع الحال او على المفعول له وهذا اولى واعلم انه الضمير
للشان اذا اجتمع تاآن في اول مضارع تفعل وتفاعل
وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب او المخاطبة مطلقا او الغائبة
المفردة والمثناة احدهما حرف المضارعة والثانية التا التي
كانت في الماضي فيجوز اثباتهما اي اثبات التائين وهو الاصل
نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف احداهما اي
احدى التائين تخفيفا لانه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام
لرفضهم الابتدا بالساكن حذفوا احدى التائين ليحصل التخفيف
كما تقول انت تجنب وتقاتل وتدحرج وفي التنزيل فانت له
تصدى والاصل تتصدى اي تتعرض ولو كان فعلا ماضيا
لوجب ان يقال تصدت لانه خطاب ونارا تلظى اي تتلهب
والاصل تتلظى اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت وتنزل
الملائكة والاصل تتنزل واختلف في المحذوف فذهب البصريون
الى انها هي الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل
وقيل الاولى لان الثانية للمطاوعة فحذفها مخل والوجه هو
الاول لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما يحصل
عند الثانية وانما قال مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل بلفظ المبني
للفاعل للتنبيه على ان الحذف لا يجوز في المبني للمفعول اصلا
لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل
ولانه من هذه الابواب اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف
به اولى ولانه لو حذف التا الاولى المضمومة ولو حذف

لا التبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء ان الفارق هو التا
المضمومة ولو تحذف التا الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من
مضارع تفعل وفاعل وتفعلل واعلم انه متى كان فاء افتعل
صادا او ضادا او طا او ظا قلبت تاؤه اي تا افتعل طا لتعسر
النطق بالتا بعد هذه الحروف واختير الطا لقربها من التا مخرجا
والحاصل عندنا يرجع الى السماع وعند العرب الى التخفيف فتقول
في افتعل من الصلح اصطلح والاصل اصتلح وفي افتعل من
الضرب اضطرب والاصل اضترب والاضطراب الحركة والموج
يضطرب اي تموج بعضها بعضا وفي افتعل من الطرد اطرد
والاصل اطترد وفي افتعل من الظلم اظطلم والاصل اظتلم
واعلم ان الوجه في نحو اصطلح واضطرب عدم الادغام لان
حروف الصفير وهي الزاي المعجمة والسين والصاد المهملتان
لا تدغم في غيرها وحروف ضوي مشفر بالضاد والشين المعجمتين
والرا المهملة لا تدغم فيما يقاربها وقليلا ما جا اصّلح واضّرب
بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام وهذا عكس قياس الادغام
فعلوه رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد وضعفا الجمع
في اضطجع اي نام على الجنب وقرئ لبعض شانهم ويخسف بهم
ويغفر لكم وذي العرش سبيلا بالادغام واما في نحو اطرد
فلا يجوز الا الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام
واما في اظطلم فثلثة اوجه الاول اظطلم بلا ادغام والثاني
اطّلم بالطا المهملة بقلب المعجمة اليها كما هو القياس الثالث اظّلم
بالظا المعجمة بقلب المهملة اليها وروي الوجوه الثلثة في قول
زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله • عفوا ويظلم احيانا
فيظّلم وكذلك متصرفاتها اي متصرفات كل واحد منها فانه
يجري ذلك فيها نحو اصطلح فهو مصطلح وذاك مصطلح عليه

اصطلح

اصطلح لا تصطلح وكذلك يضطرب فهو مضطرب ويطرد
فهو مطرد ويظطلم فهو مظطلم وكذا بواقي الامثلة باسرها
واعلم انه متى كان فاء افتعل دالا او ذالا او زايا معجمة قلبت
تاؤه اي تا افتعل دالا مهملة تخفيفا فتقول في افتعل من الدرء
وهو الدفع والذكر وهو ضد النسيان والزجر وهو المنع والنهي
ادّرا والاصل ادترا ولا يجوز الا الادغام واذكر والاصل
اذتكر وفيه ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بالذال
المعجمة وقلب المهملة اليها وادّكر بالدال المهملة وقلب المعجمة اليها
قال الشاعر تنحي على الشوك جزارا مقصبا • والهرم تذريه إدّرآ عجبا •
وفي التنزيل وادّكر بعد امة وازدجر والاصل ازتجر وفيه
وجهان البيان نحو ازدجر وفي التنزيل وقالوا مجنون وازدجر
والادغام بقلب الدال زايا نحو ازّجر دون العكس لفوات صفير
الزاي واما قلب تا افتعل مع الجيم دالا كما في قوله • فقلت لصاحبي
لا تحبسانا • بنزع اصوله واجدز شيحا • والاصل اجتز اي اقطع
فشاذ لا يقاس عليه والقلبان المتقدمان على سبيل الوجوب
ويلحق الفعل حال كون الفعل غير الماضي والحال نونان
للتوكيد ولا يلحقان الماضي والحال قيل لاستدعائهما الطلب
اذ الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا
لتاكيده لانه عرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل
الغير الموجود وقيل لان الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد
واما الحاصل في زمان الحال فهو وان كان يحتمل التاكيد بان
يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد
لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على
ضعفه وقوته اختص نون التوكيد بغير الموجود الذي بالتاكيد
اي الاستقبال ولا يتوهم جواز الحاقها بالمستقبل الصرف من نحو

سيضربن وسوف يضربن فانهما لا يلحقان في السعة الا ما فيه
معنى الطلب او شبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا تلحق
الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو مطلوب و تشبيها بالقسم
نحو اما تفعلن في ان ما للتوكيد كلام القسم ولانه لما اكد حرف
الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى وقد يلحق بالنفي تشبيها له بالنهي
وهو قليل ومنه قول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا
على كرسيه معمما اي لم يعلمن قلبت النون الفا للوقف قال الله
تعالى لنسفعا اي لنسفعن فان قلت لم الحق بالمستقبل الصرف
في قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات قلت لانه مشبه
بالنفي من حيث ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي
مشبه بالنهي وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به قال
سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن وهاتان النونان احداهما
خفيفة ساكنة كقولك اضربن **والاخرى ثقيلة مفتوحة** نحو
اذهبن وفي بعض النسخ بالنصب اي حال كون احداهما خفيفة
ساكنة والاخرى ثقيلة مفتوحة في جميع الافعال **الا فيما**
اي في الفعل الذي **يختص** النون الثقيلة **به** اي بذلك
الفعل يعني ان من بين النونين يختص الثقيلة بهذا الفعل
اي تنفرد بلحوق هذا الفعل كما يقال يخصك بالعبادة اي لا نعبد
غيرك وبهذا ظهر فساد ما قيل انه كان حق العبارة ان يقول
الا في الفعل الذي يختص بالثقيلة اي لا يعم الثقيلة والخفيفة
لان الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وجماعة النساء بل تعم الجميع
وهو اي ما يختص به **فعل الاثنين و** فعل **جماعة النساء فهي**
اي النون الثقيلة **مكسورة فيه** اي في فعل الاثنين وجماعة النساء
فالضمير عائد الى الفعل ويجوز ان يكون عائدا الى ما **فتقول**

اذهبان

85

اذهبان للاثنين واذهبنان يا نسوة بكسر النون فيهما تشبيها لها
بنون التثنية لانها واقعة بعد الالف مثل نون التثنية واما ما اجازه
يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة
النساء باقية على السكون عند يونس ومتحركة بالكسر عند بعض
وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعانِّ بتخفيف النون فلا يصلح للتعويل
لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء وهي ليست في تتبعان للتوكيد
فتدخل انت **الفا بعد نون جمع المؤنث** كما تقول اذهبنان
والاصل اذهبننّ فان دخلت الفا بعد نون جمع المؤنث وقبل
النون الثقيلة **لتفصل** تلك الالف **بين النونات** الثلاث نون
نون جماعة النساء والمدغمة والمدغم فيها واختصوا الالف لخفتها
ولا تدخلها اي فعل الاثنين وجماعة النساء النون **الخفيفة**
لا يقال اضربان ولا اضربنان **لانه يلزم** من دخولها فيهما
التقاء الساكنين على غير حده وهما الالف والنون وحق لو حركها
لاخرجتها عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو
اضرب القوم والاصل اضربن دون تحريكها قال الشاعر
لا تهين الفقير علك ان • تركع يوما والدهر قد رفعه • اي لا
تهينن والا لوجب ان يقال لا تهن لانه نهي فحذفت النون لالتقاء
الساكنين ولم تحرك ولو حذفت الف الاثنين لالتبس بفعل الواحد
ولو حذفتها من فعل جماعة النساء لادى الى حذف ما زيد لغرض
هكذا ذكروه ولقائل ان يقول لا نسلم انه يلزم من دخولها
في فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر لانك تقول
اضربن فلو ادخلتها وقلت اضربنن لا يكون من التقاء الساكنين
في شيء واشار ابن الحاجب الى جوابه بان قال الثقيلة هي الاصل
والخفيفة فرعها واذا دخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة و
ان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل الا ترى

ان يونس حين ادخلها في فعل الاثنين وجماعة النسا ادخل
الالف وقال اضربان واضربنان دون اضربنّ وفيه نظر
لان اصالة الثقيلة على ما نقل مع ان الفرع لا يجب ان يجري على
الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم
تقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب
ان تعدل من الخفيفة اليها ولما قال فانه يلزم التقا الساكنين
على غير حده ومتى نحو فقال **فان التقا الساكنين انما**
يجوز اي لا يجوز الا **اذا كان الاول** من الساكنين **حرف**
مد وهو الالف والواو واليا سواكن **وكان الثاني** منهما **مدغما**
في حرف اخر **نحو دابّة** فان الالف واليا ساكنان والالف
حرف مد واليا مدغم فجاز لان اللسان يرتفع عنهما دفعة
واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من
الساكنين كأنه ساكن فلا يتحقق التقا الساكنين الخالصي
السكون وكان الاولى ان يقول حرف لين ليدخل فيه نحو
خويصّة لان حرف اللين اعم من حرف المد كما سيذكر لكن
المصنف لم يفرق بينهما وفي عبارته نظر لانه انما يفيد الحصر
كما فسرنا وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى فان التقا الساكنين
جائز في الوقف مطلقا لانه محل التخفيف نحو زيد وعمرو وبكر
سلمنا انه اراد غير الوقف لكنه جائز في غير الوقف في
الاسم المعرّف باللام الداخل عليه همزة الاستفهام نحو الحسن
خير ام ابن سيرين بسكون الالف واللام وهذا قياسي يطرح
لئلا يلتبس بالخبر وفي التنزيل الآن بسكون الالف واللام
وفي بعض القراءات من بعد ذلك ولبعض شانهم وذي العرش
سبيله واللائي ومحياي ومماتي ونحو ذلك فلا وجه للحصر
ويمكن الجواب بان كل ذلك من الشواذ ومراده غير الشاذ

انما هي عند الكوفيين

فان قلت

فان قلت فلم لم يجز في نحو في الدار وقالوا الدار انا مع ان الاول
حرف مد والثاني مدغم قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم **ويحذف من**
الفعل معهما اي مع النونين **النون** التي **في الامثلة الخمسة**
وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين
لما سبق من ان في هذه الامثلة علامة الاعراب والفعل مع
نون التوكيد يصير مبنيا لما ذكرنا في نون جماعة النسا و
اعلم ان قوله هذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الامثلة
الخمسة واثنان منها وهما يفعلان وتفعلان وقد تقرر ان
الخفيفة لا تدخلهما واجاب بعضهم بانه تنبيه على ان النون
تحذف منهما على مذهب يونس حيث اجاز دخولها في يفعلان
وتفعلان وفساده يظهر بادنى تامل اذ لا اثر في الكتاب
من مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بان نقول ان النون
في الامثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا
انما يكون عند ثبوت المعية واما ما لا تثبت معه المعية
كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمة وقد تقدم انه
لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك
فافهم فانه لطيف **ويحذف** مع حذف النون **واو يفعلون**
وواو تفعلون اي فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب **ويا**
تفعلين اي فعل الواحدة المخاطبة لان التقا الساكنين وان
كان على حده على ما ذكره المصنف لكنه تثقل الكلمة واستطالت
وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو واليا فحذفتا هذا مع
الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقا الساكنين على غير حده ولم تحذف
الالف من يفعلانّ وتفعلانّ لئلا يلتبس بالواحد والقياس
يقتضي ان لا تحذف الواو واليا ايضا كما هو مذهب بعضهم

اذ كل منهما فى هذه الامثلة ضمير الفاعل والتقا الساكنين
على حدة لكن قد ذكرنا انه لا يجب بل يجوز وان كان على حده
وقيل حد التقا الساكنين ان يكون الاول حرف لين والثانى
مدغما ويكونا فى كلمة فهو هنا ليس على حده لانه فى كلمتين الفعل
ونون التوكيد لكن اغتفر فى الالف وان لم يكن على حده لدفع
الالتباس وكونه اخف ولعله مراد المصنف ولم يصرح به
اكتفا بتمثيله بكلمة واحدة اعنى دانة وكذا فعل جانه وهنا
موضع تامل ففى الجملة تحذف الواو واليا **الا اذا انفتح ما**
قبلها فانهما لا تحذف فانه حينئذ لعدم ما يدل عليهما اعنى الضم
والكسر بل تحرك الواو بالضم واليا بالكسر لدفع التقا الساكنين
نحو لا تخشون اصله لا تخشيون حذفت ضمة اليا للثقل ثم اليا
لالتقا الساكنين فقيل تخشون وادخل لا الناهية فحذفت
النون فقيل لا تخشوا فلما الحق نون التوكيد التقا ساكنان
الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليه
بل حرك بما يناسبه وهو الضم لكونه اخته فقيل لا تخشون
وهو نهى المخاطب لجماعة الذكور **ولا تخشين** اصله تخشيين
حذفت كسرة اليا ثم اليا وادخل لا وحذفت النون فقيل
لا تخشى فلما الحق نون التوكيد التقى ساكنان اليا والنون
فلم تحذف اليا لما مر بل حركت بالكسر لكونه مناسبا له وهى
نهى المخاطبة **ولتبلون** اصله لتبلوون فاعل اعلال تخشون
فقيل لتبلون فادخل نون التاكيد وحذفت نون الاعراب
وضمت الواو كما فى لا تخشون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين
مبنيا للمفعول من البلا وهو التجربة **فاما ترين** اصله ترايين
على وزن تفعلين حذفت همزته كما سيجى فقيل ترايين ثم حذفت
كسرة اليا ثم اليا ولك ان تقول فى الجميع قلبت الواو واليا الفا

تفعلين

لتحركها

لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذف الالف وهذا اولى واياك ان
تظن المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظن صاحب الكواشى فى تفسيره
كانه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لانه اولى بالحذف
من ضمير الفاعل وهو ظاهر فقيل ترين فادخل اما وهى حرف الشرط
فحذفت النون علامة للجزم فالحق نون التوكيد وكسر اليا ولم
تحذف لما ذكر فى لا تخشين فصار اما ترين وقد اخطا من قال
حذفت النون لاجل نون التوكيد لانه لا تلحقه قبل دخول اما
لما تقدم فى اول البحث وكذا لا تخشون ولا تخشين او لم تقلب
الواو واليا من هذه الامثلة الفا لان تحركهما عارضة لا اعتداد
بها وهذا هو السر فى عدم اعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل
لا تخشاون وقال المالكى حذف يا الضمير بعد الفتح لغة طائية
نحو ارضن فى ارضين وكذا لا تخش فى لا تخشى **ويفتح** مع النونين
اخر الفعل اذا كان الفعل **فعل الواحد والواحدة الغائبة**
لانه الاصل لخفته والعدول عنه انما يكون لغرض **ويضم** اخر الفعل
اذا كان الفعل **فعل جماعة الذكور** ليدل الضم على الواو
المحذوفة **ويكسر** اخر الفعل **اذا كان** الفعل **فعل الواحدة**
المخاطبة لتدل الكسرة على اليا المحذوفة فكان الاولى ان يقول
ما قبل النون بدل اخر الفعل ليشمل نحو لا تخشون ولا تخشين
لان الواو واليا ليستا اخر الفعل بل كل منهما اسم براسه لان الفعل
يخشى وهما ضميرا الفاعل والجواب ان هذا الضمير جزء من الفعل
فكانه اخر الفعل وقيل الغرض بيان اخر الفعل غير الناقص
لان الناقص قد علم حكمه فى لا تخشون ولا تخشين **فتقول**
فى امر الغائب موكدا بالنون الثقيلة ليضربن بالفتح لكونه
فعل الواحد **لينصرانّ لينصرنّ** بالضم لكونه فعل جماعة الذكور
اصله لينصرون حذفت الواو لالتقا الساكنين **لتنصرن**

بالفتح ايضا لانه فعل الواحدة الغائبة لتنصرانّ لتنصرنانّ وبالخفيفة
لتنصرنْ بالفتح لتنصرنْ بالضم لتنصرنْ بالفتح لما علم وترك
البواقي لان الخفيفة لا تدخلها وتقول في امر الحاضر بالثقيلة انصرنّ
انصرانّ انصرنّ انصرنّ بالكسر لانه فعل الواحدة المخاطبة
انصرانّ انصرنانّ وبالخفيفة انصرنْ انصرنْ انصرنْ
وقس على هذا نظائره اي نظائر كل من لتنصرنه وانصرنه الى الاخر
من نحو اضربن واعلمن وليضربن وليعلمن وغير ذلك الى سائر
الافعال والامثلة واما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي
المجرد فالاكثر ان يجي اسم الفاعل منه على فاعل يقول للواحد ناصر ناصران
للاثنين حالة الرفع وناصرين حالة النصب والجر وناصرون
لجماعة الذكور في الرفع وناصرين في حالة النصب والجر وذلك
لانهم لما جعلوا اعرابهما بالحروف وكان الحروف ثلاثة اعني
الواو والالف والياء جعلوا رفع المثنى بالالف لخفتها والمثنى مقدم
ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ثم جعلوا جر المثنى والمجموع
بالياء وفتحوا ما قبل الياء في المثنى وكسروه في الجمع فرقا بينهما
ولما راوا انه يلتبس في بعض الصور في الجمع ايضا نحو مصطفين
فتحوا النون في الجمع وكسروه في المثنى ثم جعلوا النصب فيهما
تابعا للجر ناصرة للواحدة ناصرتان للاثنتين ناصرات لجماعة
الاناث ونواصر ايضا لها والاكثر ان يجي اسم المفعول
منه على مفعول تقول منصور منصوران منصورون
منصورة منصورتان منصورات ومناصير وانما قال الاكثر
لانهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول نحو ضراب وضروب
ومضراب وعليم وحذر في اسم الفاعل ونحو قتيل وحلوب
في اسم المفعول وكذا الصفة المشبهة باسم فاعل عند اهل
الصنعة وتقول رجل ممرور به ورجلان ممرور بهما

ورجال

ونساء ممرور بها

ورجال ممرور بهم وامراة ونساء ممرور بها ونساء ممرور
بهن اي لا تبني اسم المفعول من اللازم الا بعد ان تعديه
اذ ليس له مفعول فتثني انت وتجمع انت وتونث الضمير فيما
اي في اسم المفعول الذي يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول
لا تقول ممروران بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك
لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو
هو ليس بمعنى مونث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتانيث العامل
وتثنيته وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل
يجوز ان يتقدم فيه زيد ممرور به لانه ذكر في قوله تعالى
اولئك كان عنه مسئولا اذ فاعل مسئولا قدم عليه وفعيل
قد يجي بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة
وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول وامثلتهما في التثنية والجمع والتذكير
والتانيث كامثلة اسم الفاعل والمفعول الا انه يستوي لفظ المذكر
والمونث في الذي بمعنى المفعول اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل
وامراة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلة فلان فانهما لا
يستويان لخوف اللبس هذا في الثلاثي المجرد واما ما زاد على
الثلاثة ثلاثيا كان او رباعيا فالضابط فيه اي في بناء اسم
الفاعل والمفعول منه والمراد بالضابط امر كلي منطبق على الجزئيات
ان تضع في مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة
وتكسر ما قبل اخره اي اخر الفعل المضارع في اسم الفاعل
كما فعلت في اكثر يفعله وهو المبني للفاعل وتفتحه اي ما قبل الاخر
في اسم المفعول كما فتحته في يفعله اي المبني للمفعول نحو مكرِم
بالكسر اسم فاعل ومكرَم بالفتح اسم مفعول ومدحرِج ومدحرَج ومستخرِج
ومستخرَج وكذا قياس يوافي الامثلة الا ما شذ من نحو اسهب اي
اكثر واطنب في الكلام فهو مسهَب فاحصن فهو محصن والقح

وجمعه

اي أفلس فهو ملفح بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسم فاعل وكذا
نحو أعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع
فهو يافع ولا يقال معشب ولا مورس ولا موفع وقد يستوي
لفظ اسم الفاعل والمفعول في بعض المواضع نحو محاب ومحات
ومختار ومضطر ومعتد ومنصب في اسم الفاعل ومنصب
فيه في اسم المفعول ومنجاب اي منقطع منكشف في اسم الفاعل
ومنجاب عنه في المفعول فان لفظ اسم الفاعل ويختلف التقدير
في هذه الامثلة مستوي بسكون ما قبل الاخر بالادغام في
بعض وبالقلب في بعض والفرق انما يكون بحركته فلما زالت
الحركة استويا ويختلف التقدير لانه يقدر كسر ما قبل الاخر
في اسم الفاعل وفتحه في اسم المفعول ويفرق في الاخيرين بانه
يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين
بخلاف اسم الفاعل لا يقال لانسلم استواءهما في الاخيرين لانا
نقول اسم الفاعل والمفعول هما لفظا منصب ومنجاب
والجار والمجرور شرط لا شطر واذا فرغنا من السالم فقد
حان ان نشرع في غيره فنقول قد تبين من تعريف السالم
ان غير السالم ثلاثة وهي المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف
يذكرها في ثلاثة فصول مقدما المضاعف وان كان ملحقا
بالمعتلات مناسبا ان يذكر عقبها لكن قدمه لمشابهته
السالم في قلة التغيير وكون حروفه حروف الصحيح قال

فصل المضاعف

وهو اسم مفعول من ضاعف قال
الخليل التضعيف ان يزاد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر وكذلك
الاضعاف والمضاعفة ويقال له اي للمضاعف الاصم
لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام يقال حجر اصم اي صلب
وكان اهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الاصم قال الخليل

انما سمي

انما سمي بذلك لانه لا يسمع فيه صوت مستغيث لانه من الاشهر
الحرم ولا يسمع فيه ايضا حركة قتال ولا قعقعة سلاح
ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف
واحد بل ذكر اولا الثلاثي وقال هو اي المضاعف من
الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس
واحد يعني ان كان العين باء كان اللام باء وان كان دالا كان
دالا وهكذا كرد في الثلاثي المجرد واعد الشيء اي هيأه في
المزيد فيه فتبين كون عينهما ولامهما من جنس واحد بقوله
فان اصلهما ردد واعدد فالعين واللام والان كما ترى فاسكنت
الاولى وادغمت في الثانية فقوله المضاعف مبتدا وهو مبتدا
ثان خبره ما كان والجملة خبر المبتدا الاول وقوله من الثلاثي
حال وقوله ويقال له الاصم جملة معترضة من الخبر ويجوز
ان يكون نعت المضاعف على الاضافة وهو اعني المضاعف
من الرباعي مجردا كان او مزيدا فيه ما كان فاؤه ولامه
الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية ايضا
من جنس واحد ويقال له اي للمضاعف من الرباعي المطابق
بالفتح ايضا اسم مفعول من المطابقة وهي الموافقة يقول
طابقت بين الشيئين اذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق
فيه الفاء واللام الاولى والعين واللام الثانية نحو زلزل
الشيء زلزلة وزلزالا اي حركه ويجوز في مصدره فتح الفاء
وكسرها بخلاف الصحيح فانه بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا
وقوله ايضا اشارة الى انه يسمى الاصم ايضا لانه وان لم
يكن فيه ادغام لتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولان
علة الادغام اجتماع المثلين فاذا كان مرتين كان ادعى
الى الادغام لكن لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصلة بين

المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الادغام من الملك فانه يسمى
بذلك حملا على الاصل ولما كان هنا مظنة سوال وهو انه لم
الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها مع ان حروفه
حروف الصحيح اشار الى جوابه بقوله وانما الحق المضاعف
بالمعتلات لان حرف التضعيف يلحقه الابدال وهو ان يجعل حرفا
موضع حرف اخر والحروف التى يجعل منها حرف موضع اخر حروف
أنصت يوم جد طاه زل وكل منها يبدل من عدة حروف
ولا يليق بيان ذلك هنا وذلك الابدال كقولهم امليت بمعنى
امللت يعنى ان اصله امللت فقلبت اللام الاخيرة يا لثقل اجتماع
المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثانى وامثال هذا كثيرة
فى الكلام نحو تقضى البازى اى تقضض وحسيت بالخبر اى
حسست وتلعيت اى تلععت وكذا الرباعى نحو دهديت اى دهدهت
وصهصيت اى صهصهت وامثال ذلك ويلحقه الحذف كقولهم
مست وظلت بفتح الفا وكسرها واحست اى مسست وظللت
واحسست يعنى ان اصل مست مسست بالكسر فحذفت السين
الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب و
اختصت الاولى لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما حصل
عندها اما فتح الفا فلانه حذفت السين مع حركتها فبقى الفا
مفتوحة بحالها واما الكسر فلانه نقل حركة السين الى الميم
بعد اسكانها وحذفت السين فقيل مست بكسر الميم وكذا
ظلت بلا فرق واصل احست احسست فنقلت فتحة السين
الى الحا وحذفت احد السينين فقيل احست وانشد الاخفش
مسنا السماء فنلناها وطالهم حتى ترى احدا يمشى وثهلانا
وفى التنزيل فظلتم تفكهون وروى ابو عبيدة قول ابى زبيد
خلا ان العتاق من المطايا احسن به فهن اليه شوس وهو

من شواذ

كما فى قولهم مواصل

من شواذ التخفيف قال فى الصحاح مسست الشى بالكسر امسه مسا
وهذه اللغة الفصيحة وحكى ابو عبيدة فى مسست الشى بالفتح
امسه بالضم ويقال ظللت اعمل بالكسر ظلولا اذا عملته بالنهار
دون الليل واحسست بالخبر واحست به اى ايقنت به وربما
قالوا احسيت به بالخبر يبدلون من السين يا قال ابو زبيد حسين
به فهن اليه شوس فلما الحق الابدال والحذف حرف التضعيف
كما يلحقان حروف العلة كما يذكر فى بابه الحق المضاعف بالمعتلات
وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لان الابدال والحذف
كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح ايضا اما الحذف ففى نحو
تخذ وتقال وتدحرج كما مر واما الابدال فاكثر من ان يحصى
ويمكن الجواب بانهما يلحقان المضاعف فى الحروف الاصلية
كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروفه الاصلية بل الابدال
يلحقها دون الحذف وقوله كما فى قولهم الى اخره ترك غنى الى
ذكره وكان الاولى ان يقول لان حرف التضعيف يصير حرف
علة كما فى امليت واحسيت والمضاعف يلحقه الادغام وهو
فى اللغة الاخفا والادخال يقال ادغمت اللجام فى الفرس اى
ادخلته فى فيه وادغمت الثوب فى الوعا والادغام افعال
من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين
وقد ظن ان الادغام بالتشديد افتعال لا غير متعد وهو سهو
لما قال فى الصحاح ادغمت الحرف وادغمته على افتعلته
وفى الاصطلاح ان يسكن الحرف الاول من المتجانسين
ويدرج فى الحرف الثانى نحو مد فان اصله مدد فاسكنت الدال
الاولى وادرجت فى الثانية وانما اسكن الاول ليتصل بالثانى
اذ لو حرك لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة والثانى لا يكون
الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره ويسمى

الحرف الاول من المتجانسين اذا ادغمته مُدْغما اسم مفعول
لادغامك اياه ويسمى الحرف الثاني مدغما فيه لادغامك
الاول فيه والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمثلين
في غاية الثقل حسًّا لا يقال ان قوله يسكن الاول غير شامل
لنحو مَدٍّ مصدرا فان اصله مَدْدٌ والاول ساكن فلا يسكن
لانا نقول انه لما ذكر ان المتحرك يسكن عند ادغامه علم ابقاء
الساكن بحاله بالطريق الاولى وذلك الادغام واجب في الماضي
والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الابواب
التي نذكرها ما لم يتصل بها الضماير البارزة المرفوعة المتحركة
فان اتصلت ففيه تفصيل يذكر فعبّر عما ذكرنا بقوله في
نحو مدّ يمدّ واعدّ يعدّ وانقدّ ينقدّ واعتدّ يعتدّ ولما
كان هنا افعال يجب فيها الادغام مثل المضاعف وان لم يكن
مضاعفا ذكره استطرادا بين ذلك لكنه خلطها وكان
الاولى ان يميزها فقال واسودّ يسودّ من باب الافعلال
واسوادّ يسوادّ من باب الافعيلال وليسا من المضاعف
لان عينيهما ولاميهما ليسا من جنس واحد فان عينهما الواو ولامهما
الدال واستعدّ يستعدّ مضاعف لانه من باب الاستفعال
واطمأنّ يطمئنّ اي سكن اطمينانا وطمانينة ليس من المضاعف
لان عينه الميم ولامه النون وهو من باب الافعلال كالاقشعرار
وتمادّ يتمادّ مضاعف من التفاعل فيجب في هذه الصور الادغام
لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام وكذا اذا الحقتها
تا التانيث نحو مدّت واعدّت وانقدّت الى آخره وكذا هذه
الافعال التي يجب فيها الادغام اذا بنيت للفاعل يجب فيها الادغام
اذا بنيتها للمفعول ماضيا كانت او مضارعا نحو مُدَّ والاصل
مُدِدَ ومُدَّت والاصل مُدِدَت يُمَدُّ والاصل يُمْدَدُ وكذا تُمَدُّ

وامدّ وتمدّ

وأُمَدُّ وتُمَدُّ وكذا نظائره اي نظاير نحو مُدّ يُمَدّ كأُعِدّ يُعَدّ
وانقدّ ينقدّ فيه واعتدّ يعتدّ به واستعدّ يستعدّ وتُمُودّ يتمادّ
بالتقاء الساكنين على حدّه وكذلك البواقي فهذه هي الابواب التي
يدخل فيها الادغام وما بقي فبعضه لم يجئ فيه المضاعف وبعضه
جاء ولكن ليس للادغام اليه سبيل نحو مَدَّدَ وتَمَدَّدَ في التفعيل
والتفعّل وذلك لان العين وهو الذي يدغم متحرك ابدا الادغام حرف
اخر فيه فهو لا يدغم في حرف اخر لامتناع اسكانه وفي نحو مَدٍّ
اعني مصدرا اي وكذلك الادغام واجب في كل مصدر مضاعف
لم يقع بين حرفي التضعيف حرف فاصل ويكون الثاني متحركا وعقّب
نحو مدّ بقوله مصدرا دفعا لتوهم انه ماض او امر وكذلك
الادغام واجب اذا اتصل بالفعل المضاعف او ما شاكله مما
مر الف الضمير او واوه او ياؤه سوا كان ماضيا او مضارعا
او امرا مجردا او مزيدا فيه مجهولا او معلوما ولذا قال بالفعل
ولم يقل بهذه الافعال وذلك لان ما قبل هذه الضماير وهو
الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين
حينئذ والاول ان كان ساكنا يدرج والا يسكّن ويدرج
في الثاني فالالف نحو مدّا بفتح الميم او ضمه فعل الاثنين
من الماضي او الامر والواو نحو مدّوا بفتح الميم او ضمه فعل
جماعة الذكور من الماضي او الامر والياء نحو مُدّي بضم الميم
وهو فعل الامر للمؤنث من يمدّين فان المحققين على ان هذه
اليا ما الضمير كالف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم
الاخفش وقس على هذا البواقي من المزيد فيه ومن المضارع
وغير ذلك والضابط انه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان
ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحركا واما نحو قولهم قطط
شعره جعوده وضبب البلد اذا كثر ضبابها ففك الادغام

وتماد

فشاذ جئ به لبيان الاصل وضننوا في قوله ابي أجود لاقوام
وان ضننوا مجهول على الضرورة والشايع الكثير ضنوا اي بخلوا
والادغام ممتنع في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك
كتا المخاطب ونا المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النسا
مطلقا ماضيا كان او غيره مجردا او مزيدا فيه مبنيا للفاعل
او للمفعول لان هذا الضمير يقتضي ان يكون ما قبله ساكنا
وهو الثاني من المتجانسين فلا يمكن الادغام وعبر عن جميع
ذلك بقوله **في نحو مددت مددنا ومددت الى مددتن**
يعني مددتَ مددتما مددتم مددتِ مددتما مددتن
ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن هذه امثلة نون
جماعة النسا **والادغام جائز اذا دخل الجازم على الفعل**
الواحد اي جازم كان فيجوز عدم الادغام نظرا الى ان شرط
الادغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن هنا فلا يدغم ويقال
لم يمدد وهو لغة الحجازيين قال • ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله •
على قومه يستغن عنه ويذمم فان قوله يذمم مجزوم لكونه
عطفا على يستغن وهو جواب الشرط اعني من يك ويجوز
الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك
الساكن الثاني ويدغم لانه يقال لم يمد بالضم او الفتح او الكسر
لما سياتي وهو لغة بني تميم والاول هو الاقرب الى القياس و
في التنزيل ولا تمنن تستكثر فان قلت ان السكون في مددت
ونحوه ايضا عارض فلم لا يجوز الادغام قلت لان هذه الضماير
كجز من الكلمة وسكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال
الغرض ولان الادغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف
على الادغام لئلا تتوالى الحركات الاربع فيلزم الدور وفي
هذا نظر اذ تحرك الثاني لا يتوقف على الادغام بل على اسكانه

الاول

الاول وهو جزو الادغام لا نفسه وانما قال على فعل الواحد
لان الادغام واجب في فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور
وفعل الواحدة المخاطبة كما مر وممتنع في فعل جماعة النسا
فالجايز في فعل الواحد غايبا كان او مخاطبا او متكلما وكذا في
الواحدة الغايبة ولفظ المصنف لا يسع بذلك اذ لا يندرج
في الواحد الواحدة ولا يصح ان يقال المراد فعل الشخص الواحد
مذكرا كان او مونثا لانه يندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة
والادغام فيه واجب لا جايز اللهم الا ان يقال قد علم حكمه فهو
في حكم المستثنى ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم
لا يخلو من ان يكون مكسور العين او مفتوحه او مضمومه
فان كان مكسور العين كيفر اي يهرب **او مفتوحه كيعض**
الشي ويعض عليه اي ياخذه بالسن **فتقول لم يفر ولم**
يعض بكسر اللام وفتحها اما الكسر فلان الساكن اذا
حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التاخي لان الجزم
جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر اعني في الافعال فكذا جعل
الكسر عوضا عن السكون عند تعذر السكون واما الفتح فلكونه
اخف وذلك ان تقول الكسر في لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح
في لم يعض **وتقول لم يفرر ولم يعضض** بفك الادغام
كما هو لغة الحجازيين **وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار**
يعني تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها
لما مر ولم يقشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام وكسر
ما قبل الاخر لانا نقدر الاصل في يحمر ويحمار ويقشعر نحو يحمرر
ويحمارر مكسور ما قبل الاخر وفي الماضي مفتوحه حملا على الاخوات
نحو اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج وقولهم ارعوى يرعوي
واخواوى يخواوي يدل عليه **وان كان العين من المضارع**

مضموماً فيجوز عند دخول الجازم عليه الحركات الثلاث الضم
والفتح والكسر مع الادغام ويجوز فكه اى فك الادغام
فتقول لم يمد لم يمد لم يمد بحركات الدال الفتح للخفة
والكسر لانه الاصل فى حركة الساكن والضم لاتباع العين
وتقول لم يمدد بفك الادغام لما تقدم وهكذا حكم
الامر يعنى امر المخاطب والامر الغائب قد دخلت الجزوم
يعنى يجوز فى الامر اذا كان فعل الواحد ما يجوز فى المضارع
المجزوم ولا تنس ما تقدم انه يجب اذا اتصل بالفعل الف الضمير
او واوه او ياؤه ويمتنع اذا اتصل به نون جماعة النساء فان
كان مكسور العين او مفتوحه وتقول فر وعض بكسر
اللام وفتحها لما تقدم وافرر واعضض بفك الادغام وان
كان مضموم العين فتقول ومد بحركات الدال الضم والفتح
والكسر وامدد بفك الادغام كما ذكر فى المضارع وقد
رويت الحركات الثلاث فى قول جرير ابن عطيه ذم المنازل
بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام والاعرف
الاوضح الكسر فى مثل هذه الصورة اعنى عند التقاء الساكنين
ومما جاء بفك الادغام قوله • اعدد من الرحمن فضله ونعمه •
عليك اذا ما جاء للخير طالب • والمراد جواز الادغام وفكه
عندنا والا فالادغام واجب فى بنى تميم ممتنع فى الحجازيين
فالواو اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ها الضمير لزم وجه
واحد نحو ردها بالفتح وردّه بالضم على الافصح وروى ردّه
بالكسر وهو ضعيف واعلم ان حكم الثلاثى المزيد فيه
فى جميع ما ذكر حكم المجرد وان لم يذكره المصنف اكتفاء بالاصل
فليعتبر الناظر ولا يخفى شئ منه عند من اطلع على ما ذكرنا
وتقول فى اسم الفاعل مادٌّ بالادغام وجوبا لاجتماع

اذا جاء للخير طالب

المثلين

93

المثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حده والاصل مادِد
مادان مادون ومادة مادتان مادات ومواد وتقول فى
اسم المفعول ممدود كمنصور من غير ادغام لحلول الفاصل
بين حرفى التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه واما المزيد
فيه فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع فان كان
من الابواب المذكورة يجب والا يمتنع واما الرباعى فلا مجال
للادغام فيه اصلا فهذا اوان نشرع الذى لتحقيق المعتل والمهموز
وقدم المعتل لما له من الاقسام والابحاث ما ليس للمهموز وكانه
يحرك نفس السامع فى طلبه لكونه اكثر بحثاً فصل المعتل
هو اسم فاعل من اعتل اى مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه
من الاعلال واما فى الاصطلاح فهو ما احد اصوله اى
احد حروفه الاصلية حرف علة واحترز بالاصلية عن
نحو اعشوشب وقاتل وتبيهق وامثالها ودخل فيه نحو قل
وعد وامثالهما واستوهم خروج اللفيف عن هذا التعريف فان
اثنين من اصوله حرفا علة لانه اذا كان اثنان منها حرفى علة
يصدق عليه ان احدهما حرف علة ضرورة وهى اى حروف
العلة الواو والالف والياء سميت بذلك لان من شانها ان تنقلب
بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وعند بعضهم
ان الهمزة من حروف العلة والجمهور على خلافه اذ لا يجرى فيها ما
يجرى فى الواو والالف والياء فى كثير من الابواب وبذلك خرج
المهموز عن حد المعتل وسميت حروف العلة فى اصطلاحهم
حروف المد واللين واطلق المصنف هذا الكلام الا ان فيه
تفصيلا فلا علينا ان نشير اليه وهو ان حروف العلة ان كانت
متحركة لا تسمى حروف المد واللين لانتفاء بحالتيها وهذه فى
غير الالف وان كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها

ومدّة

من اللين لاتساع مخرجها لانها تخرج في لين من غير خشونة على
اللسان وحينئذ ان كانت حركات ما قبلها من جنسها بان تكون
ما قبل الواو مضموما والالف مفتوحا واليا مكسورا تسمى حروف
المد ايضا لما فيها من اللين مع الامتداد نحو قال ويقول ويبيع
والا تسمى حروف اللين لا المد لانتفا به فيها هذا في الواو واليا و
اما الالف فتكون حرف مد ابدا وهما تارة يكونان حرفي علة
فقط وتارة حرفي اللين ايضا وتارة حرفي مد ايضا فحروف
العلة اعم منها وحروف اللين اعم من حروف المد هذا ولكنهم
يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف
جرى على ذلك ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين
انها تخرج من لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها
فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق
انضغط فيه الصوت وصلب والالف حينئذ اي حين اذ
كان احد حروف الاصول من المعتل تكون منقلبة عن واو
او يا نحو قال وباع لان الحروف الاصول هي حروف الماضي
من المجرد وهي من الثلاثي متحركة ابدا في الاصل والالف ساكنة
فلا تكون اصلة واما في الرباعي فلان حروفه الاصول تكون
متحركة الا الثاني فلا يجوز ان يكون الفا لالتباسه بفاعل
من الثلاثي المزيد فيه ولانه امتنع كونه اصلا في الثلاثي
فحمل عليه الرباعي واحترز بقوله حينئذ عن الالف في نحو
قاتل واحمار وتباعد مما ليس من حروفه الاصول فانها ليست
منقلبة بل هي زائدة واعلم ان الالف في الافعال كلها وفي الاسما
المتمكنة اما ان تكون زائدة او منقلبة بخلاف الاسما الغير
المتمكنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما اشبه
ذلك فانها فيها اصلية واعلم ان المعتل جنس تحته انواع مختلفة

الحقايق

94

الحقايق كمعتل الفا والعين وغير ذلك فاشار الى انحصار انواعه
بقوله وانواعه سبعة لان حروف العلة فيه اما ان يكون
متعددا اولا فان لم يكن متعددا فاما ان يكون فا او عينا
او لاما فهذه ثلثة انواع وان كان متعددا فاما ان يكون اثنين
او اكثر فالثاني قسم واحد والاول اما ان يفترقا او يقترنا
فان افترقا فهو قسم اخر وان اقترنا فاما ان يكونا فا وعينا يكون
او عينا ولاما فهذان قسمان اخران فالمجموع سبعة انواع
النوع الاول من السبعة المعتل الفا باضافة المعتل الى الفا
اضافة لفظية اي الذي اعتل فاوه قدم ما يكون فيه حرف
العلة غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفا
لتقدم الفا على العين واللام وهو ما يكون فاوه فقط حرف
علة ويقال له المثال لمماثلته اي لمشابهته الصحيح في احتمال
الحركات تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول ضرب ضربا
ضربوا بخلاف الاجوف والناقص والفا اما ان تكون واوا او يا
اذ الالف ليس باصل ولا يمكن ان يكون فا لسكونه وقدم
بحث الواو لان له احكاما ليست للياء فقال اما الواو
فتحذف من الفعل المضارع الذي يكون على وزن يفعل بكسر العين
لانه لما وقع بين اليا والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت
ثم حملت عليه اخواته اعني التا والنون والهمزة وتحذف ايضا
من مصدره اي مصدر المعتل الفا الذي يكون على وزن
فعلة بكسر الفا وتسلم اي الواو في سائر تصاريفه اي تكون
في باقي تصاريف المعتل الفا من الماضي واسم الفاعل واسم
المفعول تقول وعد بسلامة الواو يعد بحذفها لما مر
عدة بحذفها لانها مصدر على فعلة الاصل وعدة فنقلت
كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت

كمان

الواو فقيل عِدَة على وزن عِلَة وقيل الاصل وَعْد حذفت الواو
كما مر ثم زيدت التا عوضا عنها واعلم ان مراد المصنف بقوله
يكون على فِعْلَة ان يكون مما حذف الواو من مضارعه لان مصدر
المعتل الفا اذا لم يكن للحالة لبس على فِعْلَة الا فيما بني المضارع
منه على يفعِل بكسر العين بحكم الاستقرا والوجه اسم المصدر
ويجوز ان يكون الضمير في مصدره راجعا الى المضارع المذكور
فالمصدر ان لم يكن مكسور الفا لم تحذف الواو منه لعدم الثقل
كما مثل له بقوله وَوَعْدًا وان كان مكسور الفا لكن لما لم تحذف الفا
من فعله لا تحذف منه ايضا نحو الوِصال مصدر واصل يواصل
فهو واعِد في اسم الفاعل وذاك موعود في اسم المفعول
بسلامة الواو عِدْ في امر المخاطب بحذف الواو فان قلت كان عليه
ذكر حذفها في الامر ايضا قلت انه فرع المضارع وقد علمت
الحذف في الاصل فكذا في الفرع فلا حاجة الى ذكره او نقول
ان الامر ليست فيه واو فتحذف لان المضارع هو يَعِدُ بلا
واو فحذفت حرف المضارعة واسكنت اخره فقيل عِدْ واما
الجحد والامر باللام والنهي والنفي فهي مضارع نحو لِيَعِدْ
لا تَعِدْ ولم يَعِدْ ولا يَعِدُ وكذلك وَمِق اي احب يَمِق
مِقَة لسلامتها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر وهذا
من باب حَسِبَ يَحْسِبُ والاصل يَوْمِق ومِقَة واذا كان الحذف
بسبب اليا والكسرة فاذا ازيلت كسرة ما بعدها اي ما بعد الواو
اعيدت الواو المحذوفة لزوال علة حذفها نحو لم يُوعَد
في المبني للمفعول لان ما قبل الجزم وهو ما بعد الواو مفتوح ابدا
وفيه نظر لانه ينتقض بنحو يطا ويسع ويضع وامثال ذلك
كما سيجي وبنحو قولهم لم يَلْدَهُ بسكون اللام وفتح الدال
والاصل لم يَلِدْهُ نحو لم يَعِدْهُ والواو محذوفة اسكنت اللام

تنشدها له

تنشدها له بكَتِف فان اصله كَتِف بكسر التا فاجتمع الساكنان وهما
اللام والدال ففتحوا الدال لالتقا الساكنين اذ لو حركا الاول لزال
الغرض فقدر زال كسرة ما بعد الواو في الصورتين ولم تعد قال الشاعر
• عجبت لمولود وليس له اب • وذي ولد لم يلده ابوان • ويمكن ان
يدفع بالعنايه وتثبت عطف على قوله فتحذف اي والواو تثبت
في يفعَل بالفتح لعدم ما يقتضي حذفها اذ الفتحة خفيفة كوجِل
بالكسر اي خاف يوجَل بالفتح وفيه اربع لغات الاولى يَوجَل
وهو الاصل الثانيه يَيْجَل بقلب الواو يا لانها اخف من الواو
والثالثه ياجَل بقلب الواو الفا لانها اخف الرابعه يِيجَل بكسر
حرف المضارعه وقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها لانهم
يرون الواو بعد اليا ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة
كسرة لتنقلب الواو يا وليست هذه من لغة بني اسد لانهم وان كانوا
يكسرون حرف المضارعة الا انه مختص بغير اليا فلا يكسرون
اليا لا يقولون هو يِعلم لثقل الكسرة على اليا واهل هذه اللغة
يكسرون جميع حروف المضارعه يقولون هو يِيجل وانت تِيجل
وانا ايجل ونحن نِيجل قال الشاعر • فعيدك ان لا تسمعيني
ملامة • ولا تنكأي قرح الفواد فييجعا بكسر اليا والاصل
يوجعا ايجل امر من يوجل والاصل ايوجل بكسر الهمزة قلبت
الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وهذا قياس مطرد لتعسر
النطق بالواو المكسورة ما قبلها فان انضم ما قبلها اي ما قبل
اليا المنقلبة عن الواو في نحو ايجل عادت الواو لزوال علة
القلب اعني كسر ما قبل الواو تقول يا زيد ايجل تلفظ
بالواو لزوال الكسرة لسقوط الهمزة في الدرج وتكتب
باليا لان الاصل في كل كلمة انه تكتب بصورة لفظها بتقدير
الابتدا بها والوقوف عليها والابتدا فيه باليا نحو ايجل فتكتب

مناسب مطرد

يعني ان متعلق جهة وجهة
وذي ولد لم تقض الوان
يحالته وتنبع بسابه
ويكمل في خمس وتسع وثمان
ويعدم في سبع معا وثمان
اراد بالاول عيسى وبالثاني ادم
وبالثالث القمر

بالبا ولو تكتب في الكتب التعليميه بالواو فلا يلحق به لنوضيحه وتوضيحه
للمستفيدين ونبت الواو في يفعل ايضا بالضم لا نتفا مقتضى الحذف
كوجه اي صار شريفا يوجه اوجه لا توجه نحو حسن يحسن
احسن انحسن وكذا لو اتى الامر مثله ثم استشعر اعتراضا على قوله
وتثبت في يفعل بالفتح بان نحو يطا ويسع الى الاخر بالفتح وقد حذفت
الواو فاجاب بقوله وحذفت اي الواو من يطا ويسع ويضع
ويقع ويدع اي يترك لانها في الاصل يفعل بالكسر ففتح
العين بعد حذف الواو لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل
بالكسر لكن يرد على المصنف انه قال اذا ابدلت كسرة ما بعد الواو
اعيدت الواو وان قلت كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام
فلم فتحت قلت حاصل الكلام انه قد وقعت هذه الافعال
محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التاويل لصلاحه
يلزم خرم قاعدتهم والافن لهم بهذا وكذا جميع العلل
فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والا فعلى تقدير تسليم
ذلك في يطا ويضع تشكل في يسع فان ماضيه وسع مكسور
العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين وهو
شاذ وحذفت ايضا من يذر مع انه ليس مكسور العين
وليس فتحه لاجل حرف الحلق لكن حذفت لكونه في معنى
يدع فكما حذفت في يدع حذفت من يذر واماتوا ماضي
يدع وماضي يذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولا وذر
وسمع يدع ويذر فعلم انهم اماتوهما وتركوا استعمالها
قال في الصحاح قولهم دع اي اترك واصله ودع يدع
وقد اميت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال تركه ولا وادع
ولكن تارك وربما جاء في ضرورة الشعر ودع فهو مودوع
قال ليت شعري عن خليلي ما الذي • غاله في الحب حتى ودعه •

وقال الخفاف

96

وقال الخفاف ابن ندبة اذا ما استحنت ارضه من سمايه • جرى وهو
مودوع وواعد مصدق • وذر اي دعه وهو يذره اي يدعه
اصله وذر يذر اميت صدره ولا يقال وذره ولا وادر ولكن
ترك وهو تارك استغنى كل منه وفي مودع من ضرورة الشعر
بحث ولما كان هناك مظنة سوال وهو انه اذا لم يكن ماضيهما
ولا فاعلهما ولا مصدرهما مستعملة فما الدليل على ان فاءهما
واو اجاب بقوله وحذف الفا دليل على انه اي الفا واو
اذ لو كان يا لم تحذف كما سيجي واما اليا فتثبت على كل
حال سوا وقعت في الماضي او المضارع او الامر او غيرهما وسوا
ضم ما بعدها او فتح او كسر لانها اخف من الواو نحو يمن يمن
كحسن يحسن من اليمن وهو البركه يقال يمن الرجل اي صار
ميمونا ويسر ييسر كضرب يضرب من الميسر وهو قمار
العرب بالازلام وجا يسر ييسر بالضم فيهما لكن ينبغي ان يقيد
لفظ الكتاب على الاول لان مثال الضم مذكور ويئس
ييئس كعلم يعلم وقد جا ييئس بالكسر لكن ينبغي ان يقيد لفظ
الكتاب على الاول وقد جا يئس بحذف اليا ويائس بقلبها
الفا تخفيفا وهما من الشواذ وتقول في افعل من اليا اي مما
فاؤه يا ايسر في الماضي يوسر في المضارع ولما كانت الواو
واقعة بين اليا والكسرة مثلها ولم تحذف اجاب بانه لم تحذف
مع مقتضى الحذف لان حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة
اذ الاصل يايسر كما تقدم اجحاف اي اضرار بالكلمة لتاديته
الى حذف حرفين ثابتين في الماضي وهذا في بعض النسخ والحق
انه حاشيه الحقت بالمتن ويمكن الجواب عنه ايضا بان الواو
ليست واقعة بين اليا والكسرة بل بين الكسرة والهمزة في الحقيقة
لان المحذوف في حكم الثابت وبان الثقل هاهنا منتف لانضمام

اوغيرهما

اي فقط بفتح

اي مع عدم

منها

مافبل الواو فهو موسر في اسم الفاعل بقلب اليا من المضارع
واسم الفاعل واوًا إذ الاصل ييسر فهو مُيْسر لانه يائي وانما
قلبت لسكونها اي سكون اليا وانضمام ماقبلها وذلك قياس
مطرد لتعسر النطق باليا الساكنة المضموم ماقبلها بشاهده
الوجدان وتقول في افتعل منهما اي من الواو واليا اتعد
اي قبيل الوعد هذا في الواوي اصله إوْتعد قلبت الواو تا وادغمت
التا في التا اذ الادغام برفع الثقل ولم تقلب يا على ماهو
مقتضاه الا انها اذا قلبت يا او لم تقلب لزم قلبها تا في هذه
اللغة فالاولى الاكتفا باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب
وفيه نظر لانه لو قلبت الواو تا لا يجوز قلب اليا تا لتدغم
كما في اليا المنقلبة عن الهمزة لما سنذكر في المهموز وفي بعض النسخ
وفي افتعل منهما تقلبان اي الواو واليا تا وتدغمان اي التا آن
المنقلبتان عنهما في التا اي في تا افتعل نحو اتعد والاولى اصح
رواية ودراية يتعد اصله يوتعد فهو متعد اصله موتعد واتسر يتسر
فهو متسر هذا في اليائي والاصل ايتسر فهو ييتسر فهو ميتسر
قلبت اليا تا وادغمت لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف
واحد وجا في افتعل منهما لغة اخرى من غير ادغام اشار اليها
بقوله ويقال ايتعد بقلب الواو يا فان زالت كسرة ماقبلها
لم يجز قلب الواو يا نحو اوتعد ولهذا احمل جار الله قول الشاعر
وَايْتَصَلت بمثل ضوء الفرقد • قام بها ينشد كل منشد • على ان اليا
بدل من التا في وَايْتصلت ولم يجعله بدلا من الواو لكن يلزم
اهل هذه اللغة ان يقولوا وَاوْتعد وَاوْتصل باثبات الواو اذ لا
علة للقلب اللهم الا ان تقلب لكراهة اجتماع الواوين وحينئذ
يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم ياتعد
بقلب الواو الفا لانه وجب قلبه كما في الماضي ولم يمكن اليا

لثقلها

97

لثقلها فقلبت الفا لخفتها فهو موتعد على الاصل ان كان من يوتعد
وان كان من ياتعد قلبت الالف واوا لانضمام ماقبلها وذا
قياس مطرد وايتسر على الاصل ياتسر بقلب اليا الفا لخفتها
لثقل اجتماع اليائين فهو موتسر بقلب اليا واوا ان كان من ييتسر
على الاصل وقلب الالف واوا ان كان من ياتسر وهذا مكان
موتسر فيه اي في اسم المفعول كما في اسم الفاعل وعند بعض العبارة
لان الاشتباه لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم
المفعول فعداه بفي وقال ذلك اي هذا مكان يلعب فيه بالقمار
وحكم ودٍّ يودّ حكم عض يعض يعني ان المعتل الفا من المضاعف
حكمه حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الادغام
وامتناعه وجوازه وساير احكامه وتقول في الامر ابدد
كاعضض والاصل اِوْدد ونحو ودّ ودِّ بالفتح والكسر كعض وذكر
ابدلما فيه من الاعلال واعلم ان المضاعف المعتل الواوي لا يكون
مضارعه الا مفتوح العين اما الضم فلانه منتف من المثال الواوي
قطعا الا ماجا في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف
والصحيح الكسر واما الكسر فلانه لو بني مكسور العين يجب حذف
الواو والادغام ايله تنخرم القاعدة وحينئذ يلزم تغييران وتغيير
الكلمة عن وضعها جدا النوع الثاني من الانواع السبعة المعتل
العين وهو ما كان عين فعله حرف علة وقدمه لتقدم العين
على اللام ويقال له الاجوف لخلو ما هو كالجوف له من الصحة
ويقال له ذو الثلاثة ايضا لكون ماضيه على ثلاثة احرف
اذا اخبرت انت عن نفسك نحو قلت وبعت لما يذكر فانه وان
كان جملة تسميه اهل التصريف فعل الماضي للمتكلم فالمجرد الماضي
تقلب عينه في الماضي المبني للفاعل الفا سوا كان واوا او يا
لتحركها وانفتاح ماقبلها نحو صان وباع والاصل صَوَن

وبيع قلبت الواو واليا الفا لان كلا منهما تحركتنا لان الحركات ابعاض
هذه الحروف ولما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحا كان ذلك
مثل اربع حركات متواليه وهو ثقيل فقلبوها باخف الحروف
وهو الالف وهذا قياس مطرد والعله حاصلها دفع الثقل وعلما
به بان استغرا ونحو صيد البعير وقود من الشواذ تنبيها على الاصل
وكذا مصدرها نحو القود وهو القصاص والصيد يقال صيد اذا
مال الى جانب خلفه فان قلت ان ليس اصله ليس بالكسر فلم
لم يقلب اليا الفا قلت لانه لما لم يكن من الافعال المتصرفه
التي يجي لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجي منه الا اربعة عشر
بنا للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا تكون
للافعال المتصرفه وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف
نحو ليت فان اتصل به اي بالماضي المجرد المبني للفاعل
ضمير المتكلم مطلقا او ضمير المخاطب مطلقا او ضمير جمع
المونث الغايب نقل فعل مفتوح العين من الواوي الى
فعل مضموم العين ونقل فعل مفتوح العين من اليائي الى
فعل مكسور العين اي ليدل الضم على الواو والكسر
على اليا لانهما حذفا ان كما سيتقرر في الامثله ولم يغير فعل
بضم العين ولا فعل بكسر العين اذا كانا اصليين وفي
بعض النسخ اصلين يعني ان نحو طول بضم العين وهيب او خوف
بكسر العين لم ينقل الى باب اخر لانك تنقل المفتوح العين اليهما
فيلزمك ابقاوهما بالطريق الاولى للدلاله على الواو واليا
فعلى هذا لا فايدة في قوله اذا كانا اصليين لان فعل وفعل
منقولين هما كالاصليين لانه ان اراد بعدم التغيير عدم
النقل الى باب اخر فهما كذلك وان اراد انهما لم يتغيرا عن حالهما
اصلا فهو ممنوع لانه تنقل الضمة والكسرة وتحذف العين كما

اشار اليه بقو

اشار اليه بقوله ونقلت الضمة من الواو والكسرة من اليا الى
الفا وحذفت العين اي الواو واليا لالتقا الساكنين فكيف يحكم
بعدم التغيير فلا حاجة الى التقييد بالاصلي وقيل احترز عن
الاصليين لانهما بغير اي يعني يرجعان الى اصلهما عند زوال الضمير
المذكور بخلاف الاصليين فانه ليس لهما اصل اخر ينتقلان اليه
وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام وعند بعضهم هذا اللفظ الي
اذا كانا ليكون للتعليل وليس بشي وسنح لي ان هذا القيد احترز
به عن شي لكونه لما ذكر ان فعل الاصلي تغير اراد ان يبين ان فعل
وفعل الاصليين لا تغيران فالتقييد به لانه هو المقصود دون الاحتراز
فليتامل اذا انقرر هذا فنقول صان صانا صانوا صانت
صانتا صن والاصل صونت نقل فعل الواوي الى
فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المونث ونقلت ضمة الواو الى
ما قبله بعد اسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقا الساكنين فصار
صن وكذلك بقيته صنت صنتما صنتم صنت صنتما صنتن
صنت صنا وتقول وتقول في اليائي باع باعا باعوا
باعت باعتا بعن بعت بعتما بعتم بعت بعتما بعتن بعت بعنا
والاصل بيعت وبيعتما وبيعتن وبيعت وبيعنا نقل الى مكسور العين
ونقلت الكسرة الى الفا وحذفت اليا وانتظم في هذا السلك امثال
ذلك مما هو مفتوح العين بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا
نقل فيها الى باب اخر نحو خفت والاصل خوفت وهبت والاصل
هيبت وطلت والاصل طولت فاعلت بنقل حركة العين ثم حذفت
واعلم ان حديث النقل هو مذهب الاكثرين ولبعض المتاخرين هنا
كلام اخر يطلب من كتبهم وان بنيته اي الماضي من المجرد للمفعول
كسرت الفا من الجميع اي من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره
واويا كان او يائيا فقلت صين اي في الواوي واعلله بالنقل

والقلب لان اصله صوون نقلت حركة الواو الى ما قبله بعد اسكانه
ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها واما لم يذكر حذف
حركة الفا لانه لازم من نقل الحركة اليه فعلم بالالتزام وبيع
هذا اي الياي واعتلاله بالنقل لان اصله بيع نقلت كسرة اليا
الى ما قبلها بعد حذف ضمته هذه هي اللغة المشهورة وفيه
لغتان اخريان احدهما صون وبوع بالواو وتحذف حركة العين
وقلب اليا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغة
الاولى والاحرى الاشمام للدلالة على ان الاصل في هذا
الباب الضم وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فا الفعل
نحو الضمة فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء لا ضم الشفتين
فقط مع كسرة الفا كسرا خالصا كما في الوقف ولا الاتيان بضمة
خالصة بعدها يا ساكنة كما قيل لانه ههنا حركة بين حركتي
الضم والكسر بعدها حرف بين الواو واليا وتقول في المضارع
يصون من الواوي ويبيع من اليائي واعتلالهما بالنقل
اي نقل ضمة الواو وكسرة اليا الى ما قبلها اذ الاصل يصون و
يبيع كينصر ويضرب ويخاف من الواوي ويهاب من اليائي
واعتلالهما بالنقل والقلب اما النقل فهو نقل حركتي الواو
واليا الى ما قبلهما فان الاصل يخوف ويهيب كيعلم واما القلب
فهو قلب الواو واليا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حملا للمضارع
على الماضي وانما مثل باربعة امثلة لانه اما واوي او يائي
والواوي اما مفتوح العين ~~او مكسوره~~ واعتلال المبني للمفعول
من الجميع بالنقل والقلب نحو يصان ويباع ويخاف ويهاب
وتدخل الجازم على المضارع فيسقط العين اي عين الفعل
وهو الواو والالف واليا اذا سكن ما بعده اي ما بعد

العين

العين لالتقا الساكنين كما بين في الامثلة وتثبت العين اذا تحرك
ما بعده حركة اصلية او مشابهة لها العدم علة الحذف
تقول عند دخوله في يصون لم يصن بحذف حركة
الاخر ثم حذف الواو لالتقا الساكنين لم يصونا لم يصونوا
بالاثبات فيهما لتحرك ما بعده لم يصن بالحذف لم يصون
بالاثبات لم يصن كما تقول يصن لان الجازم لا عمل له فيه
والواو قد حذفت عند اتصال النون لالتقا الساكنين لم تصن
لم تصونا لم تصونوا لم تصوني لم تصونا لم تصن
لم اصن لم نصن وهكذا قياس كل ما كان عينه يا او الفا
نحو لم يبع بالحذف لسكون ما بعده لم يبيعا بالاثبات
ولم يخف بالحذف ولم يخافا بالاثبات والضابط ان المحذوف
ان كان النون فلا تحذف العين والا تحذف وقس عليه اي
على المضارع الداخل عليه الجازم الامر بان تحذف العين
اذا سكن ما بعده نحو صن وتثبت اذا تحرك نحو صونا
صونوا صوني صونا واما جمع المونث نحو صن فقد حذفت
عينه في المضارع والامر بالتاكيد اي مع نون التاكيد نحو
صونن صونان صونن صونن صونان باعادة العين المحذوفة
لزوال علة الحذف لتحرك ما بعده لما تقدم من انه يفتح اخر الفعل
ويضم ويكسر دفعا لالتقا الساكنين واما جمع المونث نحو
صنان فحذف عينه لازم قطعا ونحو بع بحذف اليا
بيعا بيعوا بيعي بيعا بالاثبات بعن كامر ونحو خف
بحذف الالف خافا خافوا خافي خافا بالاثبات خفن
كما تقدم وبالتاكيد بيعن وخافن كما تقدم كصونن باعادة العين
لزوال علة الحذف وكذلك تقول في الخفيفة صونن وبيعن وخافن
الى الاخر بلا فرق ولم تعد العين في نحو صن التي وبع المرسل وخف

القوم لان الحركات عارضة لا اعتداد بها فوجودها كعدمها
بخلاف الحركة في نحو صونا وصونوا وصوني وصونن وامثاله
فانها كالاصلية لان اتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء اما في
نحو صونا فلان ضمير الفاعل المتصل كالجزء واما في نحو صونن فلان
نون التاكيد مع الضمير المستتر كالمتصل وتحقيق هذا الكلام ان اشبه
ضمير الفاعل المتصل ونون التاكيد مع الضمير المستتر بجزء من الكلمة في امتناع
وقوع الفاصل بينهما اصالة فتشبه الحركة الواقعة قبلهما بحركة اصل
الكلمة حتى كان المجموع كلمة واحدة ثم تستتبع احكام الحركة الاصلية
لهذه الحركة العارضة فتثبت معها العين مثلها مع الحركة الاصلية
وهذا انما يكون اذا لم يكن الحرف الذي قبل ضمير الفاعل موضوعه
على السكون كما التاء في الفعل نحو دعت دعتا دعون دعانا
فليتامل فان قلت فلم لم يعد المحذوف في نحو لتخشون وارضون
وامثال ذلك ولم يقل لتخشاون وارضاون مع ان هاهنا ايضا
نون التاكيد قلت لان كون نون التاكيد جزءا من الكلمة انما
هو مع غير الضمير البارز والضمير في لتخشون وارضون بارز
وهو الواو بخلاف نحو يبعن وخافن والسر في ذلك ان الاصل فيهما
ان يكون كالجزء لانه حرف التصق به لفظا ومعنى فاشبهت ضمير
الفاعل المتصل وهذا انما يتحقق في غير البارز اذ لا فصل بينهما واصل
بخلاف البارز فانه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد
اللفظي ولا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما ظن وهاهنا فائدة
لا بد من التنبيه لها وهي ان المراد بالمتصل في هذا المقام الالف
الذي هو ضمير الاثنين دون واو الضمير وياءه والا يجب ان يجوز
في اغزاغزن بدون اعادة اللام لانه لا يبعد عن المتصل الذي
هو الواو وكذا اغزن بالكسر وهذا ظاهر ومزيد الثلاثي
لا يعتل منه الا اربعة ابنية اعلم ان الزيادة جاءت متعدية

وغيرها يقال زاد الشيء وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح غير
متعد لانهم يقولون للحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم ان كان
مع في فهو اسم مفعول والا فيحتمل ان يكون اسم مفعول على تقدير
حذف حرف الجر اي المزيد فيه ويحتمل ان يكون اسم مكان على معنى
موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي اي محل
الزيادة فيه ويجوز ان تكون الاضافة بمعنى اللام فالمراد
ان الثلاثي المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه الا اربعة ابنية
وهي افعل نحو اجاب يجيب والاصل اجوب يجوب نقلت
حركة الواو منهما الى ما قبلها وقلبت في الماضي الفا لتحركها في
الاصل وانفتاح ما قبلها وفي المضارع ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها اجابة اصله اجوابا نقلت حركة الواو وقلبت الفا
كما في الفعل ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وعوضت عنها
تاء في الاخر وقد تحذف نحو اقام الصلاة والمحذوف الف افعال
لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن افعلة وعين الفعل
عند الاخفش والوزن افالة ولكل مناسبات يطلع عليها في مصون
ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح في ان المحذ وف
العين وانما فعلوا هذا الاعلال حملا على المجرد ولذا لم يعلوا نحو
اعور واسود من الالوان والعيوب كما لم يعلوا نحو عور وسود
لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل
اختصاصها بها والبواقي محذوفات منها فلا يعل كما لا يعل
الاصل وهذا عكس سائر الابواب ومنهم من لا يلحظ الاصل ويعل
فيقول اعار واساد وعار وساد وهو قليل قال الشاعر
اعارت عينه ام لم تعارا ونحو اعيلت واغيمت واطيبت واحوش
والطول واخوتك من الشواذ جيء بها تنبيها على الاصل وكذا استحوذ
تصاريفها وجاء في هذه الافعال الاعلال والاول هو الفصيح

وعليه قول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها
عن ذي تمائم محول ويروي الاصمعي مغيل واستفعل نحو استقام
يستقيم استقاما كاجاب يجيب اجابة بعينها ونحو استحوذ واستصوب
واستجوب واستنوق الجمل من اسوّد تنبيهاً على الاصل وقال
ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كذا في الصحاح
وانفعل نحو انقاد ينقاد والاصل انقود ينقود انقياداً
والاصل انقواد قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع اعلال الفعل
وكذا في كل مصدر اعل فعله نحو قام يقوم قياما والاصل قواما
وقولهم حال يحول حولا شاذ كذا ذكروه وفيه نظر لانه اسم المصدر
كما مر ولم ينقل حركة اليا الى ما قبله حتى تقلب الفا كما في اقامة
لان ذلك فرع الفعل في الاعلال فلا نقل فيه لئلا يلتبس
بمصدر انفعل وافتعل نحو اختار والاصل اختير يختير قلبت اليا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يختار الاصل يختير قلبت اليا الفا
كما مر في الماضي على الاصل اختيار لعدم موجب الاعلال وان كان
واوا تقلب الواو في المصدر ياء كما ذكرنا في انقياد ولم يعلوا نحو اجتوروا
واحتوشوا لانه بمعنى تفاعلوا فحمل عليه واذا بنيتها للمفعول
اي هذه الاربعة قيل اجيب يجاب والاصل اجوب يجوب
نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت في الماضي ياء كما في قيل
وفي المضارع الفا كما في اجاب واستقيم يستقام والاصل استقوم
يستقوم فنقلت وقلبت وانقيد اصله انقود بنقل حركة الواو
الى ما قبلها وقلبت ياء كما في صين ينقاد اصله ينقود قلبت الواو
الفا واختير اصله اختير نقلت كسرة اليا الى ما قبلها كما في بيع
يختار اصله يختير ويجوز فيهما الواو واليا والاشمام كما في
صين وبيع لانهما مثلهما في ضم ما قبل حرف العلة في الاصل
بخلاف اجيب واستقيم فانه ساكن فلا وجه للواو والاشمام

وانقاد لازم

وانقاد لازم فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبنى للمفعول نحو انقيد
له فهو محذوف فهذه الاربعة مثل المجرد في الاعلال فاجر جميع
احكامه من حذف العين عند اتصال الضماير المرفوعة المحركة به
وعند دخول الجوازم اذا سكن ما بعده ونحو ذلك والامر منها
اي من هذه الاربعة اجب من يجوب والاصل اجوب اعل اعلال
يجيب وقس على ذلك البواقي وان شئت قل انه مشتق من يجيب
بعد الاعلال وحذفت العين لسكون ما بعدها كما في بع واثبت
في اجيبا كما في بيعا واستقم استقيما وانقد انقادا واختر
اختارا كذلك والضابط ما ذكرنا انه تحذف اذا سكن ما بعده وتثبت
اذا تحرك حركة اصلية او مشابهة لها نحو اجيبا واجيبي الى الاخر
بخلاف نحو اجب القوم واستقم الامر فتذكره كما تقدم فلا حاجة
الى اعادته فمن لم يستضئ بمصباح لم يستضئ باصباح ويصح
اي لا يعل جميع ما هو غير الاربعة نحو قوّل وقاول وتقوّل
وتقاول وزيّن وتزيّن وساير وتساير واسودّ وابيضّ واسوادّ
وابياضّ ونحو ذلك يصح سائر تصاريفها اي جميع تصاريف هذه
المذكورات من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
وغير ذلك فصرف جميعها تصاريف الصحيح بعينه لعدم الاعلال وكون
العين في هذه الامثلة في غاية الخفة لسكون ما قبلها فان قلت ما
قبل العين في افعل واستفعل ايضا ساكن وقد اعل حملا على المجرد
فلم لم يعل هذه ايضا حملا عليه قلت لانه لا مانع من الاعلال فيهما
لان ما قبل العين يقبل الحركة اليه بخلاف هذه فانه لا يقبله اما
الالف فظاهر واما الواو واليا فلانه يودي الى الالتباس فتدبر
واعلم ان المبني للمفعول من قاول وتقاول وكذا سوير وتسوير
بلا قلب الواو ياء ابدا يلتبس بنحو زين وتزين واسم الفاعل من
الثلاثي المجرد يعل عينه بالهمزة سواء كان واويا او يائيا

كصائن وبائع الاصل صاون وبايع قلبت الواو والياء همزة لان الهمزة
في هذا المقام اخف منهما هكذا قال بعضهم والحق انهما قلبتا
الفا كما في الفعل ثم قلبت الالف المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين
اذ الحذف يودي الى الالتباس واختص الهمزة لقربها من الالف وانما
كان الحق هذا لان الاعلال فيه انما هو لحمله على الفعل فالمناسب
ان يعل مثله ويشهد بذلك صحة عاور وصايد وترجح الاول
بقلة الاعلال ووقع في المفصل في بحث الابدال ان الهمزة منقلبة
عن الالف المنقلبة وفي بحث الاعلال انها منقلبة عن الواو والياء فكانه
قصر المسافة في بحث الاعلال لما علم ذكره في بحث الابدال ولفظ
المصنف يصح ان يحمل على كل من الوجهين وتكتب الهمزة بصورة اليا
لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها وقد
جاء في الشواذ حذف هذه الالف دون قلبها همزة كقولهم شاك
الاصل شاوك قلبت الواو الفا وحذفت الالف ووزنه فال وليس
المحذوف الف فاعل لان حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار ووزنه
فعل قصر عن فاعل ونظيره شاك في شائك والفه ليست الف فاعل
وانما هي عينه واصله هور وشوك قال في المفصل وربما حذف
العين فقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب اي يضع العين
موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاكي ثم يعله اعلال
جاء كما يذكر ويقال شاكي ووزنه فالع فعلى هذا يقول جاني شاك
ومررت بشاك فيهما ورايت شاكيا باثبات اليا لخفة الفتحة
وعلى الحذف تقول جاء شاك بالضم ورايت شاكا بالفتح ومررت
بشاك بالكسر واسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه يعتل بما
اعتل به المضارع كمجيب والاصل مجوب ومستقيم والاصل مستقوم
ومنقاد والاصل منقود ومختار والاصل مختير واذا لم يكن من

الابنية

102

الابنية الاربعة لا يعتل كما تقدم واسم المفعول من الثلاثي
المجرد يعتل بالحذف والنقل كمصون ومبيع والمحذوف
واو مفعول عند سيبويه لانها زائدة والزائد بالحذف اولى
والاصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين الى ما قبلها فحذفت
واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا
فيلتبس بالواوي فمصون مفعل ومبيع مفعل والمحذوف
عين الفعل عند ابي الحسن الاخفش لان العين كثيرا ما يعرض له
الحذف في غير هذا الموضع فحذفه اولى فاصل مبيع مبيوع نقلت ضمة
اليا الى ما قبلها وحذفت اليا ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو يا
لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين
انما يحصل عند الثاني فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف
قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة رفع الالتباس فالجواب انه لو
قيل بما قال سيبويه لرفع الالتباس ايضا فان قيل الواو علامة والعلامة
لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا
في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها
علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزايد
مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كاليا من غاز مع وجود التنوين
واذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف
قلنا كل من ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا
فليس كذلك بل هما حرفا علة واما قولهم مشيب في الواوي من الشوب
وهو الخلط ومهوب في اليائي من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب
ومهيب وبنو تميم يثبتون وفي بعض النسخ يتمون اليا دون الواو
لانها اخف من الواو فيقولون مبيوع كما يقولون مضروب وذلك مطرد
عندهم قال الشاعر حتى تذكر بيضات وهيجه • يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم •
وقال قد كان قومك يحسبونك سيدا • واخال انك سيد معيون •

ولم يجئ ذلك في الواوي قال سيبويه لان الواوات اثقل عليهم
من اليائات وروي ثوب مصوون ومسك مدووف اي مبلول
وضعف قول مقوول وفرس مقوود واسم المفعول من الثلاثي
المزيد فيه يعتل بالقلب اي قلب العين الفا كما في المبني للمفعول
من المضارع ان اعتل فعله اي فعل اسم المفعول وهو المبني
للمفعول من المضارع بان يكون من الابنية الاربعة كمجاب
ومستقام ومختار ومنقاد والاصل مجوب ومستقوم ومنقود ومختير
وانما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل بما اعتل به المضارع لان
القلب لازم لفعله بخلاف اسم الفاعل فانه قد يكون وقد
لا يكون كمبيع من اباع فانه لا قلب فيه النوع الثالث من
الانواع السبعة المعتل اللام وهو ما يكون لامه حرف
علة ويقال له الناقص لنقصان آخره من بعض الحركات ويقال
له ذو الاربعة ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف اذا
اخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت فان قيل هذه العلة موجودة
في كل ما هو على ثلاثة احرف غير الاجوف من المجردات قلت هو
في غير ذلك على الاصل بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة احرف
ههنا اولى منه لان الاحرف لكون حرف العلة في الاخر الذي
هو محل التغيير فلما خالف ذلك وبقي على الاربعة سمي بذلك
وايضا تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به وتقلب الواو
واليا اللتان هما لام الفعل من الناقص الفا اذا تحركتا وانفتح
ما قبلهما كغزى ورمى في الفعل الماضي والاصل غزو
ورمي وعصى ورحى في الاسم والاصل عصو ورحي قلبتا الفا
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين والمنقلبة
من اليا تكتب بصورة اليا فيهما فرقا بينهما وبين المنقلبة من الواو
وقوله اذا تحركتا احترازا عن نحو غزوت ورميت وقوله

وانفتح ما قبلها احترازا عن نحو غزوت ورميت الغزو والرمي ونحو لن
يغزو ولن يرمي وكان عليه ان يقول اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما
ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازا عن نحو غزوا ورميا
وعصوان ورحيان ويرضيان وارضيا ويغزوان ويرميان
مبنيين للمفعول فان الف التثنية تقتضي فتح ما قبله فلا تقلب
اللام في هذه الامثلة لئلا تزول الفتحة ولو قلبنا الفا وحذف
لادى الى الالتباس ولو في صورة فتدبر واما نحو ارضين واخشين
من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه الفا لانه مثل ارضيا
واخشيا لما مر من ان النون مع الضمير المستتر كالف التثنية
والمصنف ترك هذا القيد اعتمادا على امثلته على ما سيجيء وكذلك
الفعل الزائد على الثلاثة تقلب لامه الفا عند وجود
العلة المذكورة وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فان ما
قبل لامه يكون مفتوحا البتة ثم اشار الى امثلة الفعل
واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله كاعطى والاصل
اعطو واشترى واصله اشتري واستقصى والاصل استقصو
قلبت الواو من اعطو واستقصو يا لما سيجيء ثم قلبت اليا من الجميع
الفا وهذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك
فافهم فانه رمز خفي فالواو انما تقلب الفا [illegible] والمعطى
والمشترى والمستقصى ايضا كذلك ولما مر من ان الالف في الجميع منقلبة
عن اليا يكتب بصورة اليا ومثل بثلاثة امثلة لان الزائد اما
واحد او اثنان او ثلاثة وذكر اسم المفعول مع اللام لينتفي الالف
فيتحقق ما ذكر اذ لولا اللام لحذف لالتقاء الساكنين بينها وبين
التنوين فكان الاولى فيما تقدم ان يقول كالعصى والرحى وكذا
تقلبان الفا ولو كان في الواو بمرتبتين اذا لم يسم الفاعل
اي في المبني للمفعول من المضارع مجردا كان او مزيدا فيه لان ما

كالعصى

قبل لامه مفتوح البته كقولك تغزى وتعطى والاصل تغزو وتعطو
قلبت الواو ياء وترمى اصله ترمى قلبت اليا من الجميع الفا ثم كتب
بصورة اليا وانما قال من المضارع لان المبني للمفعول من الماضي
سنذكر حكمه اما الماضي فتحذف اللام منه في مثال
فعلوا مطلقا اي اذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور سوا كان
ما قبل اللام مفتوحا او مضموما او مكسورا واوا كان اللام او ياء
مجردا كان الفعل او مزيدا فيه لان اللام وما قبلها متحركان لكنه
وحركة اللام بالضمة لاجل الواو وكسروا وضربوا فحركة ما قبله
ان كانت فتحة تقلب اللام الفا وتحذف الالف لالتقا الساكنين
وان كانت ضمة او كسرة تسقطان او تنقلان كما سنذكره مفصلا
لثقلها على اللام وتسقط اللام لالتقا الساكنين ففي الكل وجب حذف
اللام وتحذف اللام في مثال فعلت وفعلتا اي اذا اتصلت بالماضي
تا التانيث اذا انفتح ما قبلها اي قبل اللام كغزت غزتا رمت
رمتا واعطت اعطتا واشترت اشترتا واستقصت استقصتا والاصل
غزوت غزوتا ورميت رميتا الى الاخر فقلبت الواو واليا الفا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين
وهو في فعل الاثنين تقديري لان التا ساكنة تقديرا لان المتحركه
من خواص الاسم فعرضت الحركة عليها لاجل الف التثنية
فلا عبرة بحركته ومنهم من لم يلحظ هذا ويقول غزاتا ورماتا
وليس بالوجه وتثبت اللام في غيرها اي في غير مثال فعلوا مطلقا
ومثال فعلت وفعلتا مفتوحي ما قبل اللام وهو ما لا يكون
على هذه الامثلة او يكون على فعلت وفعلتا لكن لا يكون مفتوح
ما قبل اللام نحو رضيت رضينا وسروت سروتا لعدم موجب
الحذف اذا تقرر هذا فتقول في مفتوح العين واويا غزا
غزوا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم

غزوت

غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا وفيه يائيا رمى
رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت
رميتما رميتن رميت رمينا وفي فعل مكسور العين
رضي رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين رضيت رضيتما
رضيتم رضيت رضيتما رضيتن رضيت رضينا وهو سوا كان واويا
او يائيا لامه يا لان الواو تقلب يا لتطرفها وانكسار ما قبلها
كرضي اصله رضو واليائي كخشي ولذا لم يذكر الا مثالا واحدا
وكذلك تقول سرو اي صار سيدا سروا سروا سروت
سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن
سروت سرونا وانما قال وكذلك لانه لم يذكر جميع تصاريفه
فاشار الى ان تصاريفه كالمذكور وذكر مثالا واحدا لانه لا يكون
يائيا وانما فتحت انت ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا
وهو الزاي والميم وضممت ما قبلها في رضوا وسروا وهو
الضاد والراء لان واو الضمير اذا اتصل بالفعل الناقص بعد حذف
اللام فان انفتح ما قبلها اي ما قبل واو الضمير ابقي على الفتحة
اذ لا منع منها وان ضم ما قبلها او كسر ضم لمناسبة الواو ففتح
في غزوا ورموا لان ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لانهما
مفتوحا العين فابقي الفتحة وضم في سروا لانه مضموم العين
وكذا في رضوا لانه كان مكسورا بعد حذف اللام فقلبت الكسرة
ضمة لتبقى الواو وفي هذا الكلام نظر من وجوه الاول ان قوله
وان ضم او كسر ضم لا يخلو عن حزازة فانه ان ضم فكيف يضم
فالعبارة ان يقال ان انفتح او ضم ابقي وان كسر ضم الثاني ان
كلامه هذا يدل على انه لم ينقل ضمة اليا الى الضاد بل حذفت
ثم قلب الكسرة ضمة حيث قال وان كسر ضم وقوله واصل
رضوا رضوا يعني بعد قلب الواو يا اذ الاصل رضووا نقلت

ضمة اليا الى الضاد وحذفت اليا لالتقا الساكنين وهما اليا والواو
صريح في ان الضمة نقلت من اليا الى ما قبلها فبين الكلامين تباين
الثالث ان قوله بعد حذف اللام الظاهر انه متعلق بقوله اتصل
اذ لا يجوز تعلقه بقوله ان انفتح لان معمول الشرط لا يتقدم عليه
وكذا معمول ما بعد فا الجزا ولا يصح تعلقه بقوله اتصل لان الاتصال
ليس بعد حذف اللام الا لم يبق لحذف فاعله فان علمنا اجتماع
الساكنين واحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد الحذف
وهذا ظاهر فالتوجيه ان يقال تقديره اذا اتصلت اتصالا بقيت
بعد حذف اللام وهذا التوجيه لو صح لاندفع الاعتراض الثاني
بان يقال ان المراد بقوله ان كسر ضم ان ينقل ضمة اللام اليه اذ لا
منافاة فانه اذا نقل الضمة اليه صدق انه ضم وكذا الاعتراض
الاول بان يقال انه لم يقل وان ضم ابقي تنبيها على ان هذا
الضم ليس هو الضم الذي كان في الاصل لانه اسكن ثم نقل ضمة
اللام اليه كما ذكر في رضوا فنقول اصله سروا سروا فنقلت
ضمة الواو الى ما قبله فصح انه ضم فاندفع الاعتراضات الثلث
وهذا موضع تامل واما المضارع فتسكن اليا والواو والالف
منه في الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى والاصل يغزو ويرمي
ويخشى وتحذف في الجزم لانها قائمة مقام الاعراب كالحركة
فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف وقد شذ قوله هجوت زبان
ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو
وقوله الم ياتيك والانبا تنمي بما لاقت لبون بني زياد حيث
اثبت اليا وقوله وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا
حيث اثبت الالف وتفتح الواو واليا في النصب لخفة الفتحة
وتثبت الالف بحالها لانها لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف
وقد جا اثبات الواو واليا ساكنين في النصب مثلهما في الرفع كقوله

اللام ح

فاسو

فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب والقياس
اسمو ح
ان بالفتح ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية
كما في قراءة مجاهد ان يتم الرضاعة بالرفع وفي قول الشاعر
ان تقرآن على اسما ونحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا حيث اثبت
النون في تقرآن وكلاهما من الشواذ وكقوله فاليت لا ارثي لها
من كلالة ولا من حفا حتى تلاقي محمدا حيث لم يقل حتى تلاقي
بالفتح ويسقط الجازم والناصب النونات سوى نون جماعة
المونث هذا لا طائل تحته اذا تقرر هذا فنقول لم يغز بحذف
الواو ولم يغزوا بحذف النون ولم يرم بحذف اليا ولم يرميا
يرمي ح
بحذف النون ولم يرض بحذف الالف ولم يرضيا بحذف
النون ولن يغزو بفتح الواو ولن يرمي بفتح اليا ولن يرضى
باثبات الالف وتثبت لام الفعل واوا كان او يا في فعل
الاثنين متحركة مفتوحة نحو يغزوان ويرميان فلعدم موجب الحذف
واما في يرضيان فلان الالف يقتضي فتح ما قبله ولو تقلب اليا الفا
وتحذف لادى الى الالتباس حالة النصب وتثبت في فعل جماعة
الاناث ايضا ساكنة نحو يغزون ويرمين ويرضين لعدم مقتضى
الحذف وتحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور
مخاطبين كانوا او غايبين نحو يغزون ويرمون ويرضون والاصل
يغزوون ويرميون ويرضيون فحذفت حركات اللام ثم اللام
وان شئت قلت في يغزون ويرمون نقلت وفي يرضون قلبت اللام
الفا ثم حذفت وتحذف ايضا من فعل الواحدة المخاطبة نحو
تغزين وترمين وترضين فاعلت كما مر انفا وقد عرفت في بحث نون
التوكيد ان المحذوف لام الفعل دون واو الضمير وبابه واذا تقرر
ذلك فنقول في يفعل بالضم يغز وابغ وان يغزون تغزو
تغزوان يغزون تغزو وتغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون

والاصل تغزوين وترميين وترضيين ح
حركات اللام ح

اغزو نغزو ويستوي فيه اي في مضارع نحو غزا لفظ جماعة الذكور
والاناث في الخطاب والغيبة جميعًا اما في الخطاب فلانك تقول انتم
تغزون وانتن تغزون بالتا الفوقانية فيهما واما في الغيبة فلانك تقول
الرجال يغزون والنسا يغزون بالياء التحتانية فيهما لكن التقدير
مختلف فوزن جماعة الذكر يفعون في الغيبة وتفعون في الخطاب
بحذف اللام فيهما كما ذكر من ان الاصل يغزوون حذفت اللام والواو
الضمير ووزن جمع المؤنث يفعلن في الغيبة وتفعلن في الخطاب
لما تقدم من ان اللام تثبت في فعل جماعة الاناث وتقول في تفعل
بالكسر يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان
ترمون ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي واصل يرمون يرميون
فعل به ما فعل بيرضوا يعني نقلت ضمة اليا الى الميم وحذفت اليا لالتقا
الساكنين وخصصه بالذكر لانه خالف يغزون ويرضون في عدم بقا
عينه على حركته الاصلية فانه على كيفية ضم العين وانتفا الكسر وهكذا
اي مثل يرمي حكم ما كان قبل لامه مكسورا في جميع ما مر كيهدي
ويناجي ويرجي ويتبري اي يتعرض ويستدعي فاجري عليها احكام
يرمي فتصرفها تصريفه فان كنت ذكيا كفاك هذا والا فالبليد لا يفيده
التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل ويرعوي اي يكف يرعويان
يرعوون ترعوي ترعويان يرعوين ترعوي ترعويان ترعوون ترعوي
ترعويان ترعوين ارعوي نرعوي هذا من باب الافعلال والاصل
ارعوو ويرعوو ولم يدغم للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطا الكلمة
ما تستحقه من الاعلال كما يشهد به كثير من اصولهم فلما اعلوا
فات اجتماع المثلين ولما يلزم في المضارع من يرعاو مضموم الواو
وهو مرفوض لم يقلبوا الواو الاولى الفا بل قلبوا الثانية يا لوقوعها
خامسة بعد عدم انضمام ما قبلها ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وانما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة يرعوون

ويرعوين ولم يحذف هذه الواو كما في يرمون ويرضين لانه قد حذف
لام الفعل اذ الاصل يرعووون ويرعووين فلو حذفت هذه الواو
ايضا لكان اجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثي المجرد ولم تقلب هذه
الواو ايضا يا مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لما سنذكر
في هذا البحث وقيل لئلا يلزم اجتماع اعلالين اعني اعلال حرفين من
كلمة بنوع واحد وهو مرفوض وفيه نظر لانه ينتقض بنحو يقون
ويقين ونحو ابغا والاصل ابغاو فاني وما اشبه ذلك مما قلب او حذف
فيه حرفان فافهم فان امتناع اجتماع الاعلالين وان اشتهر فيما بينهم
لكنه كلام من غير روية اللهم الا ان يخصص على ما قيل المراد
باجتماع الاعلالين تقاربهما بان لا يكون بينهما فاصل وحينئذ
لا يلزم الانتقاض بما ذكر ويعرورى يعروريان يعرورون
تعرورى تعروريان يعرورين تعرورى تعروريان تعرورون
تعرورين تعروريان تعرورين اعرورى نعرورى وهو افعوعل
مثل اعشوشب يقال اعروريت الفرس اي ركبته عريانا والاصل
اعرورو ويعرورو قلبت الواو يا والاصل يعروريون تعروريون
واصل تعرورين تعروريين اعلا اعلال يرمون ويرمين وذلك بعد
قلب الواو يا وتقول في تفعل بالفتح يرضى يرضيان يرضون
ترضى ترضيان ترضين باليا دون الالف لان الاصل اليا والالف
منقلبة عنه وههنا ليست متحركة فلا تقلب يرضى يرضيان
يرضون ترضى ترضيان ترضين ارضى نرضى وهكذا قياس
ما كان قبل لامه مفتوحا نحو يتمطى والاصل يتمطو مصدر التمطي
والاصل التمطو لانه من المطو وهو المد قلبت الواو يا والضمة كسرة
لرفض الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ويتصابى اصله يتصابو
مصدر التصابي اصله التصابو لانه من الصبوة فاعل الاعلال المذكور
ويتغلسى اصله يتغلسو مصدر التغلسي اصله التغلسو كتدحرج

ولا يخفى عليك تصاريف هذه الافعال واحكامها ان احطت علماً بيرضى
فلا اذكرها خوف الاملال ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ
الجمع اي جمع المؤنث في الخطاب في بابي يرمي ويرضى اي
في كل ما قبل لامه مكسور او مفتوح فانه يقال في الواحدة والجمع
ترمين وتقدين وتناجين الى الاخر وكذا ترضين وتتمطين وتصابين
وتتقلسين فيهما جميعاً والتقدير مختلف فوزن الواحدة من ترمي
تفعين بكسر العين ومن ترضى تفعين بالفتح واللام محذوفة كما تقدم
ووزن الجمع من ترمي تفعلن بالكسر ومن ترضى تفعلن بالفتح
باثبات اللام لانها ثبتت في فعل جماعة الاناث وعلى هذا تناجين
وتفاعلن وتتفعين وتتفعلن الى الاخر والامر يعني تقول في الامر
منها اي من هذه الثلاثة المذكورة وهي يغزو ويرمي ويرضى اغز
اغزوا اغزي اغزوا اغزي اغزا واغزون ارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين
ارض ارضيا ارضوا ارضي ارضيا ارضين وليس في
ذكرها ما يخفى واذا دخلت نون التاكيد على نحو اغزوارم وارض خفيفة
كانت النون او ثقيلة اعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون باعادة
الواو وارمين باعادة اليا وارضين باعادة الالف وردها الى
الاصل وهو اليا ضرورة تحركها لان هذه الحروف بمنزلة الحركة
في الصحيح وانت تعيد الحركة في الصحيح وانت تعيد الحركة ثمة فكذا ههنا
تعيد اللام ولا تعاد في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اما
من ارض فلان التقا الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركتي الواو
واليا المضمرين واما من اغزوا وارم فلان سبب الحذف باق اعني
التقا الساكنين لو اعيد اللام ولغة طي على ما حكي عنهم الفرا حذف
اليا الذي هو لام الفعل في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح نحو واسه
ليرمن وارمن وليخشن زيد ويا زيد اخشن واسم الفاعل منها
اي من هذه الثلاثة المذكورة غاز اصله غازو وغازيان اصله

غازوان

107

غازوان غازون اصله غازوون غازية اصله غازوة غازيتان
اصله غازوتان غازيات اصله غازوات وغواز وكذلك رام
راميان رامون رامية راميتان راميات ورمام وراض راضيان
راضون راضية راضيتان راضيات وراض واصل غاز غازو
كناصر قلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها وذلك قياس
مستمر وكذا راض اصله راضو جعل راضي واصل رام رامي فحذفت
ضمة اليا من الجميع استثقالا فاجتمع ساكنان اليا والتنوين فحذفت
اليا لالتقا الساكنين دون التنوين لانها حرف علة والتنوين حرف
صحيح فحذفها اولى فان زال التنوين اعيدت اليا نحو الغازي والرامي
والراضي وانما لم يذكر المصنف هذا الاعلال لانه قد تقدم في كلامه
مثله اعني حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور
ما قبلها يا كما قلبت الواو يا في المبني للمفعول من الماضي نحو غزي
والاصل غزو وقبيلة طي يقلبون الكسرة من المبني للمفعول من المعتل
اللام فتحة واللام الفا فيقولون غزا ورمى ورضا ونحو ذلك قال
قايلهم نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم
الاصل بنيت قلبت الكسرة فتحة واليا الفا وحذفت الالف لالتقا
الساكنين ثم قالوا غازية بقلب الواو مع عدم تطرفها لان
المؤنث فرع المذكر لكون المؤنث غالبا على زيادة لاسيما فيمن
يقول رجل ورجلة وغلام وغلامة ونحو ذلك فلما قلبوها في الاصل
قلبوها في الفرع فقالوا غازية وراضية وفي التنزيل في عيشة راضية
والتا طارية على اصل الكلمة وليست منها وكان الواو متطرفة
حقيقة فان قيل انهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها يا طرفا كان
او غير طرف فقلبت في غازية كذلك كذا ذكره العلامة في المفصل
قلت قول المصنف اقرب الى الصواب لان قلبها غير المتطرفة
بسبب حملها على الفعل كما في المصادر او على المفرد كما في المجموع فجرد

كسر ما قبلها لا يقتضي القلب فان قيل التا معتبرة بدليل قولهم
قلنسوة وقمحدوة فلو لم تعتبر التا لوجب قلب الواو يا والضمة كسرة
لما مر في التمطي وحينئذ تكون الواو كالمتطرفة قلت الاصل
قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد على التا والحذف طارئ بخلاف ما نحن
فيه فان الاصل بدون التا نحو غازٍ والتا طارية ولا يبعد عندي
ان يقال في مثل ذلك قلبت الواو يا لكونها رابعة مع عدم انضمام
ما قبلها هذا كله ظاهر وانما الاشكال في اعلال نحو غوازٍ [illegible]
ورواضٍ وليس علينا الا ان نقول الاصل غوازيٌ بالتنوين اعل اعلال
غازٍ ولا بحث لنا عن انه منصرف او غيره وان تنوينه اي تنوين
واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر واما حال النصب
فتقول رأيت غازيا وراميا وغوازيَ ورواميَ كالصحيح وتقول
في مفعول من الواو اي في اسم المفعول من الثلاثي المجرد الواوي
معزوٌّ اصله معزووٌ وادغمت ومن اليائي مرميّ بقلب الواو يا
وبكسر ما قبلها اي ما قبل اليا يعني ان اصله مرموي قلبت الواو
يا وادغمت اليا في اليا وكسرت ما قبل اليا لتسلم اليا وانما قلبت الواو
يا لان الواو واليا اذا اجتمعتا والاولى منهما ساكنة سوا
كانت الواو او اليا قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وذلك
قياس مطرد تطلبا للخفة واشتراط سكون الاولى لتدغم واختير
اليا لخفتها وفي كلام المصنف نظر لانه ترك شرايط لا بد منها وهي
انه يجب في الواو اذا كانت اولى ان لا تكون بدلا ليحترز من نحو سوير
وتسوير كما تقدم وان يكونا في كلمة واحدة او ما في حكمها كمسلميّ
والاصل مسلموي ليحترز عما اذا كانتا في كلمتين مستقلتين نحو يغزو
يوما ويقضي وطرا وفي بعض النسخ اذا اجتمعتا في كلمة وهو
الصواب وان لا يكونا في صيغة افعل نحو أيوم ولا ملحقتها في الاعلام
نحو صيون وحيوة وان لا يكون اليا اذا كانت اولى بدلا من

في كلمة واحدة او ما في حكمها اصل

اسم لرجل

اسم للهر

حرف

حرف آخر ليحترز من نحو ديوان والاصل دوّان فان الواو لا تقلب في
مثل هذه الصورة يا وايضا يجب اسيود وجدبول فانه لا يجب القلب
بل يجوز له يقال ان قوله اذا اجتمعتا الى آخره مهملة وهي لا يجب ان
تصدق كلية لانا نقول قواعد العلوم يجب ان تكون على وجه
تصدق كلية واما قولهم هذا امر مرضوّ عليه فشاذ والقياس مرضيّ
لانه من اليائي ومنهم من يقول في الواوي ايضا مغزيّ ومعديّ
ومرضيّ تقلب الواو يا كراهة اجتماع الواوين وعليه قوله
لقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا
والقياس الواو ولكن اليا ايضا كثير فصيح وان كان مخالفا للقياس
تشبيها له بنحو عتيّ جثيّ وفي مرضيّ امراض وهو اجراؤه مجرى فعله
الاصلي اعني رضي اصله رضو وفعول من الواو عدوّ والاصل
عدوو ومن اليائي بغيّ والاصل بغوي اجتمعت الواو واليا وسبقت
احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت في اليا وكسر ما قبلها
فقيل بغيّ وفي التنزيل وما كانت امك بغيا ولم اك بغيا اي فاجرة
وقال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوّ كما قيل فلان
نهوّ عن المنكر كذا ذكره صاحب الكشاف فيه وهذا عجيب من
مثل الامام ابن جني والظن انه سهو منه لانه لو كان فعيلا لوجب
ان يقال بغية لان فعيلا بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول كما في قوله تعالى ان
رحمت الله قريب من المحسنين وهو تكلف ولان قوله لو كان
فعولا لقيل هو غير مستقيم بلا خفا لانه بغيّ واما نهوّ فشيء شاذ
والقياس نهيّ فان قلت الواو في عدوّ رابعة وما قبلها غير مضموم
فلم لم تقلب يا قلت لان المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموم
ولان الواو الساكنة كالضمة ولان الغرض هو التخفيف ويحصل بالادغام
وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي من نحو معزوّ فان قلت

اما اذا كانت طرفا يجب قلبها مثل ضُبيّ وذلك

في ج اصل

ما السر في جواز مذعي ومغزي بقلبها يا مع الكثرة والاطراد لا سيما
في مرضي وامتناع ذلك في عدو وقلت السر انه نحو مغزو وطال فثقل
واليا اخف فعدل اليه تخلصا فنقول اوانه محمول على فعل فافهم
وفي فعيل من الواوي صبي والاصل صبيو قلبت الواو يا وادغمت
وهو من الصبوة ومن اليائي شوي اصله شويي ادغمت اليا في اليا
والفرس الشوي هو الذي يشوي في سيره اي يلح والثالث المزيد
فيه تقلب واوه يا ان كان واوا ووقعت رابعة فصاعدا ولم يكن
ما قبلها مضموما قلبت يا تخفيفا لثقل الكلمة بالطول والمزيد فيه
كذلك لا محالة فتنقلب فيه الواو يا وقوله رابعة احترازا عن نحو
غزو وقوله فصاعدا ليدخل فيه نحو اعتدي واسترشي وقوله
ولم يكن ما قبلها مضموما احترازا عن نحو يغزو فنقول اعطى
يعطي والاصل اعطو يعطو واعتدى يعتدي والاصل اعتدو
يعتدو واسترشى يسترشي والاصل استرشو يسترشو ومثل
ثلث امثلة لانها اما رابعة او خامسة او سادسة ونقول
مع الضمير اعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا
تقلب الواو في الجميع لما ذكرنا فاحفظ هذه الضابطة ولكن اعلم
ان المصنف وغيره اطلقوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكلية
وقالوا كل واو الخ ولكن فيه نظر لان هذا القلب انما هو في لام الفعل
فقط لان وقوعه رابعا اكثر فهو الين بالتخفيف بدليل انهم لا
يقلبونه من استقوم وفي التنزيل استحوذ وكذا اعشوشب واجتوروا
وتجاوروا وما اشبه ذلك وفي نحو افعل وافعال لا تقلب اللام
الاولى لان الاخرى منقلبة لا محالة فلو قلبت الاولى ايضا لاوقع
في الثقل المهروب عنه لا سيما في المضارع بدليل ارعوى يرعوي
واحواوى يحواوي وما اشبه ذلك ولانه ينتقض بنحو مدعو وعدو
وكانهم اعتمدوا على مراد هذا البحث في الفعل اللام وعلى انه لا اعتداد

بالمد

بالمد او ان المد قائمة مقام الضمة هذا اخر الكلام فيما يكون حرف
العلة منه واحدا فلنشرع فيما يتعدد فيه حرف العلة فنقول
النوع الرابع المعتل العين واللام وهو ما يكون عينه ولامه
حرفي علة وقدمه لكثرة ابحاثه بالنسبة الى ما يليه ويقال له
اللفيف المقرون اما اللفيف فلاجتماع حرفي العلة فيه يقال
للمجتمعين من قبائل شتى لفيف واما المقرون فلمقارنته الحرفين
لعدم الفاصل بينهما بخلاف ما سيجي بعده والقسمة تقتضي ان يكون
هذا النوع اربعة اقسام لكن لم يجي ما يكون عينه يا ولامه واوا فبقي
ثلثة ولا يكون الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا فيما
يكون الحرفان فيه واوين كسر العين نحو قوي لتنقلب الواو الاخيرة يا
دفعا للثقل وانما جا في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا
لان العبرة في هذا الباب باللام ولذا لا يعل العين فنقول شوى
يشوي شيا مثل رمى يرمي رميا فجميع ما عرفته في رمى يرمي
فاعرفه هاهنا بعينه والاصل شوى يشوي اعل اعلال رمى يرمي
واصل شيا شويا اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو يا ولا يجوز قلب الواو الفا لئلا يلزم حذف احد الالفين
فتختل الكلمة فان قلت اذا كان الاصل شوي فلم اعل اللام دون
العين مع ان العلة موجودة فيهما قلت لان اخر الكلمة اولى
بالتغيير والتصرف فيه فلا تعل العين في صيغة من الصيغ لانه
لم يعل في الاصل فلا يقال في اسم الفاعل شاء بالواو بالهمزة بل شاو
بالواو ويقال في اسم الفاعل المفعول مشوي لا مشيي فالحاصل
انه يجعل مثل الناقص بعينه لا مثل الاجوف وتقول قوي
يقوى قوة والاصل قوو يقوو فاعل اعلال رضي يرضى ولم
يدغم لان الاعلال في مثل هذه الصورة واجب اذ لا يجوز ان
يقال رضو مثلا بخلاف الادغام اذ يجوز ان يقال حيي بلا

بلا ادغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الادغام ولان قوي اخف
من قوّ بالادغام واعتبر اجتماع الواوين في القوة للادغام فانه
موجب للخفة ونظيره الجوّ والبوّ ولم يعل العين لئلا يلزم في
المضارع يقاي بيا مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع اعلالين
وروي يروى ريّا واصله رويا ولم تقلب العين من روي
الفا لانه يلزم اجتماع الاعلالين لانه يلزم في المضارع ان
يقال يراي كيخاف بيا مضمومة وهم رفضوا ذلك ولان فعل مكسور
العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب في المفتوح فلم تقلب
في المكسور فقوي يقوى وروي يروى مثل رضي يرضى رضا
في جميع احكامه بلا مخالفة وعليك ان لا تعل العين اصلا ولما لم
يكن اسم الفاعل من روي مثله من شوي اشار اليه بقوله فهو
ريان وامراة ريا مثل عطشان وعطشى يعني لا يقال راو وراوية
بل تبنى الصفة المشبهة لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صيغة
فاعل تدل على الحدوث والصفة المشبهة على الثبوت والمعنى
في هذا على الثبوت لا على الحدوث فتامل واصل ريان رويان تقول
ريان ريانان رواء ريا ريان ريا الخ وتقول في تثنية المونث
حال النصب والخفض مضافة الى يا المتكلم ريتيي بخمس يا ات
المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن الف التانيث وعلامة
التثنية ويا المتكلم واروى كاعطى يعني ان المزيد فيه من
هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفته فوازن هذا عليه ولا تفرق
ولا تعل العين اصلا فاني لو اشتغلت بتفصيل ذلك ليطول الكتاب
من غير طائل وتقول في فعل مكسور العين مما الحرفان فيه يا ان
حيي كرضي بلا اعلال العين لما تقدم وجاز عدم الادغام نظرا
الى انه قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع وههنا لا يجوز
الادغام لما يلزم من يحيّ مضموم اليا وهو مرفوض ويجوز

حي بالاد

110

حيّ بالادغام لاجتماع المثلين وهذه هي الكثيرة الشايعة قال
الله تعالى ويحيى من حيّ عن بينة ويجوز في الحا الفتح على الاصل والكسر
بنقل حركة اليا اليه وتقول في مضارع حيّ وحيي يحيى بلا ادغام
لئلا يلزم اليا المضموم وتقلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول
حيوة في المصدر بقلب اليا الفا وكتبت بصورة الواو على لغة من
يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا ذكره صاحب
الكشاف والحق ان مثل ذلك في المصحف يكتب بالواو اقتداء بنقله وفي غيره
بالالف كحياة لانها وان كانت منقلبة عن اليا لكن الالف المنقلبة عن
اليا اذا كان ما قبلها يا تكتب بصورة الالف الا في يحيى وريى فهو حيّ
في النعت ولم تقل حايي لما ذكر في رضي من ان المعنى على الثبوت ولم يجر
حيي بلا ادغام حملا على الفعل لان اسم الفاعل فرع على الفعل في الاعلال
دون الادغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الاكثر اعني الادغام
اولى وحيّا في فعل الاثنين من حيّ بالادغام وحييا فيه من حيي
بلا ادغام فهما حيان في تثنية حيّ وحيّوا في فعل جماعة الذكور
من حيّ بالادغام قال عيّوا بامرهم كما عيّت الحمامة فهم احيا
في جمع حيّ ويجوز في فعل جماعة الذكور حيوا بالتخفيف كرضوا
من حيي بلا ادغام والاصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة اليا الى ما قبلها
وحذفت لالتقا الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر
وكنا حسبناهم فوارس كهمس ٭ حيوا بعد ما ماتوا من الدهر اعصرا
واما عند اتصال الضمير فلا مدخل للادغام كما تقدم في المضاعف
ولذا لم يذكره ويجوز عند تا التانيث حيت وحييت كحيي وحيّ
والامر احي من يحيى كارض من ترضى في سائر التصاريف موكدا
او غيره تقول احي بيا ساكنة بعد يا مفتوحة احييا احيوا احيين ه
وبالتاكيد احيين احييان احيون والوزن افعون احيين بكسر
اليا الثانية والوزن افعين احييان احيينان وتقول في افعل

ببيضتها

أحيى يحيي كأعطى يعطي بعينه ولا يدغم حال النصب أيضاً ولذا
تقول أن يحيي حملاً على الأصل قال الله تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيي
الموتى تقول أحيى يحيي إحياءً فهو محيٍ وذاك محيا لم يحيِ ليحيِ أحيِ
لا تحيِ بحذف اللام وإبقاء العين بحاله وبالنون أحيين بإعادة اللام
كأعطين و تقول في فاعل حايا يحايي محاياة فهو محايٍ وذاك
محايا لم يحايِ ليحايِ حايِ لا تحايِ كحاجى بعينه وفي استفعل استحيى
يستحيي استحياءً فهو مستحيٍ وذاك مستحيا لم يستحيِ ليستحيِ استحيِ لا تستحيِ
كاستثنى بعينه ومنهم أي من العرب من يحذف إحدى اليائين ويقول
استحى يستحي استحِ فهو مستحٍ وذاك مستحى ليستحِ استحِ لم يستحِ
بكسر الحاء وحذف الياء الأخرى علامة للجزم وهذه لغة تميمية والأولى
حجازية وهو الأصل الشائع قال الله تعالى إن الله لا يستحيي من الحق
وقال تعالى ويستحيون نساءكم وتقول على اللغة الثانية استحى استحيا
استحوا على وزن استفوا استحت استحتا على وزن استفت استفتا
استحين على وزن استفن إلى آخره ويستحي يستحيان يستحون على وزن
يستفون تستحي تستحيان تستحين على وزن تستفين إلى آخره استحِ استحيا
استحوا استحي استحيا استحين وبالتأكيد استحيِنّ بإعادة اللام
استحيانّ استحُنّ استحِنّ استحيانّ استحينانّ ولما تعرّض أن هذا النوع
لا يعل عينه البتة وههنا قد حذفت أشار إلى الجواب بقوله
وذلك الحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في لا أدري لا أدرِ يعني
ليس الحذف للإعلال بل على سبيل الاعتباط مثله في لا أدرِ
والأصل لا أدري فحذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه
الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من يكن حال الجزم نحو لم أك
ولم يك ولم تك وهذا كثير في الكلام قال سيبويه في يستحي
حذفت الياء لالتقاء الساكنين لأن الياء الأولى تقلب ألفاً لتحركها
وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم وقال المازني لم تحذف لالتقاء الساكنين

والاردوها

111

والاردوها إذا قالوا هو يستحي ولم يقولوا يستحيي قلت وفيه نظر لأنه
كما نقلت حركة الياء من استحيى إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
والعلة فيهما كثرة الاستعمال وفي كلام سيبويه أيضاً نظر لأنه يوهم
أن المحذوف اللام والحق أنه العين وإلا لوجب أن يقال في المجزوم والأمر
لم يستحيِ واستحيِ بإثبات الياء لأن حذف اللام إنما هو لكونه
قائماً مقام الحركة وليس كذلك فالمحذوف العين وحذف اللام
من المجزوم والأمر مثله في الناقص لا لكثرة الاستعمال بدليل إعادتها
في استحيا واستحيين فليتأمل فحينئذ لا حاجة إلى قلب الياء ألفاً لأنه
يحذف قلب أو لم يقلب بل نقل حركته وحذف فالتشبيه بلا أدرِ
في الحذف لكثرة الاستعمال لا في حذف اللام النوع الخامس من الأنواع
السبعة المعتل الفاء واللام وهو الذي فاؤه ولامه حرفا علة
ويقال له اللفيف المفروق لاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما
أعني العين ~~والقسمة~~ والقسمة تقتضي أن تكون أربعة أقسام وليس
في كلام العرب من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياء إلا يدي بمعنى أنعمت
يقال له يدي يندى فالفاء في غيره واو فقط واللام لا تكون إلا ياء لأنه
ليس في كلامهم ما فاؤه واو ولامه واو إلا لفظة واو ولم يجئ إلا من
باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب ولم يذكر المصنف
مثال الآخر وهو ولي يلي فتقول من باب ضرب يضرب وقى
أي حفظ وقياً وقوا الأصل وقيا وقيت وقتا وقوا وقيت وقينا
وقيتم وقيت وقيتما وقين وقيت وقيتا كرمي رمياً إلى آخره و
الإعلالات كالإعلالات يقي يقيان يقون تقي تقيان يقين
تقي تقيان تقون تقين تقيان تقين أقي نقي ولم يقل كيرمي لأنه خالفه
في حذف الفاء إذ الأصل يوقي وأما حكم اللام منه فحكمه حكم يرمي
والأصل في يقون يقيون وفي تقين فعل المخاطبة تقيين كتضربين
فحذفت اللام كما في يرمون وترمين والوزن يعون وتعين وأما

والامر مما

يقيْن في الجمع فوزنه يعلن فالياء لام الفعل وتقول في الامر قِ يا رجل
على وزن ع فيصير على حرف واحد كما ترى لان الفا محذوفة وقد
حذفت حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول
في ساير المجزومات لم يق لم يقي على وزن لم يع ولم يعيا ولم يعوا ويلزمه اي الامر
لحوق الها في الوقف لئلا يلزم الابتدا بالساكن ان سكنت الحرف الواحد
للوقف او الوقف على المتحرك ان لم يسكن وكلاهما ممتنع واما حال
الوصل فتقول ق يا رجل قيا قوا اصله قيوا في اصله فبني على
وزن علن فصَوَاق والاصل واقى وذكر موقي والاصل موقوي
فحكم اللام في الجميع حكم لام رمى بلا فرق فتبصر وتقول
في تاكيدها بالنون قِيَنّ باعادة اللام لما عرفته في اغزون قيانّ
قُنّ بضم القاف في فعل جماعة الذكور وحذف الواو لالتقا الساكنين
دلالة الضم عليها قِنّ بكسر القاف في فعل الواحدة وحذف
الياء لالتقا الساكنين دلالة الكسر عليها قيانِّ قِينانِّ وبالخفيفة
قِيَنْ قُنْ قِنْ وتقول في باب علم يعلم وجي يوجي كرضي
يرضي في جميع الاحكام والتصاريف بلا فرق اصلا والامر ايجَ
كارضَ يقول ايج ايجا ايجوا ايجي ايجا ايجن وبالتاكيد ايجينّ الى
الاخر ودكر ذلك لغايته وهي ان الواو تقلب بالسكون ياو انكسار
ما قبلها فان الاصل اوج نياد وجي الفرس اذا وجد في حافره وجع
النوع السادس من الانواع السبعة المعتل الفا والعين
وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفي علة والقسمة تقتضي ان تكون
اربعة اقسام ولم يجي ما يكون الفا والعين منه واوين لكونه
في غاية الثقل فبقي ثلاثة اقسام اشار الى امثلته بقوله كيَيْن
في اسم مكان ويوم وويل وهو واد في جهنم وويل ايضا كلمة
عذاب ولا يبني منه اي من هذا النوع فعل لان الفعل
اثقل من الاسم وهذا النوع اثقل الانواع المتقدمة لما فيه من الابتدا

بحرفين

112

بحرفي ثقيلين ولهذا لم يجي مما هو الاثقل اعني ما يكون فاوه وعينه
واوين اسم ولا فعل النوع السابع من الانواع السبعة المعتل
الفا والعين واللام وهو ما يكون فاوه وعينه ولامه حروف
علة والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام ولم يجي في الكلام من
هذا النوع الا مثالان وذلك واو ويا لاسمي الحرفين وهما ووي
فان الهمزة والبا والجيم اسماء مسمياتها ا ب ج الى الاخر كالرجل والفرس
قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال
انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لانه المسمى
وتركيب اليا من ي ا ي بالاتفاق ويجعلون لامه همزة تخفيفا وقال
الاخفش الف الواو منقلبة من الواو وقيل من اليا والاول اقرب
لان الواوي اكثر من اليائي فالحمل عليه اولى وقلبت العين منهما الفا دون
اللام كراهة اجتماع حرفي علة متحركتين في الاول والله اعلم
فصل في بيان المهموز وهو الذي احد حروفه الاصول همزة
ولفظ المهموز يشعر بذلك وهو على ثلاثة انواع لان الهمزة اما فاو ويسمى
مهموز الفا او عين ويسمى مهموز العين والاوسط او لام ويسمى
مهموز اللام والعجز وحكم المهموز في تصاريفه حكم الصحيح
لان الهمزة حرف صحيح بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف
العلة تصاريفه الفعل المهموز الخالي عن التضعيف وحروف العلة
كتصاريف الصحيح فان لفظ المهموز اذا اطلق يفهم منه الخالي عن
التضعيف وحروف العلة والا فيقال المضاعف المهموز والمثال
المهموز والاجوف المهموز ونحو ذلك والاولى ان يقال حكم
المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ان مضاعفا
فمضاعف وان مثالا فمثال الى غير ذلك وانما جعل المهموز من غير السالم
لما فيه من التغييرات التي ليست في السالم وايضا كثيرا ما تقلب الهمزة حرف
علة لكنها اي الهمزة قد تخفف اذا وقعت غيرَ اول اي غير

مبتدأ بها فانها تخفف اذا وقعت في اول الكلمة اذا لم تكن مبتدأ بها نحو
وأمن بالالف الاصل أأمن بالهمزة فالمراد بغير الاول ان لا يكون في اول
الكلام بل يتقدم عليه شيء ولا تخفف حينئذ لان الابتدا بحرف شديد
مطلوب الا ترى الى زيادتها عند الوصل واما حذف الهمزة من خذ
والاصل أأخذ فليس من هذا الباب فان همزة الوصل حذفها لازم عند
فقد الاحتياج اليها وانما تخفف لانها حرف شديد من اقصى الحلق
فتخفف دفعا لشدتها وتخفيفها قد يكون بالقلب والحذف وغيرهما
واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فانه باب طويل الذيل ممتد
السبيل اذا انفرد اي ان حكمه حكم الصحيح فتقول أمل يأمل
كنصر ينصر في سائر التصاريف والامر منه أومل بقلب الهمزة التي هي
فا الفعل واوا فان الاصل أأمل بهمزتين الاولى للوصل والثانية الفا
فقلبت واوا لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك لان الهمزتين
اذا التقتا حال كونهما في كلمة واحدة ثانيهما ساكن وجب
قلبها اي قلب الثانية الساكنة بحركة ما قبلها اي بحرف حركة
الهمزة التي قبلها روما للخفة اذ لا يخفى ثقل ذلك قوله ثانيهما ساكنة جملة
حالية وجاز خلوها من الواو لكونها عقيب حال جملة كقوله والله يبقيك
لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فان كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب
بحرف الفتحة وهو الالف كآمن اصله أأمن قلبت الثانية الفا وان
كانت مضمومة تقلب بحرف الضمة وهي الواو نحو أومن مجهولا من اصله
أؤمن بهمزتين وان كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة وهي الياء نحو ايمان
مصدر آمن والاصل إأمان قال المصنف اذا التقتا لان الهمزة الساكنة
التي قبلها حرف غير همزة لا تجب قلبها بحرف حركة ما قبلها بل يجوز
نحو رأس ورؤس وبئر وقال في كلمة لانهما لو كانتا في كلمتين لا يجب
ايضا ذلك بل يجوز نحو يا قاري ائذن بالهمزة ويجوز بالواو وكذا
قياس الفتح والكسر لان ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة لجواز انفكاكهما وقال

غير

ثانيهما ساكنة لانهما لو التقتا في الكلمة ولم يسكن الثانية فله احكام
اخر لا تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لانه ينتقض بنحو ائمة والاصل أأممة
كأحمرة فانه لم تقلب الثانية الفا كما في آمن بل نقلت حركة الميم اليها وقلبت
بالفتح ائمة ويمكن الجواب بانه شاذ اذا عرفت هذا فنقول اذا قلبت
الثانية فان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واوا
أو يا همزة وصل تعود الثانية اي تصير الهمزة المنقلبة واوا او يا همزة
خالصة عند الوصل اي وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها يعني عند سقوط
همزة الوصل في الدرج لانه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فلا يبقى
علة القلب فتعود المنقلب وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء
لكن اطلق عليها الهمزة لكونها في الاصل همزة ولتصير همزة ولان
قوله الاولى يقتضي الثانية قال في مقابلة هذا ولو قال تعود
الثانية بمعنى ترجع لكان اخصر واوضح لكن لما اردفه بقوله همزة
قلنا ان تعاد من الافعال الناقصة بمعنى صار ليكون همزة خبره
ويمكن ان نجعل همزة حالا وهذا اسهل لكن قوله اذا انفتح ما قبلها
اي ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وهم
محض لان الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح
ما قبلها او انضم او انكسر لزوال العلة اعني اجتماع الهمزتين مثال
ما انفتح ما قبلها قوله تعالى الى الهدى ائتنا الاصل ايتنا فلما سقط
همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى
ومنهم من يقول ائذن لي والاصل ايذن لي فلما سقطت الهمزة
الاولى عادت الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى فليؤد
الذي اؤتمن امانته الاصل ايتمن بالياء وعند سقوط الهمزة عادت
الثانية وكذا في المنقلبة واوا تقول وأمل يا زيد أو مل يا غلام
أمل باعادة الهمزة ولم يجئ مما تكون الهمزة الاولى همزة وصل قلبت
الثانية الفا لان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا في مواضع معدودة

الاولى

الاسلام

معينه وحذفوا الهمزة في خذ وكل ومر يعني ان القياس يقتضي
ان يكون الامر من يأخذ ويأكل ويأمر أُؤخذ وأُوكل وأُومر كأومل
من يأمل لكنهم لما استثقلوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال
ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتدا بالساكن وهذا
حذف غير قياسي وفي نظم هذه الثلاثة في مسلك واحد تسامح
لان الحذف واجب في خذ وكل بخلاف مر لان فيها اكثر استعمال وقد
يجي مر على الاصل عند الوصل كقوله تعالى وأمر اهلك بالصلاة اصله
أؤمر حذف همزة الوصل واعيدت الثانية وقيل وأمر وهذا
افصح من ومر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجا في الحديث
فمن برأس اليمال ومر بالسنف ومر برأس الكلب وأرز اي عاون
بأزر وهنا يهني كضرب يضرب بلا فرق والتخفيف على القياس
المذكور والامر من يأزر إيزر اصله ائزر قلبت الثانية يا
كا في ايمان وخصصه بالذكر لما فيه من قلب لبس في أيتي وأدب
يأدب ككرم يكرم والامر أودب والاصل أأدب قلبت الثانية
واوا وسال يسال كمنع يمنع والامر إسال كامنع ذكره
وان لم يكن فيه تغيير تعريضا لعلى يسال كتفريع سل على يسال
كما قال وتجوز في سال يسال ان تقول سال يسال إسال
بقلب الهمزة الثانية الفا وليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك في الامر
استغنى عن همزة الوصل وحذفت الالف لالتقا الساكنين فقيل
سل وفي قراة السبعة سال سايل بالالف وقيل هو اجوف واوي
مثل جاف يخاف وقيل يائي مثل هاب يهاب فان قيل لم لم يبقوا
همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة
كما قالوا في الامر من تجار وتز وتق إجار وإزار وإق ثم نقلوا حركة
الهمزة الى ما قبلها وحذفوها ثم ابقوا همزة الوصل فقالوا اجر وازر
لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لان سل اكثر استعمالا

فاوجبوا فيه

114

فاوجبوا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك او قلت سل مشتق من
يسال بالالف فحذف حرف المضارعة واسكن الاخر ثم حذفت الالف
لالتقا الساكنين فبقي سل ولبس كذلك أجر وأزر فان التخفيف
انما هو في الامر دون المضارع وأاب اي رجع يؤب وساء
يسوء كصان يصون وجاي كما يكيل كما تقدم في باع يبيع يقال
كالجلد اذا لم يخرج ناره فهو ساي في اسم الفاعل من ساء وجاء فيه
من جاؤ ذكر ذلك لان فيه لبس مثل بايع وان في اعلاله بحثا وهو ان
الاصل ساوي وجايي قلبت الياء همزة كما في صاين وبايع فقيل سائي
بهمزتين ثم قلبت الثانية يا لانكسار ما قبلها كما في ايمة فقيل سائي وجائي
ثم اعل اعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء والوزن فاع هذا قول
سيبويه وقال الخليل اصلهما ساوي وجايي قلبت العين الى موضع
اللام واللام الى موضع العين فقيل ساوي وجايي والوزن
فالع ثم اعل اعلال غاز ورام فقيل سا وجا والوزن فال ورجح
قول الخليل بقلة التغيير لما في قول سيبويه من اعلالين ليس فيه
وهما قلب العين همزة وقلب اللام يا والقلب قد ثبت في كلامهم كثيرا
مع عدم الاحتياج اليه كشاك وناي والاصل شائك وناي وايس والاصل
يئس ونحو ذلك وههنا قد احتيج اليه لاجتماع الهمزتين وقال
ابن الحاجب قول سيبويه اقيس وما ذكره الخليل لا يقوم عليه
دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس وأسا اي داوى
يأسو اذا عاد عو وأنى يأني كرمى يرمي والامر ايت اصله
ائت قلبت الثانية يا كايمان وكذا ذكره ومنهم اي من العرب
من يحذف الهمزة ثم تستغني عن همزة الوصل ويقول ت بارجل
كن وفي الوقف ته لكنه نسيا له يحذف كما مر ووأى اي وعد
يأي كوقى يقي ق واصل يأي يوأي حذفت الواو كيقي والامر
قايه في ذكر الامر فان المصنف لا يذكر من التصاريف على

والاوام

وحاء عدد

وقد اذكره

التاسع

الماضي والمضارع الا وفيه امر ليس في المشبه به واوى
ياوي كشوى يشوى شيا واصل ايا اوياو فابدله في ذكره اذ ليس
فيه امر زايد ككان فابدته انه فالحكمة في التصاريف حكم شوى
يشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم ان مصدره ايضا كمصدره
في الاعلال فاشار اليه والامر من ياوي ايو كاشو من يشوي والاصل
أأو قلبت الثانية يا لما ذكره ولا يخفى عليك ان الياء في ايت وايذن
وايو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج لما تقدم
ومنه قوله تعالى فأووا وهو فعل جماعة الذكور بمثال ابوا ابويا
ابووا والاصل أأووا بهمزتين فلما اتصل به الفا سقطت همزة الوصل
وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا وقس على هذا ونأى اي بعد
ينأى كرعى يرعى وعليك بالتدبر في هذه الابحاث ومقايستها
بما تقدم في المعتلات ولما مر من الاعلالات عند التاكيد وغيره ولا
اظنها تخفى عليك ان اتقنت ما تقدم والا فالاعادة مع مع تاديتها
الى الاطالة تفيدك وكذا قياس يرى اي يرأى ان يكون كينأى
ويرعى لانه من بابهما لكن العرب اجتمعت على حذف الهمزة التي
هي عين فعله من مضارعه اي مضارع راى والاولى ظاهر انه قال
على حذف الهمزة منه لان بحثه انما هو في يرى وهو مضارع وانما
عدل الى ذلك لئلا يتوهم ان الحذف مخصوص بيرى فعلم من عبارته
ان الحذف جار في المضارع مطلقا فافهم فقالوا يرى يريان يرون
ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين
ارى نرى والاصل يرأى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا حذف تخفيفا لانه كثر استعمال
ذلك لا يقال يرأى اصلا الا في ضرورة الشعر كقوله
ألم تر ما لاقيت والدهر اعصر * ومن يتمل العيش يرأى ويسمع *
والقياس يرى وكقوله * أرى عيني ما لم ترأياه * كلانا عالم بالترهات *

وقد حذف

وقد حذف الشاعر همزة ماضيه ايضا فقال صاح هل ريت او سمعت براع
رد في الضرع ما قرى في الحلاب والقياس رايت ولم يلتزم الحذف في
نحو بناى لانه لم يكثر كثرة يرى واتفق في خطاب المؤنث لفظ
الواحدة والجمع لانك تقول ترين يا امراة وترين يا نسوة لكن وزن الواحدة
تفين بحذف اللام لان اصله ترأيين حذفت الهمزة ثم قلبت الياء الفا
وحذفت فبقي ترين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن
لان اصله ترأين كترضين حذفت الهمزة كما ذكر فبقي ترين باثبات
الياء والياء هنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل فاذا امرت
منه اي بنيت الامر من يرى قلت على الاصل ارء كارع
لانه من رأى حذفت حرف المضارعة ولام الفعل واتى بهمزة الوصل
مكسورة فقيل ارء وتصريفه كتصريف ارض وفي عبارته حزازة
لان الجزاء اذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحقها ان
تقول اذا امرت منه قلت كما هو في بعض النسخ فكان هذا سهو
من الكاتب وحينئذ لا بد من تقدير قد ليصح وقلت على تقدير الحذف — الحذف
ر من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن فيه ف ويلزم
الهاء في الوقف كما ذكره في قه تقول ره ريا روا
اصله ربوا رى اصله ربي ريا رين والراء في الجميع مفتوحة
اذ لا داعي الى البعد ولعنه وبالتاكيد رين باعادة اللام المحذوفة
لما مر في اغزون لانه لا ضمة هاهنا تدل عليه لان ما قبله مفتوح
رين بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك ريان رينان
والخفيفة رين رون رن فصور في اسم الفاعل اصله رائي
اعل اعلال رام رائيان في تثنيته راؤون في جمعه اصله
رائيون نقلت ضمة الياء الى الهمزة وحذفت الياء ووزنه فاعون وهو
كراع راعيان راعون وذكر مرئي كمرعي واسم المفعول
اصله مرءوي قلبت الواو ياء وادغمت وكسر ما قبلها كما مر في مرمي

وفيه مُرًى في اسم المفعول اصله مَرْئِيٌّ حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت اليا الفا

ويبنا أفعل منه أي من رأى مخالف لأخواته أيضا بمعنى كما
كان يرى مخالفا لأخواته من نحو نأى في التزام حذف الهمزة منه
دون الأخوات كذلك بناء باب الإفعال مطلقا سواء كان ماضيا
او مضارعا او امرا او غير ذلك مخالف لأخواته من نحو أنأى في التزام
حذف الهمزة منه دون الأخوات وذلك لكثرة الاستعمال فتقول
أرى في الماضي اصله أرأى كأعطى نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت
الهمزة وكذلك أريا أروا أرت أرتا أرين يُرى في المضارع اصله يُرئي
كيعطي نقلت وحذفت وكذا يُريان يُرون والاصل يُريون فوزنه
يفعون يُري يُريان يُرين والاصل يُرئين والوزن يفلن إراءة
في المصدر والاصل إرءايا افعالا قلبت اليا همزة لوقوعها بعد الف
زايدة فصار إرآءا نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة كما في
الفعل وعوضت تاء التانيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو في إقامة
لأنها لم تحذف من الفعل في إقامة بخلاف ذلك فلما حذفت
من إقامة لم تحذف من فعله التزم التعويض فحو رآه كثيرا شايعا
وتقول إرائة بالياء ايضا لأنها إنما تقلب همزة اذا وقعت
طرفا ومن قلب نظر الى ان الياء حكمها كلمة اخرى فكأنها متطرفة
فهو مُرٍ في اسم الفاعل اصله مُرْئِي حذفت الهمزة كما ذكر
وأعل إعلال رام فصار مُرٍ على وزن مُفٍ مُرِيان اصله مُرْئِيان
مُرُون اصله مُرْئِيون وأرت في فعل الواحدة الغايبة اصله
أرْأَيت كأعطيت حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء الفا ثم حذفت
لالتقاء الساكنين بينهما وبين التاء الساكنة ونقول في اسم
الفاعل جاءني مُرٍ ومررت بمُرٍ بالحذف ورأيت مُرِيا بالاثبات
لخفة الفتحة وههنا اعني في اسم المفعول تقول جاءني مُرًى ومررت
بمُرًى ورأيت مُرًى بالحذف في الجميع لبقاء العلة اعني التحرك و
انفتاح ما قبلها وفي تثنية اسم المفعول مُرَيان بفتح الراء ولم

تقلب الياء الفا لأن الف التثنية تقتضي فتح ما قبلها البتة ولو قلبت
وحذفت فقلت مُران لزم الالتباس عند الاضافة نحو مُرا زيد
وفي الجمع مُرَون بفتح الراء اصله مُرَيون قلبت الياء الفا وحذفت
مُرَاة في المونث اصلها مُرَيَة قلبت الياء الفا مُراتان اصله
مُرَيتان مُرَيات بفتح الراء ولم تقلب الياء الفا لئلا يلتبس بالواحدة وتقول
في الامر أرِ أرِيا أرُوا أصله أريوا نقلت ضمة الياء وحذفت
أري اصله أريي نقلت كسرة الياء فحذفت والوزن افوا أفي أريا
أرين على وزن افلن فالياء هو اللام بخلاف الواحدة فإنها فيها
ضمير او بالتاكيد أرين بإعادة اللام كأغزون أرِيانّ أرُنّ
بحذف الواو لدلالة الضمة عليها أرِنّ بحذف الياء لدلالة الكسرة
عليها أرِيانّ أرِينانّ وبالنهي اي وفي النهي لا تُرِ لا تُرِيا لا تُرُوا
لا تُرِي لا تُرِيا لا تُرِين وبالتاكيد لا تُرِينّ لا تُرِيانّ لا تُرُنّ
لا تُرِنّ لا تُرِيانّ لا تُرِينانّ وكل ذلك ظاهر مما عرفت فيما مر من
حذف اللام في لا تُرِ ولا تُرُوا ولا تُرِي والاثبات في البواقي والا
في الواحد وحذف واو الضمير وياءه عند التاكيد فتامل
فاني ذكرت كثيرا مما يستغني عنه تسهيلا على المستفيدين واعلم
ان ما ذكر المصنف من المجردات والمشعبات حكمها ايضا حكم غير
المهموز الا ان الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى وفيما ذكرنا ارشاد
وتقول في افتعل من مهموز الفاء ايتال اي اصلح كاختار وايتلى
اي قصد كاقتضى والاصل ائتال وائتلى قلبت الثانية ياء كما في ايمان
وخصص هذا بالذكر لئلا يتوهم انه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل
اتسر فيجوز قلب الياء تاء وادغام الياء في التاء فتقول اتال
كاختار واتلى كاقتضى من غير ادغام الا كاتعد واتسر بالادغام
لان الياء ههنا عارضة غير مستمرة وتحذف في اكثر المواضع اعني
عند حذف الهمزة الوصل في الدرج وقول من قال اتزر من

ابن عمر خطأ واما اتخذ فليس من اخذ بل من تخذ بمعنى اخذ فلذلك
ادغم واله لوجب ان يقال ايتخذ هذا اخر الكلام في المهموز فلنشرع
في الفعل الذي به نختم الفصول وهو فصل في بنا اسم الزمان
والمكان وهو اسم وضع لمكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا لزمان او
من غير تقييد وهو من الالفاظ المشتركة مثل المجلس يصلح
لمكان الجلوس وزمانه فنقول بنا اسم الزمان والمكان من يفعل
بكسر العين على مفعل مكسور العين للتوافق كالمجلس في السالم
والمبيت في غير السالم اصله مبيت نقلت كسرة اليا الى ما قبلها ومن
يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على مفعل مفتوح العين
اما في مفتوح العين فللتوافق واما في مضمومه فلتعذر الضم
لرفضهم مفعل في الكلام الا مكرما ومعونا وترجح الفتح على
الكسر لخفته كالمذهب من يذهب بالفتح والمقتل من يقتل
بالضم والمشرب من يشرب بالفتح لكنه من باب علم يعلم
والمقام من يقوم اجوف والاصل مقوم اعل اعلال اقام ولما
كان هذا مظنة اعتراض بانا نجد اسما من يفعل بالفتح والضم
على مفعل بالكسر اشار الى جوابه بقوله وشذ المسجد والمشرق
والمغرب والمطلع والمجزر مكان جزر الابل والمرفق مكان الرفق
والمفرق مكان الفرق ومنه مفرق الراس والمسكن مكان السكون
والمنسك موضع العبادة والمنبت مكان النبات والمسقط
مكان السقوط ومنه مسقط الراس يعني ان هذه كلها جاءت
مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لان الجزر من
يجزر مفتوح العين والبواقي من مضمومه وحكي الفتح في
بعضها اي فتح العين في بعض هذه المذكورات على ما هو
القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع واجيز الفتح فيها كلها
على القياس لكن لم يحك في الجميع قال ابن السكيت في اصلاح المنطق

الفتح فيها

الفتح في كلها جايز ولم نسمعه يعني في الكل هذا الذي ذكرنا انما
يكون اذا كان الفعل صحيح الفا واللام واما غيره اي غير صحيح
الفا واللام فمن المعتل الفا اسم الزمان والمكان مكسور عينه
ابدا كالموضع والموعد لان الكسر هاهنا اسهل بشهادة
الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائي انه سمع موجل بالفتح
وسمع الفرا موضعا بالفتح قال الشاعر على ما رواه الكسائي
فاصبح العين ركودا على الاو شاد ان يرسخن في الموجل ونحو ذلك
شاذ ومن المعتل اللام اسم الزمان والمكان مفتوح عينه ابدا كالمرمى
سوا كان الفعل مفتوح العين او مضمومه واويا كان او يائيا تقلب
اللام الفا كالماوى والمرعى مثل بمثالين تنبيها على ان الحكم
واحد فيما عينه ايضا حرف علة وفيما ليس كذلك وروي ماوي ... الابلم
وما قي العين بالكسر فيهما ولعل هذا نظر الى انهم يقولون معتل الفا
يكسر ابدا ومعتل اللام يفتح ابدا فلم يعلم ان معتل الفا واللام كيف
حكمه ايفتح ام يكسر وكثيرا ما ترددت في ذلك حتى وجدت
في تصانيف بعض ائمتنا تصريحا انه مفتوح العين كالناقص نحو موقي
بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح ايضا ايما الى ذلك وقد
تدخل على بعضها التا اما للمبالغة او لارادة البقعة
وذلك مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذي يظن ان الشي فيه
والمقبرة بالفتح لموضع يقبر فيه والمشرقة للموضع الذي تشرق
فيه الشمس وشذ المقبرة والمشرقة بالضم لان القياس الفتح لكونها
من يفعل مضموم العين وقيل انما يكون شاذا اذا اريد به مكان
الفعل وليس كذلك فان المراد هنا المكان المخصوص قال
ابن الحاجب واما ما جاء على مفعلة بالضم فاسما غير جارية على
الفعل لكونها بمنزلة قارورة وشبهها وقال بعض المحققين ان
ما جاءت على مفعل بالضم يراد بها انها موضوعة لذلك ومتخذة له

فالمفرقة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة التي من شانها ان يفرق
فيها اي التي هي المتخذة لذلك وكذلك المشرقة الموضع الذي تشرق
فيه الشمس المهيأ لذلك فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل
خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه
وكان ينبغي ان ينبه على ان المظنة ايضا شاذ لانها بالكسر والقياس
الفتح لانها من يظن بالضم وبنا اسم الزمان والمكان مما زاد على
الثلاثة ثلاثيا مزيدا فيه كان او رباعيا مجردا او مزيدا فيه •
كاسم المفعول لان لفظ اسم المفعول اخف لفتح ما قبل الاخر ولانه
مفعول في المعنى فيكون لفظ المفعول له اقيس كالمدخل والمقام
والمدحرج والمنطلق والمستخرج والمحرنجم فالمحرنجم للحامل والنوى
ولما كان تصاحبه يناسب اسم المكان اشار اليه بقوله واذا كثر
الشي بالمكان قيل فيه مفعلة بفتح الميم والعين واللام وسكون
الفا مبنية من الثلاثي المجرد اي ان كان الاسم مجردا بني وان كان
مزيدا فيه رد الى المجرد وبني ويقال ارض مسبعة اي كثيرة السبع
ومأسدة اي كثيرة الاسد ومذأبة اي كثيرة الذيب من المجرد
ومبطخة اي كثيرة البطيخ ومقثاة اي كثيرة القثا من المزيد فيه
حذفت احدى الطائين والياء من بطيخ والالف من قثا ووجدت
في نسخة مطبخة بتقديم الطا وهو سهو لكن توجيهها ان تكون
من الطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الادب الطبيخ لغة
في البطيخ وهي لغة اهل الحجاز وفي حديث عايشة رضي الله عنها
كان ياكل الطبيخ بالرطب وان كان غير الثلاثي سواء كان رباعيا
مجردا كثعلب او مزيدا فيه كعصفور او خماسيا كجحمرش وعضرفوط
فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثير الثعلب والعصفور الى غير
ذلك ومما يناسب هذا الموضع اسم الالة فنقول واما
اسم الالة وهو اي الالة ما يعالج به الفاعل المفعول

لوصول الاثر

118

لوصول الاثر اليه اي الى المفعول مثل المنحت الذي يعالج
به النجار الخشب لوصول الاثر الى الخشب وقوله وهو راجع الى
الالة وان كان مونثا لان ما يعالج عبارة عنها وهو مذكر فيجوز ان
يقال الالة هي ما وهو ما ولا يجوز ان يكون راجعا الى اسم الالة
لان التعريف انما يصدق على الالة لا اسمها الا على تقدير مضاف
محذوف اي اسم الالة اسم ما يعالج به وليس يصح ايضا لانه يدخل
القدوم وامثاله وليس باسم الة في الاصطلاح وقد عرف من تعريف
الالة انها انما تكون للافعال العلاجية ولا تكون للافعال اللازمة
اذ لا مفعول لها فيجي جوابه اما اي اسم الالة فيجي على مثال اما
محلب اي على مفعل ومثال مكسحة اي على مفعلة بالحاق التا
وبعض ذلك على السماع ومثال مفتاح اي على مفعال وانما قال
ذلك لبيان احتياج الى التمثيل ومصفاة هي ايضا على مثال مكسحة
لان اصلها مصفوة قلبت الواو الفا لكن ذكرها لئلا يتوهم خروجها
حيث لم تكن على وزن مكسحة وقالوا مرقاة بكسر الميم على
هذا اي على انها اسم الة كالمصفاة لانه اسم لما يرتقى به اي يصعد
به وهو السلم وانما ذكرها لان فيها بحثا وهو انها جات بفتح الميم
وهو ليس من صيغ اسم الالة ومعناهما واحد فقال ومن فتح
اي الميم وقال المرقاة اراد المكان اي مكان الرقي دون الالة
قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة
ومسقاة فمن كسرها شبهها بالالة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا
موضع يجعل فيه فجعله مخالفا لفتح الميم وتحقيق هذا الكلام
ان المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران احدهما انها امكنة
فان السلم مكان الرقي من حيث ان الراقي فيه والاخر انها الات
لان السلم الة الرقي فمن نظر الى الاول فتح الميم ومن نظر الى الثاني
كسرها فالمكسور والمفتوح انما يقال لان لشي واحد لكن النظر

مختلف فافهم ولما قال انصيغ آلة لهذه المذكورات وقد
جاءت اسماء الات مضمومة الميم والعين فاشار اليها بقوله
وشذ مُدهُن للاناء الذي جعل الدهن فيه ومُسعط للذي جعل
فيه السعوط ومُدق لما يدق فيه ومُنخل لما ينخل به ومُكحلة
للاناء الذي جعل الكحل ومُحرضة للذي جعل فيه الاشنان حال كونها
مضمومة الميم والعين والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لانها
ليست من اسم الة يبحث عنه بل هي اسماء موضوعة لالات مخصوصة
فلا وجه للشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل
ولكنها جعلت اسماء لهذه الاوعية الا المنخل والمدق فانهما اسما الة
فيصح ان يقال انهما من الشواذ وجاء مِدق ومِدقة بكسر الميم وفتح
العين على القياس هذا انشئه على بناء المرة وهي المصدر
الذي قصد به الى الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل
لا باعتبار خصوصية نوع المرة من مصدر الثلاثي المجرد بكونه
على فعلة بالفتح تقول ضربت ضربة في السالم وقمت قومة
في غيره اي ضربا واحدا او قياما واحدا وقد شذ عن ذلك اتيته
اتيانة ولقيته لقاءة والقياس اتية ولقية والمرة مما زاد
على الثلاثة رباعيا او ثلاثيا مزيدا فيه يحصل بزيادة الها التي هي
تاء التانيث الموقوف عليها هاء في اخر المصدر كالاعطاءة والانطلاقة
والاستخراجة والتدحرجة هذا هو الحكم في الثلاثي المجرد
والمزيد فيه والرباعي كلها الا ما فيه تاء التانيث منهما اي من
الثلاثي والرباعي فانه ان كان فيه تاء التانيث فالوصف
بالواحدة واجب كقولك رحمته رحمة واحدة ودحرجته
دحرجة واحدة وقاتلته مقاتلة واحدة واطمانيت طمانينة واحدة
والمصادر التي فيها تاء التانيث قياسي وسماعي فالقياسي مصدر
فعلل وفاعل مطلقا ومصدر فعّل ناقصا ومصدر افعل واستفعل

اجوفين

اجوفين والسماعي نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليكم بالسماعي
وسيجي منه ايضا ما يدل على نوع من الفعل نحو ضربته ضربة اي
نوعا من الضرب وجلست جلسة اي نوعا من الجلوس فاشار اليه
بقوله والفِعلة بالكسر اي بكسر الفاء للنوع من الفعل تقول هو
حسن الطِعمة والجِلسة اي حسن النوع من الطعم والجلوس قال المص
في شرح الهادي المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل تقول حسن الركبة
اذا كان ركوبه حسنا يعني ذلك عادته في الركوب وهو حسن الجلسة
يعني ان ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العِذرة لحالة
وقت الاعتذار والقِتلة للحالة التي قتل عليها والمِيتة للحالة التي
اميت عليها هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه واما غيره فالنوع منه
كالمرة بلا فرق في اللفظ والفارق القراين الخارجية تقول رحمة
واحدة للمرة ورحمة لطيفة او نحوها للنوع وكذا دحرجته دحرجة
واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة للمرة حسنة
او قبيحة او غيرهما للنوع وكذا البواقي والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والماب وكتبه العبد
الفقير الى الله القدير الراجي
عفو ربه المنان عيسى
ابن محمد
ابن سليمان
غفر الله له
ولوالديه
ولجميع
المسلمين
امين
وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم